

هذا حصل وتحت مظلة لأنها عيادة صحية، كان هناك سيارة فيها عيادة وطبيب يساعدوه اثنان يستقبلوا رعايا ويدخلوا الى هذه العيادة المتنقلة في ذلك الوقت عند مجيء الوافدين بكميات غزيرة ومن مختلف جنسيات العالم، لم نأخذ هذا الموضوع على محمل آخر، اقول ما جرى بكل وضوح، وانتهت، او قلة غزارة الوافدين من الجنسية الامريكية وغيرها وغادروا عند انتهاء الزخم، ومن ثم بعد غياب يومين او ثلاثة من المغادرة اعلمني عطوفة مدير الامن العام بان هذه السيارة عادت ثانية وكنا في لجنة الطوارئ ننظر الى الرعايا بالاعداد يوميا، القادمين، فلاحظنا بانه لا يوجد رعايا فسألته عن ذلك فقال يمكن برأبوا الطريق، عطوفة مدير الامن العام، فاعلمته بوجوب مغادرتهم فوراً وبنفس اللحظة واتصل هاتفياً بالرويشد وغادروا، هذا الذي حصل بوقائع علمتها من مدير الامن العام، لاشك بانني اشعر مع الاخوة النواب بهذه التجاوزات لذلك قام معالي وزير الخارجية باجراءات في وزارة الخارجية وعممها على جميع السفارات بانه لا يجوز لاي سفير معتمد ان يذهب للملاقات اي موظف اواي بلدية الا بعد اعلام وزارة الخارجية واخذ الاذن بذلك، الان هذا هو المطبق، طبعاً نحن نعيش في ظرف حساس نعلم هذا الحصار، اعلمنا واحتجينا على هذا الحصار والان اذا لم يفك هذا الحصار سنقوم بتقديم شكوى حول حرية الملاحة في

(وانتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

المضائق الجوية، لانه لا يجوز فرض اي حصار من اية دولة في المياه الدولية وحرية الملاحة وهذا معروف من دولة ضد اي دولة اخرى، قرار مجلس الامن يتعلق بالعراق ولا يتعلق بالاردن وهذا تجاوز على سيادة الاردن وعلى مصالح الاردن الاقتصادية وكما ذكر اليوم وزير الخارجية باننا اعلمناهم ايضا باننا سنقوم بمطالبتهم بجميع الخسائر والاضرار التي لحقت بالاردن سواء بالقطاع الخاص او العام، ولا نزال مستمرين في هذا الموضوع لان هذا تجاوز كبير جدا على المصالح الاردنية ولا يستند الى اي شرعية دولية، فارجو ان اكون في هذه الاجابة قد اوضحت هذا الامر الى اخواني النواب الكرام وشكراً.

سعادة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، النصف ساعة المقررة، انتهت والتزاماً بما اتفق عليه نؤجل بقية الاسماء للجلسة القادمة، الاسماء هي:

الاستاذ بسام حدادين، الدكتور فوزي الطعيمة، حمزة منصور، عبد المنعم ابو زنت، عبدالسلام فرحات، كامل العمري، عبدالعزيز جبر، الدكتور محمد ابو فارس، الدكتور يوسف الخصاونة، نؤجل للجلسة القادمة.

السيد الامين العام:

(١٠) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. سعادة رئيس المجلس: الجلسة القادمة ستكون صباح يوم الاحد القادم الساعة العاشرة. واقرر رفع الجلسة وشكراً.

رئيس مجلس النواب  
الدكتور عبداللطيف عريبات



## مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جمادي الاول ١٤١١ هجرية الموافق ١٩٩٠/١٢/٢ ميلادية

الجلد (٢٨)

العدد (٥)

### جدول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات
- أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمود هو يمل
- ب- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الزايدة
- ج- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- د- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنت
- هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ابراهيم الخريسات
- و- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال الصرايرة
- ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ليث شبيلات
- ح- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب يعقوب قرش

واقعة

## مجلس النواب

- ٣- أ- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة لعام ١٩٩١ يلقية معالي وزير المالية  
ب- احالة مشروع قانون الموازنة العام ١٩٩١ الى اللجنة المختصة .  
٤- الردود على الاسئلة (( من الدورة العادية الاولى ))  
١- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقخم رقم ( ٤٨١٨ ) تاريخ ١٩٩٠/٣/٣١ ، ومرفقه كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم ( ٧١٥٤ ) ومرفقة جوابا على السؤال رقم ( ٥٥ ) المقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد .  
ب- تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم ( ٤٨٨٠ ) تاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جوابا على السؤال رقم ( ٧٦ ) المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش .  
ج- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقخم رقم ( ٥٧٢١ ) تاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جوابا على السؤال رقم ( ٨٢ ) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدى العبادى .

## الاقتراحات برغبة :

- أ- اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن الطلب بتشكيل لجنة من السادة النواب ، للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه .

## ٦- قرارات اللجنة القانونية

(( من الدورة الاستثنائية الاولى  
للدورة العادية الأولى )) .

- ١- قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتعلق بالقانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب المعاد من مجلس الأعيان .  
٢- قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، والمتضمن المرافقة على مشروع قانون معدل القانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة .  
٧- أمة أمور أخرى يقرر المجلس بحثها .  
( لمدة نصف ساعة فقط ) .  
٨- تعيين موضوع وموعد الجلسة القادمة .  
- عينت يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٠/١٢/٥ .

يعقد المجلس الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جمادى الاول ١٤١١هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٠م .

محضر :

في تمام الساعة ( العاشرة ) من صباح يوم ( الاحد ) الموافق ١٥/جمادى الاول / ١٤١١ هجرى الواقع لي ١٩٩٠/١٢/٢٠ ميلادى ، عقد مجلس ( النواب ) جلسته ( الخامسة ) من الدورة ( العادية الثانية ) برئاسة ( سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات ) وحضور أمين عام مجلس الأمة عطوفة السيد ( صالح الزبيدي ) .

رغيب باجازة من الأعضاء السادة : ليث شبيلات ، يعقوب قرش  
رغيب ينعزلة من الأعضاء السادة : محمود هويل ، أحمد قطيش الازايد ، محمد عضوب الزين ، عبد المنعم ابو زنت ، ابراهيم الخريسات ، جمال الصرايرة  
رغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. يوسف الحصانة ، يوسف العظم

## محضر من الحكومة :

- ١- دولة السيد مضر بدران  
٢- معالي السيد سالم مساعدة  
٣- معالي السيد مروان القاسم  
٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة  
٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين  
٦- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة  
٧- معالي السيد ابراهيم عز الدين  
٨- معالي السيد باسل جردانه  
٩- معالي الدكتور زياد فريز  
١٠- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو  
١١- معالي الدكتور محمد حمدان  
١٢- معالي السيد يوسف المبيضين  
١٣- سماحة الشيخ الدكتور على الفقير  
١٤- معالي الدكتور قسيم عبيدات  
١٥- معالي السيد ابراهيم الغياشة  
١٦- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي  
رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية  
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير التنمية الاجتماعية  
وزير الصحة  
وزير الأشغال العامة والإسكان  
وزير الاعلام  
وزير المالية  
وزير الصناعة والتجارة  
وزير دولة للشؤون البرلمانية  
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي  
وزير العدل  
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية  
وزير العمل  
وزير الشباب  
وزير السياحة والآثار

هكذا من المجلد

مجلس النواب

- ١٧- معالي السيد عبد الكريم الدغمي  
١٨- معالي المهندس داود خلف  
١٩- معالي السيد نبيل أبو الهدى  
٢٠- معالي السيد ثابت الطاهر  
٢١- معالي الدكتور سليمان عربيات  
٢٢- معالي الدكتور خالد الكركي  
٢٣- معالي الدكتور خالد أمين عبد الله

- وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة  
وزير المياه والرى  
وزير النقل والاتصالات  
وزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير الزراعة  
وزير الثقافة  
وزير التخطيط

« افتتاح الجلسة »

النصاب مكتمل وبسم الله تفتتح الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

شكراً سيدي الرئيس . جدول أعمال الجلسة الخامسة لمجلس النواب الحادي عشر

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب محمود هويل

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب ليث الشبيلات

ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب يعقوب قرش

د- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب أحمد قطيش الزايدة .

هـ- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزين

و- طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنت

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ابراهيم الخريسات

ح- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب جمال الصرايرة

سعادة رئيس المجلس هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمين؟

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جسادي الاول ١٤١١هـ الموافق ١٧/٢/١٩٩٠م

الجميع

موافقون

السيد الامين العام

٣-

أ- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة العام ١٩٩١ بلييه معالي وزير المالية .

سعادة رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية ، تفضل

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يسعدني أن أتقدم لمجلسكم الكريم بمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ ، والذي يعتمد على تقديرات للايرادات المحلية والخارجية والنفقات الجارية والرأسمالية تأخذ بعين الاعتبار قدر الامكان الظروف والمتغيرات المستجدة الناجمة عن الصعوبات والتحديات التي يجابهها الاقتصاد الاردني بسبب أزمة الخليج وتداعيتها المالية والاقتصادية .

لقد أغنى النقاش الثمر الذي تم في مجلسكم الكريم واللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ المبادئ والأسس التي تحكم وتنظم سياسة الموازنة العامة لبلدنا العزيز . ونرجو أن نكون بهذا المشروع قد راعينا معظم الافكار والمبادئ ، وانني لعل ثقتكم تامة بأن مناقشة هذا المشروع ستسهم بشكل فعال في تجاوز الصعوبات التي نواجهها والمساعدة على رفع مستوى اداء مسيرتنا التنموية بما يكفل تحقيق الاهداف الوطنية ، والوصول بسفينة الاقتصاد الاردني الى بر الامان .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان من اصول ادارة الاقتصاد الوطني حسن تخصيص الموارد المحدودة وتوزيعها على مختلف الاستخدامات لتحقيق اعلى مردود باقل كلفة ممكنة ، وقد راعينا ذلك عند اعداد المشروع المعروض على مجلسكم الكريم علماً بأن المتطلبات المالية في الظروف الراهنة كبيرة جداً يصعب تلبيتها من خلال الموارد المحلية المتاحة والخارجية المتوقعة ، ومن هنا فإن المشروع المقدم لمجلسكم الكريم يتضمن موازنتين : موازنة عادية وموازنة طارئة .

أن الموازنة العادية استمرار لنهج الموازنات في السنوات السابقة بعد ادخال مزيد من التطوير عليها من



حيث التنظيم والتكيف مع الأوضاع المستجدة وقد بلغ مجموع الانفاق المقدّر ( ١١١٩٢ ) مليون دينار مقابل ( ١٠٣٣٧ ) مليون دينار كأعادة تقدير للعام الحالي ١٩٩٠ أي بزيادة نسبتها ( ٨٣٪ ) . وتكون النفقات في الموازنة كما يلي :

أولاً : ( ٨٨٩٢ ) مليون دينار للنفقات الجارية أي بزيادة نسبتها ( ٥٢٪ ) عن عام ١٩٩٠ ، وذلك لزيادة القدرات الدفاعية الوطنية في ظل الظروف المستجدة ، والاستمرار في تأمين الخدمات الأساسية وخاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم ، وتوفير الدعم للموارد الغذائية الأساسية .

ثانياً : ( ٢٣٠ ) مليون دينار للنفقات الرأسمالية ، أي بزيادة نسبتها ( ٢٢٪ ) عن عام ١٩٩٠ ، تم تخصيص معظمها للمشاريع الرأسمالية التي تحتاج في تنفيذها إلى المدخلات المحلية بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة لمواجهة آثار الأزمة .

أما الموازنة الطارئة والمقدرة بمبلغ ( ١٢٠ ) مليون دينار فيعتمد تنفيذها على توفير مبالغ إضافية من المنح والمساعدات والقروض الخارجية الميسرة ، وتهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لتمكينه من مجابهة آثار الأزمة وتناجها واستقبال إبنائنا العائدين من الخارج وزيادة القدرة التخزينية للسلع الاستراتيجية والأساسية ، وتجهيز الموارد المالية الخارجية لتمويل ذلك . وسوف لا يتم اتفاق أي مبلغ من هذه الموازنة إلا بتدبير تحقق الموارد المنتظرة .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

شرح الأردن كما تعلمون منذ عام ١٩٨٩ بتطبيق البرنامج الاقتصادي الوطني الشامل بهدف وقف التراجع في مسار الاقتصاد الوطني ، واستعادة الثقة به ، واستئناف النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وحشد المدخرات الوطنية ، وتوفير المزيد من فرص العمل ، وتقليص عجز الموازنة ، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ، وتحقيق قدر أكبر من التوازن الداخلي والخارجي ، وتقليص العجز في الميزان التجاري ، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات .

تدل المؤشرات الأولية للنصف الأول من هذا العام ( ١٩٩٠ ) التي تم التوصل لها في التقييم المشترك الذي قامت به الأجهزة الحكومية المعنية مع المؤسسات الدولية المتخصصة أن الأردن قطع شوطاً مناسباً في تحقيق أهداف البرنامج وأن الاقتصاد الوطني قد بدأ فعلاً بالانتعاش وتحقيق نمو صحي شمل جميع القطاعات .

وفيما يلي تقييم أولي لأساسيات الاقتصاد الأردني ومؤشرات قياسها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ :

أ) نمو الناتج المحلي الإجمالي

تدل المؤشرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي أظهر نمواً حقيقياً سنوياً لا يقل عن ( ١٥٪ ) خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ وأن جميع القطاعات الاقتصادية قد حققت نمواً مرضياً ، إذ ارتفع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي الذي يشمل الصناعات التحويلية والتعدينية بنسبة ( ٥٥٪ ) ، كما زادت كميات التجزئة الزراعية التي تم بيعها من خلال الأسواق المركزية بما نسبته ( ١٨٪ ) والصادرات الزراعية بما نسبته ( ٢٩٪ ) مقارنة مع النصف الأول من عام ١٩٨٩ . كما شهد قطاع الانشاءات زيادة كبيرة قياساً على عدد الرخص والمساحات المبنية التي زادت بما نسبته ( ٢٨٤٪ ) و ( ٢٢٥٪ ) على التوالي .

ب) أداء المالية العامة

قدر عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ قبل المعونات الخارجية وقيل التمويل بمبلغ ( ٣٥٠ ) مليون دينار مقابل ( ٣٩٨٧ ) مليون دينار لعام ١٩٨٩ ، إلا أن النتائج التي تم تحقيقها خلال النصف الأول من هذا العام أظهرت أن هذا العجز قد بلغ ( ٥٩٧ ) مليون دينار فقط ، أي ما نسبته ( ١٧٪ ) من العجز المقدّر بالموازنة للعام بكامله .

تم تقدير الإيرادات المحلية لعام ١٩٩٠ بمبلغ ( ٦٩٤١ ) مليون دينار ، في حين بلغت الإيرادات الفعلية خلال النصف الأول من هذا العام ( ٤٠٠٩ ) مليون دينار ، أي ما نسبته ( ٥٧٨٪ ) من الإيرادات المقررة للعام بكامله .

وكذلك فقد تم تقدير النفقات لعام ١٩٩٠ بمبلغ ( ١٠٩٤٢ ) مليون دينار في حين بلغت هذه النفقات خلال النصف الأول من هذا العام ( ٤٧٢٧ ) مليون دينار أي ما نسبته ( ٤٣٢٪ ) من النفقات المقررة للعام بكامله .

وباختصار فقد زادت الإيرادات عما هو متوقع في الموازنة ، وقلت النفقات عما هو مخصص لها وبذلك لقد أمكن تخفيض العجز ، وكان الإنجاز المالي الفعلي أفضل بكثير مما ودد في الموازنة العامة .

ج) عجز ميزان المدفوعات

أظهر الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، إذ انخفض العجز في الميزان التجاري من ( ٦٥٢٣ ) مليون دولار للنصف الأول من عام ١٩٨٩ إلى ( ٦٣١٦ ) مليون دولار للنصف

الاول من عام ١٩٩٠ اي بنسبة (٣٢٪) وساهم في ذلك ارتفاع الصادرات الوطنية من (٤٣٤) مليون دولار الى (٤٧٣) مليون دولار اي بزيادة نسبتها (٨٨٪) . اما المستوردات فقد بلغت خلال النصف الاول من هذا العام حوالي (١١٤٥) مليون دولار مقابل مبلغ (١١٤٠) مليون دولار لنفس الفترة من عام ١٩٨٩ وبهذا فقد حافظت المستوردات على مستواها تقريبا رغم رفع الحظر على استيراد بعض السلع ابتداء من عام ١٩٩٠ .

كذلك فإن ميزان الخدمات يشير الى تحسن ملحوظ خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٩ اذ ارتفع الفائض من (٣٤٨) مليون دولار الى (٤٥٢) مليون دولار اي بنسبة (٢٩٩٪) . وساهمت في ذلك زيادة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج من (٢٦٦) مليون دولار الى (٣١٩) مليون دولار اي بنسبة (٢٠٪) . وزيادة مقبوضات قطاع السياحة من (٨٠) مليون دولار الى (١٣٥) مليون دولار اي بنسبة (٦٨٪) . وزيادة ايرادات قطاع النقل من (١٢٢) مليون دولار الى (١٥٢) مليون دولار اي بنسبة (٢٤٦٪) .

وبشكل عام فقد أظهر الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا بمبلغ (١٥٠) مليون دولار للنصف الاول من عام ١٩٩٠ في حين سجل عجزا بمقدار ثلاثة ملايين دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٩ وقد ساهم في ذلك ارتفاع قيمة الدعم الخارجي للخرزينة من (٢٣٨) مليون دولار الى (٣١٧) مليون دولار اي بنسبة (٣٣٢٪) .

د) استقرار سعر صرف الدينار الاردني وإعادة بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية

أعطت الحكومة منذ عام ١٩٨٩ أولوية خاصة للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وإعادة بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية. وقد تم خلال شهر شباط ١٩٩٠ انهاء العمل بنظام سعر الصرف المزدوج الذي كان معمولاً به لدى الجهاز المصرفي ، وتم تثبيت سعر صرف واحد للدينار بواقع سعر وسطي هو (٦٧٢) فلسا / للدولار .

وقد استقر سعر الصرف منذ ذلك التاريخ ، كما استمر بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية، حيث بلغت في نهاية شهر حزيران من هذا العام حوالي (٦٤٦) مليون دولار مقابل حوالي (٤٦٥) مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ ، أي بزيادة نسبتها حوالي (٣٩٪) ولا تشمل هذه الأرقام ما يحتفظ به البنك المركزي من الذهب والعملات الأخرى الخاصة بعمليات المدفوعات الثنائية .

د- التضخم

تميز عام ١٩٨٩ بارتفاع ملحوظ في الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة بسبب الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدينار ، إلا أن الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة للنصف الاول من عام ١٩٩٠ أظهرت استقرارا نسبيا مرضيا في المستوى العام للأسعار . إذ ارتفعت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة من (١٤٨١) في الشهر الأخير من عام ١٩٨٩ الى (١٥٤) في شهر حزيران من عام ١٩٩٠ اي بزيادة مقدارها (٣٩٪) أو بمعدل سنوي يقل عن (٨٪) .

ولما يلي اتجاهات ارتفاع مستوى الأسعار خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ للبنود الرئيسية التي تشكل موازنة الأسرة الأردنية المحدودة الدخل :

|                         |         |
|-------------------------|---------|
| المواد الغذائية         | ( ٧٠٪ ) |
| الملابس والأحذية        | ( ٦٧٪ ) |
| السكن والتفقات المنزلية | ( ١٢٪ ) |
| السلع الأخرى والخدمات   | ( ١٠٪ ) |

وبما يلفت النظر أن المستوى العام للأسعار في الربع الاول من عام ١٩٩٠ قد أظهر زيادة نسبتها (٥٪) بالمقارنة مع الربع الأخير من عام ١٩٨٩ . وقد تقلصت هذه الزيادة الى (٥١٪) فقط في الربع الثاني من ١٩٩٠ مقارنة بالربع الاول لنفس العام .

وبشكل عام فإن السياسة الاقتصادية العامة للدولة تكون قد نجحت في السيطرة على التضخم خلال فترة قصيرة نسبيا ، وهو شرط للاستقرار الاقتصادي واستعادة الثقة العامة واستئناف النمو الحقيقي .

و- البطالة

إن التحسن العام في النشاط الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال النصف الاول من هذا العام قد وفر موقفا من فرص العمل في الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من أن هذا النشاط لم يكن كافيا للمساهمة الفاعلة في معالجة قضية البطالة المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وخاصة تلك التي تتركز في خريجي الجامعات وكلليات المجتمع ، إلا أن هذا النشاط قد أسهم في عدم تفاقم نسبة البطالة بالرغم من الزيادة الطبيعية في الداخلين الى سوق العمل والتي تقدر بحوالي (٤٥٪) من القوى العاملة .

لقد سبق لمجلسكم الكريم أن ناقش هذا الموضوع بشكل موسع في دورته الاستثنائية وقامت الحكومة في حينه بتقديم تقريرها وتقييمها لسوق العمل وتطورات السياسات التي تراها مناسبة لمعالجة هذه المشكلة . ولكن أزمة الخليج وعودة جانب كبير من المغتربين الاردنيين الذين كانوا يعملون في الكويت سيزيد الضغط على سوق العمل ويرفع نسبة البطالة .

هكذا من المثل



سعادة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

أظهرت المؤشرات الأولية لشهر تموز من هذا العام استمرار التحسن والانتعاش في النشاط الاقتصادي ، وزيادة في الانتاج والصادرات الوطنية ، وارتفاعا في قيمة حوالات الاردنيين العاملين في الخارج ، وتحسنا في الإيرادات المحلية ، الا أن أزمة الخليج التي اندلعت مع بداية شهر اب وما رافقها من آثار سلبية وخسائر جسيمة تكبدها الاقتصاد الوطني أدت الى تمثر مسيرة التصحيح الاقتصادي وإيقاف قوى الدفع الإيجابية منه، وإثقال كاهله بأعباء مالية واقتصادية اضافية كبيرة . وإذا ما أخذنا اثار أزمة الخليج بعين الاعتبار فإن بالإمكان تقدير المؤشرات الأولية لعام ١٩٩٠ بأكمله على الوجه التالي:

ميثاق الأمم المتحدة .  
ونتيجة لهذه الجهود فقد أرسل السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة السيد ريبير مندوبا عنه مع بعثة رسمية لتقييم انعكاسات أزمة الخليج على الاقتصاد الاردني ، ورفح المندوب المذكور تقريره خلال شهر تشرين اول الماضي حيث قدر أن الخسائر التي يتحملها الاردن خلال عام الحالي لن تقل عن ( ٧٣٠ ) مليون دولار، وأن الخسائر لعام ١٩٩١ لا تقل عن ( ٢٠٠ ) مليون دولار شهريا ، في حالة استمرار الأزمة ، كما أبرز التقدير نفاس المجتمع الدولي عن تقديم الدعم الضروري للاردن ، وناشد المؤسسات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء الإسراع في تقديم دعمها الى الاردن. كما أعد ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقديرات واقعية وموضوعية توضح الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الوطني وقدرت بما لا يقل عن ( ١٠٠٠ ) مليون دولار خلال هذا العام لترتفع الى ( ٢٥٠٠ ) مليون دولار في عام ١٩٩١ . وقد جات هذه التقارير نتيجة للأبحاث والاتصالات المكثفة والمستمرة التي تقوم بها الحكومة في هذا المجال وبما يجدر ذكره أن الاردن كان اول دولة تتقدم لهيئة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية بالمعلومات الواقعية والتوثيق الضروري للحصول على التعويض العادل عن الخسائر المالية التي لحقت به .

وقد أثمرت هذه الجهود في حصول الاردن على تعهدات من جهات مختلفة، بعضها نهائي وبعضها أولي، بتوفير معونات للخرينة وقروض ميسرة مستساهم في تمكين الاردن من تجاوز الصعوبات التي يتعرض لها نتيجة لازمة الخليج . ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي :

أولاً : مساعدات لدعم ميزان المدفوعات والخزينة يبلغ ( ١٩٠ ) مليون دولار من المتوقع أن تتسلم المملكة حوالي ( ١٣٥ ) مليون دولار من أصلها قبل نهاية هذا العام ، وتشكل المعونة الألمانية يبلغ ( ١٢٠ ) مليون دولار الجزء الأكبر منها .

لانيا : قروض ميسرة تقدر بحوالي ( ٣٥ ) مليون دولار ، منها حوالي ( ٢٧٥ ) مليون دولار من اليابان . ومن المزمع ان يسحب مبلغ ( ٦٥ ) مليون دولار من أصلها قبل نهاية هذا العام .

اليابان . ومن المتوقع ان يسحب مبلغ ( ٦٥ ) مليون دولار من ايراداتها الى  
يضاف الى ما تقدم ان المجموعه الاوربيه والدول الاعضاء فيها قد خصصت حوالي ( ٢٢٠٠ )  
مليون دولار لتعويض الدول المتضرره من الازمة ، ومن ضمنها الاردن . وتبلغ حصة المجموعه

الاروبية نفسها من هذا المبلغ حوالي ( ٦٨٠ ) مليون دولار متدفع للدول المتضررة من اصل موازنتها لسنة ١٩٩١ .

وأما بقية المبلغ فستقوم الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية بتقديده من خلال الاتصالات الثنائية خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ .

ويذكر في هذا المجال ان الجزء الاكبر من المنح والقروض سيخصص لتمويل مستوردات الاردن من السلع والخدمات الخارجية . وان جزءا محددا من المنح سيقدم للاردن على شكل سلع ، وان هذه المعونات والقروض هي مساعدات يتم توفيرها بالإضافة الى القروض والمعونات الفنية العادية التي توفرها هذه الدول والمؤسسات عادة للاردن .

ولا زالت الحكومة مستمرة في بذل المزيد من الجهد لدى الامم المتحدة والمؤسسات الدولية وعدد كبير من الدول لتعويض الاردن بشكل عادل عن الخسائر التي لحقت به نتيجة هذه الازمة .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد قامت الحكومة باتخاذ عدة اجراءات لمعالجة الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني ومنها:

- ١- تطبيق برامج مشددة لترشيد الاستهلاك شملت تعديل التعرفة الجمركية ، ورفع اسعار المياه والطاقة للشرائح العليا ، وزيادة اسعار بعض المشتقات النفطية .
- ٢- ترشيد الاستهلاك الحكومي بتخفيض النفقات الجارية ، وتعطيل دوام الاجهزة الحكومية يومي الخميس والجمعة من كل اسبوع .
- ٣- اعطاء اولوية للمشاريع الرأسمالية التي تعتمد في تنفيذها على المدخلات المحلية والمكثفة للاستخدام .
- ٤- استعمرار التوسع في الخدمات الاساسية للتعليم والصحة لتلبية احتياجات الاردنيين العائدين من الخارج .
- ٥- اعادة النظر في السياسات الزراعية بتأخير الاراضي الحكومية بأسعار رمزية لزيادة المساحات المزروعة بالمواد الاستراتيجية وتنوع الانتاج الزراعي .
- ٦- السعي الحثيث لاهجاد الاسواق البديلة للسلع الاردنية لتشجيع الصادرات الوطنية .
- ٧- تسديد جانب من أقساط القروض الخارجية بشكل انتقائي بدراسة كل حالة على حدة وبما يتناسب والوضع المالي والنقدية ومصلحة المملكة بأعادة الاقتراض .

سعادة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

ان الظروف الطارئة الناشئة عن أزمة الخليج ، جعلت الاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الرضوي الشامل امرا صعبا ، الامر الذي استدعى اعادة النظر به والشرع في وضع اطار اقتصادي شامل جديد للسنوات ( ١٩٩١ - ١٩٩٥ ) قادر على استيعاب التطورات المستجدة ، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، واستمرار التوجه نحو الاكتفاء الذاتي .

يفترض الاطار الاقتصادي الجديد عودة الاستقرار للمنطقة تدريجيا خلال عام ١٩٩١ ويعتمد الاهداف والسياسات التالية :

- ١- وضع حد للتراجع في الناتج المحلي الاجمالي ، واستئناف النمو بنسب تزيد تدريجيا خلال سنوات البرنامج ، وبحيث يولد الاقتصاد الوطني مزيدا من فرص العمل .
- ٢- تخفيض عجز الموازنة العامة ( قبل احتساب الدعم الخارجي ) بشكل تدريجي ، بحيث لا يتجاوز ( ٨٪ ) من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام ١٩٩٥ ، وذلك بزيادة الاعتماد على الذات وتقليص الاعتماد على المعونات الخارجية .
- ٣- تخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل تدريجي بحيث يصل الى حالة التوازن في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧ .
- ٤- تخطيط الائتمان الوطني بوضع سقف للاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي ، وتوجيه الائتمان حسب حاجات النمو مع اعطاء الاولوية لنشاطات القطاع الخاص الانتاجية .
- ٥- استيعاب الاردنيين العائدين من الخارج .
- ٦- ايجاد اسواق بديلة للسلع الاردنية من خلال برنامج متكامل يشمل :

- أ- انشاء صناديق لتمويل الاستثمارات الصناعية والزراعية من خلال مؤسسات الاقراض القائمة حاليا لدعم المشاريع الانتاجية التصديرية والمكثفة للاستخدام .
- ب- انشاء صندوق لضمان القروض التي تقدم لتلك الغايات .
- ج- توفير التمويل اللازم لعمليات الترويج للصادرات الوطنية ولفتح اسواق جديدة لها .

هكذا من الأشهر



سعادة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

الدين الخارجي وخدماته والتوجه العالمي

تشير التقديرات الأولية الى ان الرصيد القائم الملتزم به وغير المسدد للمديونية الخارجية في نهاية عام ١٩٩٠ سيكون حوالي ( ٨٢٣٦ ) مليون دولار وتفاصيل ذلك كما يلي :

|                  |  |
|------------------|--|
| ٧٠٧٢ مليون دولار | قروض متوسطة وطويلة الأجل ( حكومية أو مكفولة من الحكومة ) |
| ٠٤٠ مليون دولار  | قروض قصيرة الأجل   |
| ١١٢٤ مليون دولار | اقسام تم اخضاعها لعملية اعادة الجدولة                    |

٨٢٣٦ مليون دولار المجموع

تم خلال عام ١٩٩٠ تسديد مبلغ ( ٢٨٦ ) مليون دولار من اقساط القروض الخارجية لجهات مقرضه لم تخضع قروضها لا عادة الجدولة ، كما تم التعاقد على قروض جديدة بمبلغ ( ٤٦٢ ) مليون دولار منها ( ١٣٧ ) مليون دولار بكفالة الحكومة .

وتقدر المبالغ الملتزم بها وغير المسحوبة في نهاية عام ١٩٩٠ بمبلغ ( ١٥٧٠ ) مليون دولار ليصبح الرصيد الصافي للمديونية الخارجية المسحوب وغير المسدد ( ٦٦٦٦ ) مليون دولار مقابل ( ٦٦١١ ) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٩ .

لقد تم تقييم القروض بالدولار الأمريكي بأسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى في نهاية عام ١٩٨٩ مع العلم بأن ( ٥٩ ٪ ) من المديونية الخارجية هي بعملات أخرى غير الدولار ، ولذا فإن حجم المديونية محسوبا بالدولار الأمريكي في نهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد نظرا لارتفاع اسعار تلك العملات خلال هذا عام مقابل الدولار الأمريكي .

التمس المجتمع الدولي منذ مطلع الثمانينات وسائل وحلولاً عدة لمشكلة المديونية الخارجية للدول حيث صدرت مبادرات عدة عن المؤسسات والمؤتمرات الدولية الا ان تلك المبادرات لا زالت غير كافية لمعالجة المشكلة بشكل شمولي وفعال واقتصرت على تقديم بعض الحلول الجزئية لمديونية الدول الاكثرفقرًا من خلال تخفيض نسبة محدودة من مديونيتها ولم يشمل ذلك الدول ذات الدخل المتوسط كالاردن .

شرح نادي باريس خلال الاشهر القليلة الماضية في اعادة دراسة القضايا التي تطرحها اعباء خدمة الدين

الخارجي المترتب على الدول النامية للمقرضين الحكوميين ، وقد يؤدي ذلك الى تقيد فترة السداد للقروض العاد جدولتها واعادة جدولة المستحقات لعدة سنوات على شرائح متتالية للدول ذات الدخل المتوسط كالاردن .

يستعي الحكومة الى الاستفادة من التسهيلات التي يقدمها نادي باريس في هذا المجال ، وستتابع باستمرار التطورات التي تنطوي عليها الاتفاقيات التي تبرم في اطار النادي للاستفادة من افضل الشروط التي توفرها .

ستتابع الحكومة اعادة جدولة مديونية الاردن الخارجية للبنوك التجارية في محاولة للاستفادة من افضل الاساليب الممكنة في هذا المجال والتي تؤدي الى تخفيض حجم المديونية او تخفيف اعبائها ، ومن تلك الاساليب :

- عمليات شراء الدين بأسعار خصم مناسبة
- عمليات تحويل الدين الى استثمارات جديدة تخدم عملية التنمية في البلد المقترض .
- عمليات تحويل الدين الى دين آخر لا يتمتع بشروط تفضيلية ويحيث يتم تسديده من خلال تصدير سلع وطنيه او بالعمله المحليه مع عدم قابلية تحويلها الى الخارج .

سعادة الرئيس  
حضرات النواب المحترمين

الدين العام الداخلي وخدماته خلال عام ١٩٩٠

تشير سجلات وزارة المالية ان حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع عام ١٩٨٩ ارتفع بمبلغ ( ٢٨٩١ ) مليون دينار وذلك على نحو التالي :

|  | ١٩٨٩  | ١٩٩٠  |
|--|-------|-------|
| القروض الداخلية من البنوك التجارية ومؤسسة الضمان الاجتماعي | ١٢٣٧  | ١٠٩٢  |
| قروض ادوات الدين العام الداخلي                             | ٤٤٠٥  | ٤٤٦٥  |
| سلفة البنك المركزي الاستثنائية                             | ٣٩٠٠  | ٣٩٠٠  |
| سلفة البنك المركزي العادية                                 | ١٣٦١  | ١٧٣٥  |
| المجموع  | ١٠٩١٢ | ١١١٩٢ |

هكذا من الأهل



وتسمى الحكومة الى استخدام ادوات الدين العام الداخلي المحددة بالقانون والتعارف عليها عالميا كوسيلة لتمويل جزء من عجز الموازنة ، ولذا فإن حجم القروض الداخلية من الجهاز المصرفي قد انخفض بمقدار ( ١٤٥ ) مليون دينار خلال عام ١٩٩٠ . وبقي الاقتراض ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الدين العام . وقانون البنك المركزي وقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ ، اما الزيادة في السلفة العادية من البنك المركزي للجزئية والبالغة ( ٣٦٦ ) مليون دينار فقد كانت ضمن السقف الذي يسمح به قانون البنك المركزي تبعاً لارتفاع حجم الايرادات المحلية في الموازنة العامة .

على الرغم من التراجع الكبير في النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لازمة الخليج ، فإن الاقتصاد الوطني قد اظهر في جوانب محددة قدرة مرضية على الصمود واستيعاب بعض انعكاسات هذه الازمة ومن ذلك :

- ١- تمكّن الخزينة من توفير التمويل اللازم للاتفاق الحكومي دون اللجوء الى الحصول على سلف استثنائية بالرغم من التأثير السلبي على الإيرادات كما تم الالتزام بجميع بنود الموازنة باستثناء دعم المواد التموينية الذي يقدر أن يبلغ حوالي ( ٩٢٥ ) مليون دينار اي زيادة مقدارها ( ٣٢٥ ) مليون دينار بسبب ارتفاع الاسعار العالمية لمعظم السلع التموينية خلال هذا عام ، وقد تمت معالجة هذه الزيادة من خلال قروض برنامج المهرب الأمريكي ضمن حساب التجهيز في وزارة التموين .
- ٢- تمكّن الجهاز المصرفي الاردني من تجاوز الضغوطات التي تعرضت لها المنطقة وأجهزتها المصرفية .
- ٣- الاستمرار في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني تجاه الدولار .
- ٤- تولي العملات الاجنبية الضرورية لتلبية الاحتياجات الضرورية من السلع والخدمات وجميع الاغراض المشروعة .
- ٥- المحافظة على استقرار نسبي لمعدل تكاليف المعيشة خلال الازمة على الرغم من زيادة تكاليف المستوردات الاجنبية .
- ٦- قدرة القطاع الخاص على التكيف مع الظروف المستجدة ومواجهه في تخفيض خسائره عن طريق البحث عن فرص بديله .
- ٧- تقبل المواطن الاردني للسياسات والاجراءات التي تتطلبها الاوضاع وتفهم التضحيات المطلوبة من أجل تجاوز الصعوبات .

في ضوء المعطيات المبينه أعلاه جاء اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ معتمدا على الاس والمرتكزات الرئيسية التالية :

- احدهما موازنة عادية تعتبر استمرارا لنهج الموازنات في السنوات السابقة وتصلح لان تكون موازنة سنة الاساس للبرنامج الاقتصادي الشامل الجديد للسنوات ( ١٩٩١ - ١٩٩٥ ) .

- والأخرى موازنة طارئة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار تهدف لوضع برنامج اتفاق يعتمد على سياسات متوسطة المدى تضمن استيعاب آثار الاقتصاد السلبي لآزمة الخليج وأستيعاب آثار عودة الاردنيين العاملين في الخارج ليصبحوا عوامل دفع وقوة لهذا الاقتصاد وليس عينا عليا ، وسيتم اتفاق هذه الموازنة ضمن الاولويات التالية :
- ١- تنشيط الصادرات الوطنية على اختلاف انواعها عن طريق ايجاد اسواق بديله لتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعاني منها .
  - ٢- زيادة الاستثمار الصناعي والزراعي بتوفير التمويل الميسر من خلال برامج وصناديق ستعتمد لتحقيق هذه الغاية مع اعطاء عناية خاصة للمشاريع الانتاجية الصغيرة والمشاريع المكثفة للاستخدام .
  - ٣- زيادة القدرة التخزينية للمسلع الاستراتيجية والاساسية .
  - ٤- تنفيذ مشاريع البنية الاساسية الاضافية لتأمين الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها الاردنيون العائدون من الخارج .

رسوف تجهز الموارد المالية لتنفيذ هذا البرنامج من المنع والمساعدات والقروض الميسرة الخارجية الاضافيه  
رسوف يتم الاتفاق على مراد هذه الموازنة بقدر ما يتحقق من هذه الموارد بموجب قرارات من مجلس الوزراء  
لائق الاولويات المبيته اعلاه .

ثانيا : مراعاة الظروف غير العادية والمتغيرات المستعجدة، الناجمة عن أزمة الخليج وانعكاساتها المتوقعة على الاقتصاد الوطني وتأثير ذلك على الإيرادات المحلية والميزنات الخارجية :

تم تقدير الإيرادات المحلية لعام ١٩٩١ بمبلغ ( ٧٠٢٥ ) مليون دينار أي بانخفاض نسبته حوالي ( ٥٨٪ ) عن الإيرادات المعاد تقديرها لهذا العام في حين كان من المتوقع أن تبلغ هذه الإيرادات لو لم تحدث الأزمة حوالي ( ٨٧٠ ) مليون دينار وبحيث تغطي كافة نفقات الجارية .

وبدل ذلك على أن الإيرادات المقدرة لسنة ١٩٩١ قد انخفضت بحوالي ( ٢٠٪ ) نتيجة الآثار الناجمة عن الأزمة . تم تقدير المساعدات والمنح الخارجية لعام ١٩٩١ بحوالي ( ١٥٠ ) مليون دينار أي بانخفاض نسبته حوالي ( ٧٧٪ ) من إعادة التقدير لعام ١٩٩٠ . وذلك في ضوء المبالغ المتوقعة استلامها لتعويض الأردن عن آثار الأزمة وذلك لدعم ميزان المدفوعات والحزينة خلال نهاية هذا العام والعام القادم .

ثالثاً : رصد المخصصات اللازمة للنفقات المقدرة لعام ١٩٩١ مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

١- توفير المخصصات اللازمة لدعم قواتنا المسلحة وتعزيز قدراتها الدفاعية لتمكينها من الاستمرار في تأدية دورها الوطني إذ تم زيادة مخصصاتها لعام ١٩٩١ بمبلغ ( ١٤ ) مليون دينار عن عام ١٩٩٠ منها ما لا يزيد عن أربعة ملايين دينار لمواجهة أعباء إعادة المستشفيات العسكرية إلى الخدمات الطبية الملكية .

٢- الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل مرض وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

٣- الاستمرار في توفير المواد التموينية الأساسية بأسعار مدعومة مع مراعاة توجيه الدعم لمستحقيه .

٤- زيادة الدعم المخصص للحيوب المنتجة محلياً لتشجيع زراعتها وزيادة إنتاجها .

٥- دعم جهاز القضاء لزيادة فاعليته وتوسيع قاعدته .

٦- وضع المخصصات اللازمة لتشغيل مستشفيات وزارة الصحة .

٧- المساهمة الفعالة في معالجة البطالة بإعطائها أهمية خاصة من خلال ما يلي :

أ- رصد المخصصات اللازمة لاحتاد ما يزيد على أربعة آلاف وظيفة جديدة ، منها ألفاً شاغر سابق .

ب- تخصيص المبالغ اللازمة لتمكين مؤسسة التدريب المهني من زيادة عدد المتدربين الأردنيين خلال عام ١٩٩١ بنسبة تتجاوز ( ٤٠٪ ) مما كان عليه خلال هذا العام .

ج- التوسع في رصد المخصصات للمشاريع الرأسمالية التي يحتاج تنفيذها إلى مدخلات محلية وتوفر المزيد من فرص الاستخدام .

٨- رصد المخصصات الكافية للصيانة باختلاف أنواعها للمحافظة على ممتلكات الوزارات والدوائر وإدامتها وإطالة مدة استعمالها .

رابعاً : الاهتمام بالقضايا التنظيمية التي تهدف إلى زيادة الضبط والرقابة المالية ، وذلك بالتوسع في تسهيل النفقات الجارية وتوحيد المتجاسم منها ولذا فقد تمت إعادة تصنيف هذه النفقات وتبويبها في أربع مجرعات بدلاً من ثلاث على النحو التالي :

المجموعة الأولى : مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتشمل جميع النفقات التي تتعلق بالموظفين .

المجموعة الثانية : مجموع النفقات التشغيلية وتشمل جميع النفقات من السلع والخدمات التي تتكبدتها الوزارات والدوائر الحكومية لتسيير أعمالها .

المجموعة الثالثة : مجموعة النفقات التحويلية وتعمل النفقات التي يتم دفعها لجهات محلية أو خارجية من موازنة الدائرة ذات العلاقة .

المجموعة الرابعة : مجموعة النفقات الأخرى غير العادية مثل الآلات والأجهزة والآلات والمعدات التي تنفق لتعويض الدائرة عن اللوازم المشطوبة .

كما تم إدخال ملحق يتضمن تبويب المشاريع الرأسمالية حسب الأقاليم في الملكية تنفيذاً لتوصية اللجنة المالية في مجلسكم الكريم خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ .

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقاً من المرتكزات الأساسية التي اعتمدت لتحديد أبعاد الموازنة لسنة ١٩٩١ اسمحوا لي أن أعرض

للائحة الرئيسية للموازنة العادية التي تضمنتها هذا المشروع :

أولاً : الإيرادات

|                         |      |
|-------------------------|------|
| ١- الإيرادات الجارية    | ٧٠٢٥ |
| - الإيرادات المحلية     | ١٥٠  |
| - المساعدات والمنح      | ٨٥٢٥ |
| مجموع الإيرادات الجارية |      |

هكذا من الأشهر



مجلس النواب

٨٥٢ر٥

مجموع الإيرادات الجارية

٢- الإيرادات الرأسمالية

- اقساط القروض المستردة

٥٠ر٠

مجموع الإيرادات

٩٠٢ر٥

ثانيا : النفقات

١- النفقات الجارية

- نفقات الجهاز المدني

٢٥١ر٠

- نفقات الجهاز العسكري

٢٦٩ر٥

- النفقات الأخرى ( بما في ذلك دعم المواد

التموينية وقوائد القروض ونفقات التقاعد

٣٦٨ر٧

مجموع النفقات الجارية

٨٨٩ر٢

- النفقات الرأسمالية

- نفقات المشاريع الائتمانية الممولة

١٤٠ر٠

من الإيرادات

- نفقات المشاريع الائتمانية الممولة

من القروض

٩٠ر٠

مجموع النفقات الرأسمالية

٢٣٠ر٠

اجمالي النفقات

١١١٩ر٢

ثالثا : عجز الموازنة قبل التمويل

رابعا : موازنة التمويل

١- مصادر التمويل

- قروض لتمويل مشاريع أجنبية

٩٠ر٠

- قروض مؤسسات دولية

١٩٢ر٧

- قروض مشروعات الجيوب

٤٢ر٩

٢٠

مجلس النواب  
الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الأحد ١٥/جسادي ١٤٩١هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٠ م

- قروض داخلية

٢٦٩ر٣

مجموع مصادر التمويل

٣٥١ر٩

٢- الاستقطاعات

- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل

٢١٦ر٧

- تسديد اقساط القروض الخارجية

١١٥ر٠

- تسديد اقساط القروض الداخلية

٢٠ر٢

مجموع الاستقطاعات

٣٥١ر٩

مادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في نهاية خطابي هذا الا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الدول الشقيقة والصديقة وإلى جميع من ساهم في دعم اقتصاد هذا البلد الصامد لتمكينه من استيعاب آثار أزمة الخليج ونتائجها وخاصة في هذه المرحلة التي قد تعتبر اخرج مرحله الاقتصادية يمر بها الاردن وأنتي لعلني ثقة تامة بأن يستطيع هذا البلد بجهوده أبنائه وتلاحمهم وبالتعاون المشترك بين جميع القطاعات ان يبدأ مرحلة التحول في مسيرة الاقتصاد الوطني ليشرع من جديد في استعادة عاقبته وقوته ويبدأ في تحقيق نمو صحي مرضي .

مادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تقدم لمجلسكم الكريم قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩١ الذي يعتبر خطتها للسنة المالية القادمة تثق بأن التعاون الوثيق مع مجلسكم الكريم يشكل القاعدة المثبتة للحوار البناء والمناقشة الهادفة ليأتي هذا المشروع خير عون على مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها بلدنا العزيز ولرغد مقومات النجاح لاقتصادنا الوطني لتستمر مسيرة البناء تحت راية باتي المواطن وراعي المسيرة جلالة الملك الحسين العظم حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

هكذا من الأشهر

سعادة رئيس المجلس

شكراً معالي وزير المالية

السيد الأمين العام

ب- إحالة مشروع قانون الموازنة العامة .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١  
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١

المادة (١) : يسمى هذا ( القانون الموازنة العامة للسنة ١٩٩١ ) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩١.

المادة (٢) : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣١ بما يلي :-

أ- الإيرادات ٩٠٢٥٠٠٠٠٠ دينار  
ب- النفقات ١١١٩٢١٠٠٠٠ دينار

المادة (٣) : يغطي العجز وقدره ( ٢١٦٧١٠٠٠٠ ) دينار وتسدد أقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ ( ١٣٥٢٠٠٠٠٠ ) دينار من الوفر في النفقات وتحسن في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ ( ٣٥١٩١٠٠٠٠ ) دينار .

المادة (٤) : أ- تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتحويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

ب- تخصص الإيرادات المبهنة في الموازنة الطارئة والمقدرة بمبلغ ( ١٢٠٠٠٠٠٠٠ ) دينار لتغطية النفقات المبهنة فيها ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات إلا بالتقدير الذي يتعلق منها ، ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ج- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الأردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

المادة (٥) : مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة

ويجوز حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

ب- يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

ج- إذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أخرى، تنتقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة الثانية .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في الأوامر المالية أو طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا وصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة (٦) : أ- يتم الاتفاق من مخصصات ائحة النازحين المرسدة في الفصل ( ١/٤١ ) - برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل ( ١/٤١ ) - برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٧) : لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى فصل آخر إلا بقانون .

المادة (٨) : أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .

هكذا من المأهول



ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد ( ١١٢ ) ، ( ١١٣ ) ، ( ١١٤ ) ، ( ١١٦ ) ، ( ١١٧ ) الواردة في المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بين هذه المواد د- مع مراعاة احكام الفقرات ( أ، ب، ج ) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بإزالة وزير المالية/ المازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

المادة ( ٩ ) : أ - يقتصر التعمين على مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة ( ١٠٤ ) من المجموعة ( ١٠٠ ) في فصول النفقات الجارية على الاشخاص الذين لا تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية .

ب- لا يجوز تعين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/ المازنة العامة .

ج- تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية، بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ( ١٠ ) : على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة ( ١٠٠ ) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والتتصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

المادة ( ١١ ) : تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ( ١٢ ) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون، كما تتولى دائرة المازنة العامة مراقبة ومعالجة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون - الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

جدول رقم ( ١ )

اجمالي الايرادات والتمويل المقدرة للسنة المالية ١٩٩١ .

( بالالف دينار )

| رقم | الفصل                                | عنوانه | الإيرادات المقدرة ١٩٩١ | إيضاحات |
|-----|--------------------------------------|--------|------------------------|---------|
|     | <b>الإيرادات المحلية</b>             |        |                        |         |
| ١-  | الضرائب على الدخل والارباح           |        | ٩٠٠٠٠                  |         |
| ٢-  | الضرائب الجمركية                     |        | ٢٠١٥٠٠                 |         |
| ٣-  | الضرائب الاخرى                       |        | ٥٣٠٠٠                  |         |
| ٤-  | الرخس                                |        | ٣٤٠٠٠                  |         |
| ٥-  | الرسوم                               |        | ٦٥٥٠٠                  |         |
| ٦-  | البرق والهيد والهاتف                 |        | ٨٢٠٠٠                  |         |
| ٧-  | العوائد والارباح                     |        | ٥٠٥٠٠                  |         |
| ٨-  | القوائد المستردة                     |        | ٢٢٠٠٠                  |         |
| ٩-  | الإيرادات المختلفة                   |        | ١٠٤٠٠٠                 |         |
|     | <b>مجموع الإيرادات المحلية</b>       |        | ٧٠٢٥٠٠                 |         |
| ١٠- | المساعدات المالية                    |        | ١٥٠٠٠٠                 |         |
| ١١- | أساط القروض المستردة                 |        | ٥٠٠٠٠                  |         |
|     | <b>مجموع الإيرادات مصادر التمويل</b> |        | ٩٠٢٥٠٠                 |         |
| ١٢- | القروض الخارجية                      |        |                        |         |
| ١-  | قروض لتمويل مشاريع الماتية           |        | ٩٠٠٠٠                  |         |
| ٢-  | قروض مؤسسات دولية                    |        | ١٩٢٧٥٠                 |         |
| ٣-  | قروض مشتريات المحبوب                 |        | ٤٢٩٠٠                  |         |
|     | <b>مجموع القروض الخارجية</b>         |        | ٣٢٥٦٥٠                 |         |
| ١٣- | القروض الداخلية                      |        | ٢٦٦٦٠                  |         |
|     | <b>مجموع التمويل</b>                 |        | ٣٥١٩١٠                 |         |
|     | <b>مجموع الإيرادات والتمويل</b>      |        | ١٢٥٤٤١٠                |         |

هكذا من المأهول

جدول رقم (٢)

اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١ (بالالف دينار)

| الخدمات | رقمه  | الفصل                     | عنوانه | النفقات  |                       |                    | مجموع  |
|---------|---|---------------------------|--------|----------|-----------------------|--------------------|--------|
|         |   |                           |        | المجارية | الرأسمالية            |                    |        |
|         |   |                           |        |          | المعمولة من الإيرادات | المعمولة من القروض |        |
| مجموع   | رقمه  | الفصل                     | عنوانه | المجارية | المعمولة من الإيرادات | المعمولة من القروض | مجموع  |
| ١٧٥١    | ١- الإدارة العامة   | ١- الديوان الملكي الهاشمي | ٦٤٠٤   | -        | -                     | -                  | ٦٤٠٤   |
|         | ٢- مجلس الأمانة   | ١٣٣٢                      | -      | -        | -                     | -                  | ١٣٣٢   |
|         | ٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة                              | ٧٦٠                       | -      | -        | -                     | -                  | ٧٦٠    |
|         | ٤- ديوان المحاسبة   | ٩١٧                       | -      | -        | -                     | -                  | ٩١٧    |
|         | ٥- ديوان الخدمة المدنية                                     | ٣٣٨                       | -      | -        | -                     | -                  | ٣٣٨    |
|         | ١١- وزارة الدفاع  | ٢١٩٠٠٠                    | -      | -        | -                     | -                  | ٢١٩٠٠٠ |
|         | ١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني                          | ٧٥٦                       | ٩٠     | -        | -                     | -                  | ٨٤٦    |
|         | ٢١- وزارة الداخلية  | ١٥٥٠                      | ٧٢     | -        | -                     | -                  | ١٦٢٢   |
|         | ٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات        | ٢٣٩٢                      | ٣٧     | -        | -                     | -                  | ٢٤٢٩   |
|         | ٢٣- وزارة الداخلية / الامن العام                            | ٤٦٢٧٥                     | ٦١٣١   | -        | -                     | -                  | ٥٢٤٠٦  |
| ٢٨٧٦٢   | ٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني                          | ٤٢٥٠                      | ١٢٠٠   | -        | -                     | -                  | ٥٤٥٠   |
|         | ٢٥- وزارة العدل   | ٣٧٠٠                      | ١٠٦٢   | -        | -                     | -                  | ٤٧٦٢   |
|         | ٢٦- دائرة قاضي القضاة                                       | ١١٢٧                      | ٢٠     | -        | -                     | -                  | ١١٤٧   |
|         | ٣١- الشؤون الدولية  | ٩٤٠٠                      | ١٨٠    | -        | -                     | -                  | ٩٥٨٠   |
|         | ٣٢- وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية                | ٢٦٦                       | -      | -        | -                     | -                  | ٢٦٦    |
|         | ٤٦- وزارة المالية   | ٣٦٦٣٤٦                    | ٣٢٨١٨  | -        | -                     | -                  | ٣٩٩١٦٤ |
|         | ٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة                   | ١٧١                       | -      | -        | -                     | -                  | ١٧١    |
|         | ٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك                           | ٣٣٤٩                      | ٢٧٥    | -        | -                     | -                  | ٣٦٢٤   |
|         | ٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل                       | ٢٠٤٠                      | ٥٠     | -        | -                     | -                  | ٢٠٩٠   |
|         | ٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والساحة                   | ٢٢٩٤                      | ١٠٠    | -        | -                     | -                  | ٢٣٩٤   |
| ٤٠٨٥٤٤  | ٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة                    | ٨٠٩                       | ٢٩٢    | -        | -                     | -                  | ١١٠١   |
|         | خدمات التنمية ٥١- وزارة الصناعة والتجارة                    | ١٠٣٥                      | ٨٤     | -        | -                     | -                  | ١١١٩   |
|         | الاقتصادية ٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط        | ٦٢٠                       | ٢٤٣٣١  | ٨٣٠٠٠    | -                     | -                  | ١٠٧٩٥١ |
|         | ٥٣- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة                  | ٧٣٣                       | ٥٦٥    | -        | -                     | -                  | ١٢٩٨   |
|         | ٥٤- وزارة السياحة والاثار / السياحة                         | ٦٥٠                       | ١٠٠    | -        | -                     | -                  | ٧٥٠    |
|         | ٥٥- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة                   | ١٥٢٢                      | ٣٧٢    | -        | -                     | -                  | ١٨٩٤   |
|         | ٥٦- وزارة الطاقة والثروة المعدنية                           | ٢١٠                       | ١٠٠    | -        | -                     | -                  | ٣١٠    |
|         | ٥٧- وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية   | ١٧٧٦                      | ١٠٥٠٠  | -        | -                     | -                  | ١٢٢٧٦  |
|         | ٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان                           | ٣٠١٤                      | ٢٥٦٠٠  | -        | -                     | -                  | ٢٨٦١٤  |
|         | ٥٩- وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات المركزية | ٥٥                        | -      | -        | -                     | -                  | ٥٥     |
| ١٨١٨.٢  | ٦٠- وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة التطوير الحضري    | ٣٦٢                       | -      | -        | -                     | -                  | ٣٦٢    |
|         | ٦١- وزارة الزراعة   | ٥٦٦٣                      | ٢٧٨١   | -        | -                     | -                  | ٨٤٤٤   |
|         | ٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي                   | ٢٧٠                       | -      | -        | -                     | -                  | ٢٧٠    |
|         | ٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن                   | ٣٥٢٤                      | ٤٤١٥   | ٧٠٠٠     | -                     | -                  | ١٤٩٣٩  |
|         | ٦٥- وزارة الشؤون  | ١١٢٠                      | ٢٤٠٠   | -        | -                     | -                  | ٣٥٢٠   |

محرر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جمادي الاول ١٤١١هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٠م.

تابع جدول رقم (٢)  
اجمالي النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٩١

| الخدمات       | رقمه     | عنوانه | النفقات            |                       |   |               |
|---------------|----------|--------|--------------------|-----------------------|---|---------------|
|               |          |        | الرأسمالية         |                       | المجارية  | مجموع         |
|               |          |        | المعمولة من القروض | المعمولة من الإيرادات |   |               |
| مجموع الخدمات | للفصل    | مجموع  |                    |                       |   | بالآلاف دينار |
| ١٧٣٧٧٢        | ١٠٥٠٥٠   | -      | ٦٥٠٠               | ٩٨٥٥٠                 | خدمات الاجتماعية ٧١- وزارة التربية والتعليم                         |               |
|               | ٦٤٢٧     | -      | ٤٤٣                | ٥٩٨٤                  | ٧٢- وزارة التعليم العالي  |               |
|               | ٥٨٢٩٩    | -      | ٩٢٧٧               | ٤٩٠٢٢                 | ٧٣- وزارة الصحة   |               |
|               | ٣٣٥٨     | -      | ٥٧٧                | ٢٧٨١                  | ٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية  |               |
|               | ٦٣٨      | -      | -                  | ٦٣٨                   | ٧٥- وزارة العمل   |               |
|               | ٦٨٣      | -      | -                  | ٦٨٣                   | خدمات الثقافية ٨١- وزارة الاعلام                                    |               |
|               | ٩٨٢٦     | -      | ١٥٦١               | ٨٢٦٥                  | ٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون                        |               |
| ١٥٠٢١         | ٥٢٢      | -      | ٦٠                 | ٤٦٢                   | ٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية                          |               |
|               | ٢٢٦٧     | -      | ٥٨٠                | ١٦٨٧                  | ٨٤- وزارة الشباب  |               |
|               | ٩٠٤      | -      | ٢٤                 | ٨٨٠                   | ٨٥- وزارة الثقافة   |               |
|               | ٨١٩      | -      | ٢٩٥                | ٥٢٤                   | ٨٧- وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة                     |               |
|               | ١٧٥      | -      | -                  | ١٧٥                   | ٩١- وزارة النقل والاتصالات  |               |
|               | ٥٥٢٠     | -      | ٢١٢                | ٥٣٠٨                  | ٩٢- وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي |               |
|               | ١٩٣٥٠    | -      | ٥٣٠٠               | ١٤٠٥٠                 | ٩٣- وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية    |               |
| ٣٢٨١٢         | ٦٩٤٦     | -      | ١٥٠٠               | ٥٤٤٦                  | ٩٤- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني                    |               |
|               | ٨٢١      | -      | ٩٦                 | ٧٢٥                   | ٩٥- وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية                   |               |
|               |          |        |                    |                       |   |               |
| ١١١٩ ٢١٠      | ١١١٩ ٢١٠ | ٩٠٠٠٠  | ١٤٠٠٠٠             | ٨٨٩٢١٠                | المجموع   |               |

هكذا من المأهول



| التفات                                       |          | الايرادات                               |         |
|--|----------|---|---------|
| الموازنة التجارية                            |          | الموازنة التجارية                       |         |
| ١- التفتات التجارية                          |          | ١- الايرادات المحلية                    |         |
| أ- الجهاز المدني                             | ٢٥.٩٦٩   | ٢- المساعدات والمنح                     |         |
| ب- الجهاز العسكري                            |          | ٣- الاملائية                            | ٨.٠٠٠   |
| ١- وزارة الدفاع                              | ٢١٩.٠٠٠  | ٤- الاميركية                            | ١.٠٠٠   |
| ٢- الامن العام                               | ٤٦٢٧٥    | ٥- مساعدات ومنح اخرى                    | ٦.٠٠٠   |
| ٣- الدفاع المدني                             | ٤٢٥٠     |   |         |
|  | ٢٦٩٥٧٥   |   |         |
| ج- التفتات الاخرى                            |          |   |         |
| ١- دعم المواد التموينية                      | ٤٦.٠٠٠   |   |         |
| ٢- لغات النازحين                             | ٢.٠٠٠    |   |         |
| ٣- دعم لتتاج الحبوب                          | ١.٠٠٠    |   |         |
| ٤- التفتات الطارئة واخرى                     | ٢٥٠.٠٠٠  |   |         |
| ٥- فوائد القروض الداخلية                     | ٢٦٩١٤    |   |         |
| ٦- فوائد اسكان ابونصير لافراد الجهاز العسكري | ١١٥١     |   |         |
| ٧- فوائد القروض الخارجية                     | ١٢٥.٠٠٠  |   |         |
| ٨- التقاعد والتعويضات                        | ٩.٠٠٠    |   |         |
| ٩- الضمان الاجتماعي                          | ٤٤٤١     |   |         |
| ١٠- التفتات العامة                           | ٦٢٤٥     |   |         |
| ١١- دعم المؤسسات                             | ٢٥١.٠٠٠  |   |         |
| ١٢- اقساط التأمين                            | ٢٥٦٥     |   |         |
| ١٣- البعثات العلمية                          | ٦٧.٠٠٠   |   |         |
|  | ٦٣٨١٦٦   |   |         |
| مجموع التفتات التجارية                       | ٨٨١٢١.٠  |   |         |
|  |          | ٨٥٢٥.٠                                  |         |
|  |          | (٣٧١٠)                                  |         |
| مجموع الايرادات التجارية                     |          | مجموع الايرادات التجارية                |         |
|  |          | جز الموازنة التجارية                    |         |
| الموازنة الاسمالية                           |          | الموازنة الاسمالية                      |         |
| ١- التفتات الاسمالية                         | (٢٦٧٠)   | ١- التفتات الاسمالية                    |         |
| أ- مشاريع الائتمانية الممولة من الايرادات    |          | ٢- اقساط القروض المستردة                | ٥.٠٠٠   |
| ١- مشاريع الزوائد والدوائر الحكومية          | ١١٧٦٤٧   |   |         |
| ٢- المساهمة في مشاريع للمؤسسات               | ١٨٨٥٢    |   |         |
| ٣- الاستثمارات                               | ٢٥.٠٠٠   |   |         |
|  | ١٤.٠٠٠   |   |         |
| ب- المشاريع الائتمانية الممولة من القروض     | ٩.٠٠٠    |   |         |
|  | ٢١٦٧١.٠  |   |         |
| مجموع التفتات الاسمالية                      | ٢٣.٠٠٠   |   |         |
| لجمال الموازنة العامة                        | ١١١١٢١.٠ |   |         |
|  |          |   |         |
| موازنة التمويل                               |          | موازنة التمويل                          |         |
| ١- التمويل                                   | ٢١٧١٠.٠  | ١- القروض الخارجية                      |         |
| ٢- تصديق اقساط القروض                        |          | ٢- قروض التمويل مشاريع انمائية          | ٩.٠٠٠   |
| أ- تصديق اقساط القروض الخارجية               | ١١٥.٠٠٠  | ٣- قروض مؤسسات دولية                    | ١٩٢٧٥.٠ |
| ب- تصديق اقساط القروض الداخلية               | ٢.٠٢٠.٠  | ٤- قروض مؤسسات الحبوب                   | ٤٢٩.٠٠  |
|  | ١٣٥٢٠.٠  | ٥- القروض الداخلية                      |         |
|  |          |   |         |
|  | ٢٥٩١٠.٠  |   |         |
|  | ٢٥٩١٠.٠  |   |         |
| الموازنة العامة                              |          | الموازنة العامة                         |         |
| ١- استخدامات                                 | ١٢.٠٠٠   | ١- التمويل                              |         |
| ٢- تفتات طارئة في ضوء الزمة المالية          | ١٢.٠٠٠   | ٢- منح ومساعدات وقروض ميسرة طويلة الاجل |         |
| المجموع                                      | ١٢.٠٠٠   | المجموع                                 |         |

بسم الله الرحمن الرحيم

| رقم | الوصف                      | اعادة تقدير | اعادة تقدير | المقدر  |
|-----|----------------------------|-------------|-------------|---------|
|     | عنوانه                     | ١٩٨٩        | ١٩٩٠        | ١٩٩١    |
|     | الإيرادات المحلية          |             |             |         |
| ١-  | الضرائب على الدخل والارباح | ٥١٣٨٧       | ١١٣٢٨٥      | ٩٠٠٠    |
| ٢-  | الضرائب الجمركية           | ١٨١٣٨٣      | ٢١٢٠٠٠      | ٢٠١٥٠٠  |
| ٣-  | الضرائب الأخرى             | ٤١١٥٦       | ٦٣٢٣٧       | ٥٣٠٠٠   |
| ٤-  | الرض                       | ٣٢٢٧٧       | ٣٩٠٠٠       | ٣٤٠٠٠   |
| ٥-  | الرسوم                     | ٦٢٣٥٠       | ٧٠٦٣٦       | ٦٥٥٠٠   |
| ٦-  | البرق والهيد والهاتف       | ٦٢٦٥٢       | ٨٠٢٢٤       | ٨٢٠٠٠   |
| ٧-  | العوائد والارباح           | ٢٩٢٤٠       | ٥٦٧٠٠       | ٥٠٥٠٠   |
| ٨-  | القوائد المستردة           | ١٥٤١٤       | ٢٠٠٠٠       | ٢٢٠٠٠   |
| ٩-  | الإيرادات المختلفة         | ٨٩٥٤٨       | ٩٠٩٩٨       | ١٠٤٠٠٠  |
|     | مجموع الإيرادات المحلية    | ٥٦٥٣٩٧      | ٧٤٦٠٨٠      | ٧٠٢٥٠٠  |
| ١٠- | المساعدات المالية          | ٢٦١٧٢٥      | ١٦٢٦٠٠      | ١٥٠٠٠٠  |
| ١١- | القروض المستردة            | ٢٨٣٥٢       | ٣٠٠٠٠       | ٥٠٠٠٠   |
|     | مجموع الإيرادات            | ٨٥٥٤٧٤      | ٩٣٨٦٨٠      | ٩٠٢٥٠٠  |
|     | مصادر التمويل              |             |             |         |
| ١٢- | القروض الخارجية            |             |             |         |
| ١-  | قروض لتمويل مشاريع المائية | ٧٠٣٨٩       | ٥٧٥١٥       | ٩٠٠٠٠   |
| ٢-  | قروض مؤسسات دولية          | ١١٣٨٩٠      | ٦٨٤٠٠       | ١٩٢٧٥٠  |
| ٣-  | قروض مشتريات المحبوب       | ...         | ١٥٠٠٠       | ٤٢٩٠٠   |
|     | مجموع القروض الخارجية      | ١٨٤٢٧٩      | ١٤٠٩١٥      | ٣٢٥٦٥٠  |
| ١٣- | القروض الداخلية            | ٤٣٨٥٢       | ٤١٥٤٧       | ٢٦٢٦٠   |
|     | مجموع التمويل              | ٢٢٨١٣١      | ١٨٢٤٦٢      | ٣٥١٩١٠  |
|     | مجموع الإيرادات والتمويل   | ١٠٨٣٦٠٥     | ١١٢١١٤٢     | ١٢٥٤٤١٠ |

| رقم    | الفصل   | المقدر  | اعادة التقدير | المقدر   | اعادة التقدير | المقدر | اعادة التقدير |
|--------|---|---------|---------------|----------|---------------|--------|---------------|
| ١٩٩١   | عنوانه  | ١٩٨٩    | ١٩٨٩          | ١٩٩٠     | ١٩٩٠          | ١٩٩١   | ١٩٩١          |
| ٢٦٩    | ٢٦- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي           | ٢٦٦     | ٢٥٣,٣         | ٢٧٤,٧    | ٢٦٣,٤         | ٢٦٩,٩  | ٢٦٩,٩         |
| —      | ٢٧- وزارة المياه والري                              | ٢٠      | ١١            | —        | —             | —      | —             |
| ٣٥٢    | ٢٨- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن           | ٣٥٣,٩   | ٢٥١٠          | ٣٥٦,٩    | ٣٤٤,٥         | ٣٥٢,٤  | ٣٥٢,٤         |
| ١١٢٠   | ٢٩- وزارة التعليم                                   | ٩٤٦     | ٩٢٢           | ١٠٩٨,٤   | ١٠٧٢,٦٥       | ١١٢٠   | ١١٢٠          |
| ٩٨٥٠   | ٣٠- وزارة التربية والتعليم                          | ٨٨٠٠    | ٨٦٥٧          | ٩٢٩٤,٢   | ٩٢٧٦,٨        | ٩٨٥٠   | ٩٨٥٠          |
| ٥٩٨٤   | ٣١- وزارة التعليم العالي                            | ٩٢٧٠    | ٨٧٥٠          | ٩٩٣٦,٤   | ٩١٤٥,٦        | ٥٩٨٤   | ٥٩٨٤          |
| ٤٩٠٢٢  | ٣٢- وزارة الصحة                                     | ١٨٣٢٩   | ١٧٩٥٩         | ٢١٨٠٣    | ٢١١٤,٥        | ٤٩٠٢٢  | ٤٩٠٢٢         |
| ٢٧٨١   | ٣٣- وزارة التنمية الاجتماعية                        | ٢٥٨٩    | ٢٥٦٨          | ٢٦٩٩     | ٢٦٥١,٣        | ٢٧٨١   | ٢٧٨١          |
| ٦٣٨    | ٣٤- وزارة العمل                                     | ٥٦٥     | ٥٦٢           | ٥٩٣,٣    | ٥٨١           | ٦٣٨    | ٦٣٨           |
| ٦٨٣    | ٣٥- وزارة الاعلام                                   | ٩٢٠     | ٨٩٥,٥         | ٧٠٤,٩٤   | ٦٣٩           | ٦٨٣    | ٦٨٣           |
| ٨٢٦٥   | ٣٦- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون        | ٨٣٤١    | ٧٥٠٥          | ٧٧٢٥,٤٤  | ٧٦١٢          | ٨٢٦٥   | ٨٢٦٥          |
| ٤٦٢    | ٣٧- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية          | ٤٦٠     | ٤٢١           | ٤٤٨,٩    | ٤٤٢           | ٤٦٢    | ٤٦٢           |
| ١٦٨٧   | ٣٨- وزارة الشباب                                    | ١٢٢٠    | ١١٩٢          | ١٥٤٦,٥   | ١٥٣٣          | ١٦٨٧   | ١٦٨٧          |
| ٨٨٠    | ٣٩- وزارة الثقافة                                   | ٨٥٤     | ٦٥٧,٣         | ٧١٧,٦٣   | ٦٤٩           | ٨٨٠    | ٨٨٠           |
| —      | ٤٠- وزارة الثقافة / دائرة المكتبات والوثائق الوطنية | ٩٥      | ٨٤,٥          | ١٠٠,٦٧   | ٩٣            | —      | —             |
| ٥٢٤    | ٤١- وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة     | ٥١٣     | ٤٧١,٢         | ٤٩٣,٩٥   | ٤٨٠           | ٥٢٤    | ٥٢٤           |
| ١٧٥    | ٤٢- وزارة النقل والاتصالات                          | ١٥٠     | ١٣٩           | ١٦٧,٤    | ١٣٩           | ١٧٥    | ١٧٥           |
| ٥٣٠٨   | ٤٣- وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد  | ٤٧٣٣    | ٤٦٦١          | ٤٩٥١,٥   | ٤٩٤١          | ٥٣٠٨   | ٥٣٠٨          |
| ١٤٠٥٠  | ٤٤- وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد  | ١٠٢٧٥   | ٩٩٣٢          | ١٠٠٢٩    | ١٠٠٢٧         | ١٤٠٥٠  | ١٤٠٥٠         |
| ٥٤٤٦   | ٤٥- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني    | ٥٢٢٠    | ٥٠٧٠          | ٥٣٢,٥    | ٥٢٣٣          | ٥٤٤٦   | ٥٤٤٦          |
| ٧٢٥    | ٤٦- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني    | ٦٨٩     | ٦٧٥,٥         | ٧٠٥      | ٦٩٥           | ٧٢٥    | ٧٢٥           |
| ٨٨٩٢١٠ | المجموع   | ٧٥٦٩٢,٥ | ٧٤٩٦٩,٣       | ٨٤٨٩٨,٤٣ | ٨٤٥٤٢,٣٥      | ٨٨٩٢١٠ | ٨٨٩٢١٠        |

## مجلس النواب

جدول رقم (٥)

مقارنة النفقات الجارية

| رقم   | الفصل  | المقدر | اعادة التقدير | المقدر   | اعادة التقدير | المقدر | اعادة التقدير |
|-------|--|--------|---------------|----------|---------------|--------|---------------|
| ١٩٨٩  | عنوانه   | ١٩٨٩   | ١٩٨٩          | ١٩٩٠     | ١٩٩٠          | ١٩٩١   | ١٩٩١          |
| ١-١٠  | الديوان الملكي الهاشمي                                 | ٧٤٧٩   | ٧٤٤٣          | ٦٢٠٤     | ٦١٧٨          | ٦٤٠٤   | ٦٤٠٤          |
| ٢-١٠  | مجلس لامة  | ٨١٨    | ٦٦٧,٥         | ١٢٧٨,٥   | ١١٣٧          | ١٢٣٢   | ١٢٣٢          |
| ٣-١٠  | مجلس الوزراء وديوان الرئاسة                            | ٦٩١    | ٦٨١,٥         | ٧٣٠,٩    | ٦٨٧           | ٧٦٠    | ٧٦٠           |
| ٤-١٠  | ديوان المحاسبة   | ٨٠٠,٥  | ٧٨٩           | ٨٧٨,٣    | ٨٦٥           | ٩١٧    | ٩١٧           |
| ٥-١٠  | ديوان الخدمة المدنية                                   | ٣٠٦    | ٢٩٧,٥         | ٣١٥,٤    | ٢٩٩,٤         | ٣٣٨,٢  | ٣٣٨,٢         |
| ١١-١٠ | وزارة الدفاع   | ٢٠٤٠٠٠ | ٢٠٤٠٠٠        | ٢٠٥٠٠٠   | ٢٠٥٠٠٠        | ٢١٩٠٠٠ | ٢١٩٠٠٠        |
| ١٢-١٠ | المركز الجغرافي الملكي الاردني                         | ٨١٠    | ٨٠٦           | ٨٢٥,٧    | ٧٣٦           | ٧٥٦    | ٧٥٦           |
| ٢١-١٠ | وزارة الداخلية   | ١٤٦٢   | ١٤٦١          | ١٥٤٦,٨   | ١٥١٨          | ١٥٥٠   | ١٥٥٠          |
| ٢٢-١٠ | وزارة الداخلية/ دائرة الاحوال المدنية والجوازات        | ٢٠٠٠   | ١٧٥٥          | ٢١٦٣,٥   | ٢٠٦٤          | ٢٣٩٢   | ٢٣٩٢          |
| ٢٣-١٠ | وزارة الداخلية / الامن العام                           | ٤٣٥٢٠  | ٤٣٥٢٠         | ٤٥٥٢,٥   | ٤٥٥٢,٥        | ٤٦٣٧,٥ | ٤٦٣٧,٥        |
| ٢٤-١٠ | وزارة الداخلية / الدفاع المدني                         | ٤٠٠٠   | ٤٠٠٠          | ٤٢٥٠     | ٤٢٥٠          | ٤٢٥٠   | ٤٢٥٠          |
| ٢٥-١٠ | وزارة العدل  | ٣٤٣٠   | ٣٠٦٨          | ٣٢٧٥,٣   | ٣٢٨٤,٥        | ٣٧٠٠   | ٣٧٠٠          |
| ٢٦-١٠ | دائرة قاضي القضاة                                      | ١١٠٢   | ١٠٥٢          | ١١٢٠     | ١٠٦٢          | ١١٢٧   | ١١٢٧          |
| ٣١-١٠ | وزارة الخارجية   | ٨٠٠٧   | ٧٩٢٠          | ٨٥٩٠,٥   | ٨٥١٠          | ٩٤٠٠   | ٩٤٠٠          |
| ٣٢-١٠ | وزارة الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية                | ٢٩٠    | ٢٥٧           | ٢٦٨,١    | ٢٥٧           | ٢٦٦    | ٢٦٦           |
| ٤١-١٠ | وزارة المالية  | ٢٩٨٦٧٨ | ٢٩٧٧٢١,٢      | ٣٧٨٥٢٢,٤ | ٣٧٨٥١٥        | ٣٦٦٣٤٦ | ٣٦٦٣٤٦        |
| ٤٢-١٠ | وزارة المالية / دائرة المراجعة العامة                  | ١٣٨    | ١٣٤           | ١٤٥,٩    | ١٣٥,٤         | ١٧٠,٩  | ١٧٠,٩         |
| ٤٣-١٠ | وزارة المالية / دائرة الجمارك                          | ٢٥٥٣   | ٢٤٤٩          | ٢٧١٩,٧   | ٢٦٤٩          | ٢٣٤٩   | ٢٣٤٩          |
| ٤٤-١٠ | وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل                      | ١١٩٦   | ١١٩٦          | ١١٩٥,٥   | ١١٨٧,٣        | ١٢٠٤٠  | ١٢٠٤٠         |
| ٤٥-١٠ | وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة                 | ٢١٦٨   | ٢١٥٣          | ٢٢١٦,٦   | ٢٢١٠          | ٢٢٩٤   | ٢٢٩٤          |
| ٤٦-١٠ | وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة                   | ١٠٠٠   | ٨٥٠           | ٨٤٢,٥    | ٧٥٥           | ٨٠٩    | ٨٠٩           |
| ٥١-١٠ | وزارة الصناعة والتجارة                                 | ٩٠٤    | ٨٨٩           | ٩٤٢,٣    | ٩٠٠           | ١٠٣٥   | ١٠٣٥          |
| ٥٢-١٠ | وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط                  | ٦٧٢    | ٦١١           | ٦٢٢,٨    | ٦١٢           | ٦٢٠    | ٦٢٠           |
| ٥٣-١٠ | وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة                 | ٥٩٩    | ٥٩٦           | ٦٣٧,٤    | ٦٣٧           | ٧٢٣    | ٧٢٣           |
| ٥٤-١٠ | وزارة السياحة والآثار / السياحة                        | ٦٣٤    | ٦٠٥           | ٦٢٦,٧    | ٥٨٢           | ٦٥٠    | ٦٥٠           |
| ٥٥-١٠ | وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة                  | ١٢٢٨   | ١٢٢٥          | ١٢٤٧,٨   | ١٢٤٧,٥        | ١٥٢٢   | ١٥٢٢          |
| ٥٦-١٠ | وزارة الطاقة والوقود المعدنية                          | ١٨٧    | ١٧٤,٨         | ٢٠٤,٦    | ١٦٧           | ٢١٠    | ٢١٠           |
| ٥٧-١٠ | وزارة الطاقة والوقود المعدنية/ سلطة المصادر الطبيعية   | ١٦٩١   | ١٦٤٥,٦        | ١٦٧٤,٣   | ١٦٣٥,٥        | ١٧٧٦   | ١٧٧٦          |
| ٥٨-١٠ | وزارة الاشغال العامة والاسكان                          | ٢٨٥٦   | ٢٧١٥          | ٢٩٣٦,٢   | ٢٧٧٤          | ٣٠١٤   | ٣٠١٤          |
| ٥٩-١٠ | وزارة الاشغال العامة والاسكان/ دائرة المطارات المركزية | ٥٩     | ٥٠            | ٥٥       | ٥٢            | ٥٥     | ٥٥            |
| ٦٠-١٠ | وزارة الاشغال العامة والاسكان/ دائرة التطوير الحضري    | ٣٩٨    | ٣٥٨           | ٣٨٥,٦    | ٣٣٧           | ٣٦٢    | ٣٦٢           |
| ٦١-١٠ | وزارة الزراعة  | ٥٣٧٥   | ٥٠٢٠,٩        | ٥٣٥٧     | ٥٣٢٠          | ٥٥٦٣   | ٥٥٦٣          |

هكذا من المأهول



مجلس النواب

جدول رقم (٦)  
مقارنة النفقات الرأسمالية

| رقم  | الفصل  | المقدّر | إعادة التقدير | المقدّر | إعادة التقدير | المقدّر | إعادة التقدير |
|------|--|---------|---------------|---------|---------------|---------|---------------|
| ١٩٨٩ | ١٩٨٩   | ١٩٩٠    | ١٩٩٠          | ١٩٩١    | ١٩٩١          | ١٩٩١    | ١٩٩١          |
| ٤٠   | ديوان المحاسبة                                       | ٥٢      | ٥٢            | ٥٢      | ٥٢            | ٥٢      | ٥٢            |
| ١٢   | المركز الجغرافي الملكي الأردني                       | ٤٠      | ٤٠            | ٤٠      | ٤٠            | ٤٠      | ٤٠            |
| ٢١   | وزارة الداخلية                                       | ١٣٥     | ١٣٥           | ١٣٥     | ١٣٥           | ١٣٥     | ١٣٥           |
| ٢٢   | وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات     | ٢٥      | ٢٥            | ٢٥      | ٢٥            | ٢٥      | ٢٥            |
| ٢٣   | وزارة الداخلية / الامن العام                         | ٦٨٢١    | ٦٨٢١          | ٦٨٢١    | ٦٨٢١          | ٦٨٢١    | ٦٨٢١          |
| ٢٤   | وزارة الداخلية / الدفاع المدني                       | ٤٥٠     | ٤٥٠           | ٤٥٠     | ٤٥٠           | ٤٥٠     | ٤٥٠           |
| ٢٥   | وزارة العدل  | ١٤٠     | ١٣٩           | ١٣٩     | ١٣٩           | ١٣٩     | ١٣٩           |
| ٢٦   | دائرة قاضي القضاة                                    | ٧٥      | ٧٥            | ٧٥      | ٧٥            | ٧٥      | ٧٥            |
| ٣١   | وزارة الخارجية                                       | ٢٠٢٥    | ١٩٣١          | ١٩٣١    | ١٩٣١          | ١٩٣١    | ١٩٣١          |
| ٤١   | وزارة المالية  | ٩٢٠١٣   | ٨١٤٦٤         | ٨١٤٦٤   | ٨١٤٦٤         | ٨١٤٦٤   | ٨١٤٦٤         |
| ٤٣   | وزارة المالية / دائرة الجمارك                        | ٥٣٣     | ٤٣٣           | ٤٣٣     | ٤٣٣           | ٤٣٣     | ٤٣٣           |
| ٤٤   | وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل                    | ٧٠      | ٧٠            | ٧٠      | ٧٠            | ٧٠      | ٧٠            |
| ٤٥   | وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة               | ١٧١     | ٩٤            | ٩٤      | ٩٤            | ٩٤      | ٩٤            |
| ٤٦   | وزارة المالية / دائرة اللزائم العامة                 | —       | —             | —       | —             | —       | —             |
| ٥١   | وزارة الصناعة والتجارة                               | ٣٣٥     | ٢٧٧           | ٢٧٧     | ٢٧٧           | ٢٧٧     | ٢٧٧           |
| ٥٢   | وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط                | ٩٥٠٠٠   | ٨٨١٦٠         | ٨٨١٦٠   | ٨٨١٦٠         | ٨٨١٦٠   | ٨٨١٦٠         |
| ٥٣   | وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة               | ٣١٥     | ٣١٥           | ٣١٥     | ٣١٥           | ٣١٥     | ٣١٥           |
| ٥٤   | وزارة السياحة والاثار / السياحة                      | ٩٤      | ٩٤            | ٩٤      | ٩٤            | ٩٤      | ٩٤            |
| ٥٥   | وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة                | ٢٧٠     | ٢٧٠           | ٢٧٠     | ٢٧٠           | ٢٧٠     | ٢٧٠           |
| ٥٦   | وزارة الطاقة والفرع المعدلية                         | —       | —             | —       | —             | —       | —             |
| ٥٧   | وزارة الطاقة والفرع المعدلية / سلطة المصادر الطبيعية | ٩٠٩٠    | ٨٩٣٠          | ٨٩٣٠    | ٨٩٣٠          | ٨٩٣٠    | ٨٩٣٠          |
| ٥٨   | وزارة الاشغال العامة والاسكان                        | ٢٠٧٨٠   | ٣٠٥٤٠         | ٣٠٥٤٠   | ٣٠٥٤٠         | ٣٠٥٤٠   | ٣٠٥٤٠         |
| ٦١   | وزارة الزراعة  | ١٥٠٠    | ١٤٧٢          | ١٤٧٢    | ١٤٧٢          | ١٤٧٢    | ١٤٧٢          |
| ٦٤   | وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن                | ١٢١٠٠   | ١٠٤٦٩         | ١٠٤٦٩   | ١٠٤٦٩         | ١٠٤٦٩   | ١٠٤٦٩         |
| ٦٥   | وزارة الصناعات                                       | ٢٨٧     | ٢٨٨           | ٢٨٨     | ٢٨٨           | ٢٨٨     | ٢٨٨           |
| ٧١   | وزارة التربية والتعليم                               | ٤٢٧٠    | ٣٧٧٧          | ٣٧٧٧    | ٣٧٧٧          | ٣٧٧٧    | ٣٧٧٧          |
| ٧٢   | وزارة التعليم العالي                                 | ٤٥٠     | ٣٤٤           | ٣٤٤     | ٣٤٤           | ٣٤٤     | ٣٤٤           |
| ٧٣   | وزارة الصحة  | ٢٢٥٠    | ٨٤١           | ٨٤١     | ٨٤١           | ٨٤١     | ٨٤١           |
| ٧٤   | وزارة التنمية الاجتماعية                             | ٦٦      | ٦٦            | ٦٦      | ٦٦            | ٦٦      | ٦٦            |
| ٧٥   | وزارة العمل  | ٩       | ٩             | ٩       | ٩             | ٩       | ٩             |
| ٨٢   | وزارة الاعلام / مؤسسة الامانة والتلفزيون             | ١٢١٥    | ٧٢٨           | ٧٢٨     | ٧٢٨           | ٧٢٨     | ٧٢٨           |
| ١٥٦١ |  | ١٥٤٤    | ١٩٩٠          | ١٩٩٠    | ١٩٩٠          | ١٩٩٠    | ١٩٩٠          |

بالآلاف دينار

مجلس النواب من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/جسادي ١٤١١هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/٢ م.

| رقم    | الفصل  | المقدّر | إعادة التقدير | المقدّر | إعادة التقدير | المقدّر | إعادة التقدير |
|--------|--|---------|---------------|---------|---------------|---------|---------------|
| ١٩٨٩   | ١٩٨٩   | ١٩٩٠    | ١٩٩٠          | ١٩٩١    | ١٩٩١          | ١٩٩١    | ١٩٩١          |
| ٨٢     | وزارة الاعلام / وكالة الانباء - الاردنية                         | ٥٤٠     | ٥٠٧           | ٥٠٧     | ٥٠٧           | ٥٠٧     | ٥٠٧           |
| ٨٤     | وزارة الشباب   | ٥٨٠     | ٢٩٥           | ٢٩٥     | ٢٩٥           | ٢٩٥     | ٢٩٥           |
| ٨٥     | وزارة الثقافة  | ٢٤      | —             | —       | —             | —       | —             |
| ٨٧     | وزارة السياحة والاثار / دائرة الاثار العامة                      | ٣١٥     | ٣١٥           | ٣١٥     | ٣١٥           | ٣١٥     | ٣١٥           |
| ٩١     | وزارة النقل والاتصالات   | ٣٣٠     | —             | —       | —             | —       | —             |
| ٩٢     | وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتلغراف البريدي | ١٣٠     | ١٠٣           | ١٠٣     | ١٠٣           | ١٠٣     | ١٠٣           |
| ٩٣     | وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات                         | ٤٥٠٠    | ١٥٥٧          | ١٥٥٧    | ١٥٥٧          | ١٥٥٧    | ١٥٥٧          |
| ٩٤     | وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني                     | ٢٠٥٠    | ١٨٧٥          | ١٨٧٥    | ١٨٧٥          | ١٨٧٥    | ١٨٧٥          |
| ٩٥     | وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية                    | ٢٠٠     | ١٧٥           | ١٧٥     | ١٧٥           | ١٧٥     | ١٧٥           |
| ٢٣٠٠٠٠ | المجموع  | ٢٣٠٠٠٠  | ١٨٨٢٦٣        | ٢٤٥١٤٩  | ٢٤٢٨٣٤        | ٢٦٩٧٠٦  | ٢٦٩٧٠٦        |

هكذا من المأهول

## مجلس النواب

سعادة رئيس المجلس  
الجميع  
سعادة رئيس المجلس  
السيد الامين العام

مشروع قانون الموازنة العامة امامكم الآن، هل يوافق المجلس الكريم على  
احالة للجنة المالية ؟  
موافقون -  
بهذه المناسبة يطلب معالي رئيس اللجنة المالية من الاخوة أعضاء اللجنة  
الاجتماع غداً الاثنين الساعة العاشرة صباحاً ، السيد الامين العام ، البند  
التالي .  
شكراً سيدى الرئيس  
٤- الردود على الاستئلة : ( ( من الدورة العادية الأولى ) )  
أ- تلاوة كتاب دولة الوزراء الأفضم رقم ( ٤٨١٨ ) تاريخ  
١٩٩٠/٣/٣١ ، ومرفقه كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم  
( ٧١٥٤ ) ومرفقه جوابا على السؤال رقم ( ٥٥ ) المقدم من سعادة  
النائب السيد نايف الحديد .

الرقم : ٤٨١٨/٤/١٢/٥١  
التاريخ : ١٤١٠/٩/٥  
الموافق : ١٩٩٠/٣/٣١

## معالي رئيس مجلس النواب ٧٦٢/١٦/٣

اشير الى كتابكم رقم ٧٦٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ ومرفقه السؤال رقم ( ٥٥ ) المقدم من سعادة  
النائب نايف الحديد حول موضوع ( بيت الاستثمار الاسلامي ) .  
ابعث الى معاليكم طياً بصورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزى رقم ٧١٥٤/٧.٢١ تاريخ  
١٩٩٠/٣/٢٤ متضمناً رد معاليه على السؤال المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

البنك المركزي الاردني  
الرقم : ٧١٥٤/٧.٢١  
التاريخ : ١٤١٠/٨/٢٧  
الموافق : ١٩٩٠/٣/٢٤

## دولة رئيس الوزراء الأفضم عمان

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣٥٤٨/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ والمرفق بطيه كتاب معالي  
رئيس مجلس النواب الاكرم رقم ٧٦٢/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٥ بخصوص الاجابة على السؤال رقم  
( ٥٥ ) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ والمقدم من سعادة النائب نايف الحديد وموضوعه بيت الاستثمار الاسلامي .

ارجو أن أبين ما يلي ، اجابة على السؤال المشار اليه :-

انه قد تم تقديم تقرير مفتشي البنك المركزي عن اوضاع شركة بيت الاستثمار الاسلامي الى مجلس ادارة  
الشركة في بداية عام ١٩٨٦ ، وأنه تمت مناقشة مع مسؤولي الشركة في عدة اجتماعات عقدت في البنك المركزي  
من أجل تصحيح تلك الاوضاع حسب الملاحظات التي وردت في التقرير وتم اعطاؤهم فرصة لتفريق هذه  
الايضاح .

ونتيجة لعدم قيام ادارة الشركة بتفريق الاوضاع حسب التوصيات الواردة في تقرير التفتيش فقد تم  
انتداب مراقب من البنك المركزي للإشراف على سير اعمال الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/١ ، وبعد المتابعة، تبين أنه  
لم يطرأ أى تحسين ملموس على اوضاع الشركة بل تحولت الى الاسوأ ، كذلك لم تعالج الاخطاء الادارية والفنية  
والمالية ، ولم يظهر في الاق ما يوحي بإمكانية تصويب الاوضاع ، علاوة على تفاقم أزمة السيولة التي اوصلت  
الشركة الى درجة الاعصار في الوفاء بالتزاماتها والتوقف عن الدفع ، حتى انها حصلت على قروض حسنة من  
البنك الاسلامي الاردني لدفع رواتب موظفي الشركة .

ونحننا للآثار السيئة لذلك على حقوق مساهمي ومودعي الشركة وانعكاسات ذلك على الجهاز المصرفي  
والاقتصاد الوطني ، ولقناعة البنك المركزي بأن ادارة الشركة

غير قادرة على تصويب الاوضاع علاوة على استمرارها في الممارسات والايخطاء الجسيمة المخالفة للقوانين  
والاعراف المصرفية ، فقد تم استصدار قرار من لجنة الامن الاقتصادي بحل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة  
ادارة لتصويب تلك الاوضاع .

هكذا من المأهول

وباشرت لجنة الادارة أعمالها اعتباراً من ١٩٨٦/٩/١٠ ، وحصلت على سلفة مالية من البنك المركزي بمبلغ ثلاثة ملايين دينار ، وعملت بالتعاون مع الجهات الامنية المختصة على تحصيل وتوثيق جزء هام من حقوق الشركة ، وكذلك الوفاء بمبلغ خمسة ملايين دينار تقريباً من حقوق مودعي الشركة وتغطية حسابات الشركة المكشوفة لدى البنوك في الخارج وجزءاً من التزامات الشركة تجاه بعض البنوك المحلية بالإضافة الى التلقيات الضرورية اللازمة لاستمرار الشركة وعدم اللجوء الى تصليتها .

قدمت لجنة الادارة تقريرها عن أوضاع الشركة ومشاكلها وعن مخالفات مجلس ادارتها وادارتها التنفيذية بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ الى الجهات المختصة ، وعلى ضوء هذا التقرير فقد تم تحويل ادارة الشركة الى القضاء للتحقيق في الاسباب التي اوصلت الشركة الى الاوضاع المشار اليها ، وتم تشكيل لجنة جرد وتدقيق من قبل النائب العام العسكري واستعانت هذه اللجنة بكاتب تدقيق مرخصة ، حيث قدمت هذه اللجنة تقريرها الى النائب العام في منتصف عام ١٩٨٨ ، وقد تضمن هذا التقرير اجمالي خسائر الشركة التي بلغت حوالي (١١٠) مليون دينار بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٠ اوفتعت الى حوالي (١٢٠) مليون دينار ، نظراً لانخفاض سعر صرف الدينار وقيام ادارة الشركة السابق بتسييل ودائع الشركة بالعملات الاجنبية لمواجهة أزمة السيولة التي كانت تعاني منها ، هذا مع العلم بأن قضية بيت الاستثمار تنظر حالياً امام المحكمة العرفية العسكرية ، في ضوء المخالفات الجسيمة والاسباب التي أدت الى اعسار الشركة عن الدفع ، وذلك حسبما بينه تقرير الخيرة المشار اليه أعلاه .

وحرصاً من البنك المركزي على حقوق مودعي الشركة ، فقد تم استصدار قرارات من لجنة الامن الاقتصادي لتأسيس بنك جديد يعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية " وهو البنك الوطني الاسلامي " ليكون خلفاً عاماً للشركة القديمة من أجل الوفاء بكافة حقوق المودعين ، وقد تم التعرض على المساهمين بجزء من حقوقهم ، وقد تم تشكيل لجنة لمتابعة قضايا بيت الاستثمار الاسلامي ومتابعة توثيق وتحصيل حقوق الشركة لدى الغير . ولتنظيم عملية الوفاء بحقوق مودعي الشركة السابقة ، فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين البنك المركزي ومؤسسي البنك الوطني ، بحيث يقوم البنك الوطني بالوفاء بكافة حقوق مودعي الشركة السابقة خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، والوفاء بباقي حقوق المودعين في العملات الاجنبية خلال عام ١٩٩٢ ، والتي لم تحت عن ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية ، مع الوفاء بكافة أرصدة حسابات الامانات والتأمينات فور مباشرة البنك الاعمال مما استدعى زيادة السلفة المقترحة لاطفاء صافي خسائر الشركة السابقة بعد شطب جزء من حقوق المساهمين .

هذا وقد باشر البنك الوطني الاسلامي أعماله بما في ذلك الوفاء بحقوق مودعي الشركة السابقة حسب البرنامج المطلق عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

المحافظ

سعادة رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

شكراً ، السيد نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

ان الاخوة في البنك المركزي لم يجيبوا بوضوح تام على تساؤلي ، وانهم لم يقدموا صورة عن تقرير مفتشي البنك عن اوضاع الشركة بيت الاستثمار الاسلامي الى مجلس ادارة الشركة في بداية عام ١٩٨٦ . وكذلك المناقشات التي تمت مع مسؤولي الشركة في عدة اجتماعات عقدت في البنك المركزي من اجل تصحيح وتصويب الاوضاع حسب الملاحظات التي وردت في التقرير وكنتيجة لعدم قيام الشركة بتدقيق الاوضاع حسب تقرير التفتيش لم انتداب مراقب من البنك للإشراف على اعمال الشركة بتاريخ ١٩٨٦/٨/٨ ، ولما لم يطرأ أي تحسين ملموس ادارياً وفنياً ومالياً واستمرارها في الممارسات والاشغالات مع وجود مراقب من البنك المركزي الذي كان مؤملاً ان يتقلدها كثرت الاخطاء الجسيمة المخالفة للقوانين والاعراف المصرفية ، وعلى رأي المثل الشعبي " اجي يحلها عساها " . لقد عرضت القضية على لجنة الامن الاقتصادي التي امرت بحل مجلس ادارة الشركة وتشكيل لجنة ادارة لتصويب الاوضاع دون سؤال المفتش المتعدد عن تأثر الشركة . وباشرت لجنة الادارة أعمالها اعتباراً من ١٩٨٦/٩/١٠ وحصلت على سلفة مالية من البنك المركزي بمبلغ ثلاثة ملايين دينار ، عملت بالتعاون مع الجهات الامنية المختصة على تحصيل وتوثيق جزء هام من حقوق الشركة . انني اتساءل اسباب عدم اكتشاف هذه الاخطاء من قبل مفتشي البنك المركزي قبل وقوعها ؟ ولماذا الزج بالجهات الامنية في قضية لا تأتي ضمن واجباتها ؟ لماذا السير بهذه الاجراءات المخالفة للقوانين والانظمة وخاصة قانون الشركات ؟ . وللمرة الثانية لم تسأل لجنة الادارة عن اخطائها ، وبعد هذه الاخطاء الجسيمة قدمت لجنة الادارة تقريرها عن اوضاع الشركة وعن مخالفات مجلس ادارتها وادارتها التنفيذية بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ الى الجهات المختصة ، وعلى ضوء هذا التقرير الذي لا نعرف عنه شيئاً فقد تم تحويل ادارة الشركة الى القضاء للتحقيق في الاسباب التي اوصلت

هكذا من الأشهر



الشركة الى الارضاع المشار اليها . لقد تم تشكيل لجنة جرد وتدقيق من قبل النائب العسكري في منتصف عام ١٩٨٨ لماذا؟ اتساءل لماذا لم تشكل لجنة الجرد من قبل البنك المركزي ؟ وبعد التدقيق والجرد من قبل مكاتب تدقيق مرخصة تبين أن اجمالي الخسائر "١١ . . . . . دينار وبتاريخ ١٩٨٩/٩/١٠ ارتفعت الى حوالي "١٢ . . . . . دينار نظراً لا انخفاض سعر الدولار .

ويظهر ان الشركة كانت تقدم موازنة صورية بالاتفاق مع المدققين ومع ومع . ان القضية تنظر من قبل المحكمة العسكرية العرقية وحتى هذه اللحظة لا تعرف من المسؤول ومن تحاكم المحكمة ومن الجهة التي تتابع هذه القضية ، ويظهر انها في طريقها الى التسيان لا يعرف كيف رمى تأسس البنك الوطني الاسلامي وعلى اي اساس وما هي الطرق التي اتبعت وما هو الاسلوب الذي اتبع والذي تم التعويض على المساهمين والفقرات والارامل والاخرة الذين ساهموا بكل مالدبيهم لوضع حد للربا والنجاح البنوك الاسلامية . هل مبلغ " ١٠٪ " كاف للتعويض على هؤلاء الفقراء ؟ ومن الذي قرر هذا التعويض وعلى اي اساس ؟

ان الاجراءات التي تمت اخلت اخلالاً تاماً وصريحاً بشروط اكتمال صحة العقد في الاسلام وانتهاكاً لقواعد الشرع الاسلامي في العقود وان الموجودات قُيِّمت بدافع ارامر ادارية هدفها روح التصفية والتفليسة وقد تمت بغياب الجمعية العمومية للشركة المساهمة العامة صاحبة القرار . بصراحة ايها الزملاء ان موقفنا تجاه هؤلاء موقف ضعيف لا ينسجم اطلاقاً مع الوعود والعهود التي قطعناها على انفسنا لشعبنا الذي ينتظر منا اعادة حق المسلوب له ، اتقوا الله في اموال الشعب وبقراء هذه الامة . ولهذه الاسباب اقدم سيدي الرئيس اقدم لكم توضيحات كثيرة مكتوبة أرجو احوالها مع هذا الملف برمته الى اللجنة المالية لاجراء اللازم واعادة توصياتها الى مجلسكم بعد تقصي الحقائق عن ملائسات هذه القضية وما آلت اليه .

واخيراً ايها الاخوة ان مجلس ادارة البنك الوطني الاسلامي الذي اعتقد ان ماله سيكون كما آلت اليه حركة الاستعصار . قرر بانها عمل " ٤٤ " .

موظفاً اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٩٠ وذلك بحجة اعادة تنظيم الهيكل المالي والاداري والقي للبنك .

ارجو وقف هذا الاجراء فوراً علماً بان هذه الهيكلية لا تتم الا بعد صدور قرار لجنة أمن اقتصادي جديد آخذين بعين الاعتبار ما نواجهه من تفشي البطالة في هذه الظروف الحرجة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

البند الذي يليه السيد الامين العام

شكراً سيدي الرئيس

ب - تلاوة كتاب معالي وزير المالية رقم ( ٤٨٨٠ ) بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جواباً على السؤال رقم ( ٧٦ ) المقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش .

سعادة رئيس المجلس

السيد الامين العام

الرقم : ج/٢٦/٢/٤٨٨٠

التاريخ : ١٩٩٠/٤/١٦ م

الموافق : رمضان / ١٤١٠ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الاشارة - كتاب معاليكم رقم ٩٧٩/٩/١٦/٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ ومرفقة السؤال رقم ( ٧٦ ) المقدم بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ من سعادة النائب السيد عاطف البطوش حول أعمال اللجنة المشتركة المشكلة للتحقيق والتدقيق في قضية النفاة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك ، واجابة على السؤال بأعلاء ، أرجو أن أبين ما يلي :-

١- بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٠ وردنا كتاب سعادة مدعي عام المحكمة العرقية العسكرية رقم ٣٢٩٦/٨٩/١٩٢ يطلب فيه تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي المالية والعمل وديوان المحاسبة للتحقيق والتدقيق في أعمال الموظف في نقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك السيد جميل عبد الله تولل .

٢- تم تشكيل اللجنة بكتابي رقم ج / ٥٩٠/٩/٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨ .

٣- باشرت اللجنة عملها بعد أن تسلمت من سعادة المدهي العام العسكري الوثائق والسجلات التي كان تم

هكذا من الأهل

التحفظ عليها في وقت سابق مع ملاحظة أن الفترة المطلوب أن يشملها التحقيق والتدقيق تمتد من ١٩٥٤ - ١٩٨٩ .

- ٤ - في وقت لاحق تمت إضافة السيد عبد الله المبيضين إلى اللجنة المشكلة في البند (٢) بأعلاه بصفة مراقب وذلك بقرار من النيابة العسكرية مع ملاحظة أن السيد عبد الله المبيضين هو الذي قدم الشكوى التي يجري التحقيق والتدقيق بشأنها ، وكانت الدعوى قد قدمت أول الأمر أمام مدعي عام عمان الذي أحالها بدورة إلى مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية بداعي عدم الاختصاص .
- ٥ - تم الطلب من أعضاء اللجنة المشتركة بكتابي رقم ج/٥٦/٩/١٥٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٢ بتقديم تقرير أولي عاجل عن أعمالها وما توصلت إليه من نتائج وعن كيفية سير عملها .
- ٦ - رفعت اللجنة المشتركة تقريرها الأولي المطلوب في البند (٦) بأعلاه بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤ بينت فيه المطلوب منها .
- ٧ - وبعد دراسة التقرير الأولي المشار إليه بشكل مفصل تم تحويله مع جميع المخططات التي تمت بين مختلف الأطراف في هذه القضية إلى سعادة مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في ضوء ما ورد في تقرير اللجنة الأولى ومطالبات المسؤولين في وزارة المالية وذلك بموجب كتابي رقم ج/٥٦/٩/١٦٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٦ ، وما زال الأمر بين يدى القضاء لاتخاذ القرار المناسب .

وتفضلوا بقول فائق الاحترام ...

باسم جردانة

وزير المالية

سعادة رئيس المجلس  
السيد عاطف البطوش

شكرا ، السيد عاطف البطوش  
شكرا سيدي الرئيس ، نشكر معالي وزير المالية لاجابته على لرفع من لرفع السؤال . والحقيقة الهدف من السؤال هو التعاون بيننا وبين الحكومة على تطوير بعض جوانب الفساد التي طارئة بوضع للبيان .  
هذه النقابة اطلعت على جانب من قيودها وكان السؤال الاول وارادت هذه النقابة منذ تأسيسها الى تاريخ اكتشاف أمر الفساد في ادارة هذه النقابة عام ١٩٨٩ . وحددت ان وارادت النقابة تنحصر اولاً في اشتراكات الاعضاء والبالغ عددهم " ١٠٠٠٠٠ " عضو ، الذي يبلغ مقدار هذا الاشتراك " ٨ " دينار لكل رخصة سوق جديدة و " ٧٥ " لكل تجديد للرخصة .

هذه النقابة لم تكن تتقيد بتعاليم الادارة المالية في هذا البلد ، لم تسلك اي نوع من الدفاتر المالية ، لم يتوفر عندها اي نوع من الرصولات سواء في قبضها للا " ٨ " دينار أو للا " ٧٥ " دينار .

ثانياً كانت تأتي لهذه النقابة هيئات دولية من الجمعيات والمنظمات التي تُعنى بشؤون الاسرة وعلى سبيل المثال امانات امريكية من جمعية " نيويورك " ومن " بنغلاديش " وصلت في بعضها أكثر من نصف مليون سترلين الاعانات ، كذلك وارادت النقابة من ائمان المعالجات في عيادات النقابة لم يكن لها اي قيود ، كذلك كان هناك تبرع من بعض الجمعيات التي تُعنى بتنظيم الاسرة يتبرعوا بعشرات الآلاف من " اللوالب " لمنع الحمل كانت تباح من النقابة بعشرة دنانير للولب الواحد . هذه النقابة التي لم يكن عندها اي نوع من القيود ، حقلت في قضية تدخلت شخصياً من قبل احدى جهات النقابة في بناء مستشفى في العقبة . كان هذا المستشفى يبنى بدون اي قيود تسلم مصاري لدكتور معين هناك وصرف على كيلة ، لم نجد الا بعض فواتير على ورقة اسست عامها وهذا شيء مزري جداً .

استلمت النقابة الجديدة ولا تدري من عيبتها وكيف عينت فلم نجد في رصيد النقابة ولا ملهم واحد ، ولم نجد قيود ، أشتكى هذا الشخص الذي عين وقال يا جماعة انا ما بقدر سلموني على الاقل يأتي شخص لنعمل عملية استلام وتسليم . عندها في خلال شهر ونصف أو شهرين عزل وعين مجلس ، من الذي عزل هذا ؟

الحقيقة اردت من خلال سؤالني وهو جذير بالاستعجاب ، اردنا من هذا السؤال توجيه عنايه الحكومة الى تطوير جانب من جوانب الفساد الظاهر للبيان ، لكن لم لاحظ في الاجابة على اي نوع إعلان الموضوع احيل للقضاء .

الواردات لم تحدد ، هل لدى هذه النقابة اوراق وسجلات ؟ هل لديها ايصالات ؟ ، ولذلك ارى ان السؤال لم يجب عليه ورجو من الامانة إعادة السؤال وتحديد زمن محدد للاجابة على السؤال كما ارسل للحكومة وشكراً .

هكذا من الأهل

## مجلس النواب

سعادة رئيس المجلس  
معالي وزير العمل

شكراً ، السيد الامين العام البند الذي يليه . علماً معالي وزير العمل .  
شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة الامر ان نقابة النقل البري والميكانيك بعد ذاتها هي مشكلة قائمة لا تزال وقد حولت الشكاوى التي كانت امام المحاكم العرفية الى المحاكم المدنية المختصة التي لا تزال تنظر في هذه القضايا . هناك تجاوزات كما ذكر سعادة الزميل عاطف البطروش متعلقة بهذه النقابة منذ تأسيسها ، اذ ان هذه النقابة عدلت نظامها الداخلي بشكل غير قانوني ولا تزال للمشكلة قائمة بين هذه النقابة وهيئتها الادارية ووزارة العمل . ولم يبت بهذا الموضوع ، وقد بحث هذا الموضوع في مجلس الوزراء وفي ديوان التشريع ولكن لم تصل الى حل نهائي بشأن موضوع الهيئة الادارية القائمة حالياً . من وجهة نظر وزارة العمل فان هذه الهيئة غير قانونية اذ ان مدتها انتهت في ٩/١٥ من هذا العام . وكان هناك اتفاق بين وزارة العمل والهيئة الادارية على ان تجري الانتخابات كحد أقصى قبل ٩/١٥ ولكن فوجئنا بان النظام الداخلي الذي عدل كان وضعه غير قانوني وغير مشروع اذ ان احد بنوده الرئيسية من قبل الهيئة الادارية هو ان تغول الهيئة الادارية الحالية بشطب السلف والديون التي اعطتها الهيئة الادارية لبعض الاشخاص ، فكان طبيعياً ان يرفض هذا الطلب من قبل وزارة العمل .

مشكلة المشاكل في هذه النقابة هو المادة "٤٥" من قانون السير على الطرق ، هذا القانون يلزم جميع السائقين بالالتساب اجبارياً الى هذه النقابة وهذا القانون او هذه المادة تخالف الدستور وتخالق قوانين منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية . اذ انه لا يمكن ان يكون العمل النقابي عملاً اجبارياً اذ ان العمل النقابي بطبيعته هو عمل تطوعي ونحن نسعى الى إلغاء هذه المادة ، المادة "٤٥" بحيث يكون الالتساب طوعاً كما هو العادة في بقية النقابات ، احببت فقط ان اوضح بعض النقاط التي تتعلق بمسار هذه النقابة وشكراً .

شكراً ، البند الذي يليه السيد الامين العام

شكراً سيدي الرئيس

٤٢

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الأحد ١٥/١٠/١٩٩٠ هـ الموافق ١٢/٢/١٩٩٠ م .

ج - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الأتخم رقم ( ٥٧٢١ ) تاريخ ١٩٩٠/٤/١٦ ، جواباً على السؤال رقم (٨٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي .

الرقم : ٥٧٢١/٤/١٢/٥١

التاريخ : ١٤١٠/٩/٢٠

الوالق : ١٩٩٠/٤/١٦

## معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٨٥/ ١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ بشأن الاستفسار المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي .

ابعث الى معاليكم طياً بصورة عن كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي / التعليم العالي رقم ٥٩٤٠/٧ تاريخ ١٩٩٠/٤/٥ وعن مرفقة رد معاليه على الاستفسار المشار اليه حول اسما ومؤهلات العاملين في قسم الآثار / جامعة اليرموك .

والقبلاً فائق الاحترام ...

رئيس الوزراء

الرقم : ٥٩٤٠/٧

التاريخ : ١٠ رمضان ١٤١٠ هـ

الوالق : ١٩٩٠/٤/٥ م

## دولة رئيس الوزراء الأتخم

محبة واحتراماً ، وبعد ،

فأبعث الى دولتكم بالرد على كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٨٥/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/٣/٢١ بشأن استفسار سعادة النائب الدكتور أحمد عويدي العبادي .  
رجو التفطن باجراً ماترونة مناسباً .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

٤٣

هكذا من الأهل



مجلس النواب

| الاسم             | تاريخ التعيين | جامعة التخرج              | الرتبة  | الراتب/د. |
|-------------------|---------------|---------------------------|---|-----------|
| د. معاوية ابراهيم | ١٩٧٩/٩/١٦     | جامعة برلين الحرة         | استاذ   | ٨٥٠       |
| د. صالح ساري      | ١٩٨٦/٨/١٥     | جامعة ميتشغان آن آربر     | استاذ مساعد   | ٤٦٠       |
| د. ستفاي الشامي   | ١٩٨٢/١٠/٢     | جامعة كاليفورنيا          | استاذ مساعد   | ٤٨٧       |
| د. ريدان كفافي    | ١٩٨٢/٢/١٣     | جامعة برلين الحرة         | استاذ مشارك   | ٥٣٠       |
| د. مجاهد المحسن   | ١٩٨٤/٩/٢٥     | جامعة بورديو الاولى/فرنسا | استاذ مساعد   | ٤٤٨       |
| د. فراق الخريشة   | ١٩٨٦/٩/١      | جامعة فيليبس مار بورو     | استاذ مساعد   | ٤٥٠       |
| د. زيدون المحسن   | ١٩٨٧/٩/١      | جامعة السوربون            | استاذ مساعد   | ٤٥٠       |
| د. فادي قرش       | ١٩٨٩/٢/٤      | جامعة كمبودج              | استاذ مساعد   | ٤٢١       |
| د. بريت مارشن     | ١٩٨٤/٩/٢٣     | جامعة جوفانسبرغ جوتنبيرغ  | استاذ مساعد ينتهي عقدها في نهاية الفصل الثاني ٩٠/٨٩ | ٥١٧       |
| د. شري لاندن      | ١٩٨٥/٩/١      | جامعة شيكاغو              | استاذ مساعد   | ٥١٧       |
| د. فرانك فانلر    | ١٩٨٧/٢/١      | جامعة لندن                | استاذ مساعد   | ٥٠٨       |
| نبيل سليم القاضي  | ١٩٨٢/١٢/١     | الجامعة الاردنية          | مساعد تدريس او بحث بكالوريوس                        | ٣١٠       |
| د. رفعت محمد هزيم | ١٩٨٨/٩/٢١     | جامعة فيليبس              | استاذ مساعد   | ٤٩٥       |
| ماجد علي صابنة    | ١٩٨٩/٩/١١     | جامعة اليرموك             | مساعد تدريس او بحث ماجستير                          | ٢٤٠       |
| نزار الطرمان      | ١٩٩٠/٢/١٠     | الجامعة الاردنية          | مساعد تدريس ماجستير                                 | ٢٣٠       |

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥/ جادي الاول ١٤١١هـ الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٠ م.

| الاسم   | تاريخ التعيين                         | جامعة التخرج | الرتبة | الراتب/د.  |
|---|---------------------------------------|--------------|--------|------------|
| د. فكتور ايوب /استاذ زائر على حساب مؤسسة للدراسات | بمقد يبدأ من ٨٩/٩/١ وينتهي ١٩٩٠/٨/٣١  | هارفورد      | استاذ  | مكافأة ٢٠٠ |
| د. جورج مندن هول/ استاذ زائر                      | بمقد يبدأ من ٩٠/١/٢٠ وينتهي ١٩٩٠/٥/١٩ | جرنو هوكنز   | استاذ  | مكافأة ٨٠  |

سيادة رئيس المجلس

الدكتور احمد عويدي

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس .

سيادة رئيس مجلس النواب ايها الاخوة الزملاء الكرام فاشكر معالي وزير التعليم العالي على الاجابة راجياً ان اضع بين ايديكم بعض الحقائق عن هذا المعهد .

١- يعتبر معهد الآثار والاثنولوجيا بجامعة اليرموك محطة لسفارتين غربيين احدهما الامريكية واخرى اوروبية غربية حيث للدكتورة الامريكية " شيري لينتن " صلة وثيقة بالسفير الامريكي السابق والحالي. وكان للدكتورة " بيرغث ميرسن " ايضاً صلة بالسفير الدولة الاوروبية السابق قبل رحيلهما كليهما . وقد جرى في الاسابيع الماضية لقاء مطول ما بين الدكتورة " شيري " والسفير الامريكي في عمان اذ حضر الى مكتبها في الجامعة في الساعة الحادية عشرة وبقي هناك حتى الحادية عشرة واربعين دقيقة وغادرا معاً الى خارج الجامعة . وتشكل هذه الدكتورة صلة الوصل بين السفارة الامريكية وبعض العاملين في المعهد ورعا خارج هذا النطاق وهي تستقبل السفير الامريكي في بيتها في اربد ويلتقوا هناك بعض من يتعاملون معهم .

٢- ان الدكتورة " شيري " تعده على فلسطين المحتلة كما انها حصلت على درجة الدكتوراة عن حقباتها في فلسطين المحتلة كما هو مبين في الوثيقة المرفقة رقم "٢" .

هكذا من أجل

## مجلس النواب

٣- يستقبل المعهد تزكية من اساتذة يهود بشأن دكارة اجانب لا تعرف

هو يتهم للعمل في هذا المعهد وهذه وثيقة تبين ذلك مؤرخة في ١٩٩٠/٢/١٣ وصلت الى المعهد في ١٩٩٠/٢/٢٨ ودخلت الوارد في المعهد تحت رقم ٢٢٩ تاريخ ١٩٩٠/٣/٣ وهي موجهة من استاذ الآثار الاسرائيلية الى مدير المعهد ومنها نسخة للعلم الى " شيري لينزن " الوثيقة مبرزة رقم " ٣ " .

٤- يتخذ المعهد قرارات برفض قبول الاردنيين كما هو واضح في اللقرة " ٤ " صفحة " ٧ " من محضر اجتماع المعهد المؤرخ في ٢٧ كانون اول ١٩٨٩ ، بينما يفتح ذراعيه على مصراعيها لغير الاردنيين في اي وقت وذلك ما هو واضح في محضر اجتماع المعهد المؤرخ في ١٩٩٠/٢/٢٨ وهي مبرزة رقم " ٤ " ومبرزة رقم " ٥ " .

٥- يتخذ المعهد قرارات بحرمان الاردنيين من الجارية ( النلقات الدراسية المستحقة لهم ) ويمنعها لغير الاردنيين من الاقطار العربية الاخرى كما هو واضح في محضر الاجتماع المؤرخ في ١٩٩٠/٢/٢٨ المشار اليه في مبرزة رقم " ٥ " .

٦- يقوم المعهد بوضع العراقيل امام الطلبة الاردنيين وشحتطتهم وابنائهم في دوامة وتباين التعليمات وتناقضها الخاصة بدراساتهم وذلك ما هو واضح في الوثيقة المؤرخة في ١٩٨٩/٦/٢٢ والموجهة الى الطالب الاردني عاطف محمد سعيد الشياح ورده الطالب عليها على انها مخالفة من المعهد لنص المادة " ٩/ب " من تعليمات شؤون الدراسات العليا في جامعة اليرموك الصادر بموجب الدراسات العليا رقم " ٥ " لسنة ١٩٧٧ . وقد اعطيت الوثيقتين مبرزة رقم " ١٦ " و " ١٧ " .

٧- يعمل المعهد على تجنب مشاريع الحفريات عن اثار إسلامية في كثير من الحالات بينما يتم التركيز على الآثار الاسرائيلية ، وهذه رسالة رسمية موجهة من مدير المعهد الى رئيس قسم الآثار تتضمن ما يؤدي الى هذا الاستنتاج وقد اعطيتها مبرزة رقم " ٧ " .

٨- يهتم المعهد بجميع الطلبات المقدمة من الخارج حتى ولو لم يتحقق فيها الشروط العلمية المطلوبة وهذه وثائق تبين ذلك ، مبرزة رقم " ١٨ " و " ١٩ " .

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم لحد ١٥ / جمادي الاول ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٠ / ١٢ / ٢ م .

٩- لدي معلومات حول صراع بين الادارة وبعض المدرسين في القسم وما قام به هؤلاء المدرسين أو بعضهم من تبيان ممارسات بالمعهد لا تتعلق مع مصلحة الامن الوطني ، وكانت النتيجة طمطمة الموضوع والذارات موجهة الى هؤلاء المخلصين . وحسب معلوماتي انهم ينتظرون قدوم لجنة تحقيق امينة ومحايدة لبيسط جميع الوثائق والخفايق امامها والتي لم تطلها يد .

وهنا اتساءل ترى لو ان المعهد كان جزءا من كلية الآداب اسرة بالجامعة الاردنية هل كان يحدث مثل هذا ؟

وتساءلت ايضاً ترى اليس من حق ديوان المحاسبة ان يفتح الملفات المالية للمعهد ويعرف اوجه الصرف بدقة ؟

وتساءلت ايضاً ترى الا تكف بعض السفارات الغربية عن استخدام هذا المعهد وكرراً لها مقابل حنفة من المال مقرونة بالمنة وتذهب لغير مصلحة الوطن ؟

على اية حال انني على ثقة بان دولة رئيس الوزراء وقد علم الان بحقيقة الامر سيكون عند حسن ظن الوطن به بأذن الله والسلام عليكم ورحمة الله .

شكراً ، دولة الرئيس

" اذا سمحتوا سيادة الرئيس ان الوثائق والمبررات التي ما كان عندنا خبرها ترسل بواسطة المجلس الكريم .

نعم سترسل ان شاء الله ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي . بسم الله الرحمن الرحيم ، احببت ان اذكر امراً واحداً والتعليم والتعليم العالي فقط وهو ان السؤال المطروح كان العالي سؤالاً محدداً لتقديم قائمة باسماء العاملين في المعهد ومؤهلاتهم والدرجات العلمية ومكان حصولهم على هذه الدرجات العلمية وروايتهم ، والاجابة انصبت وفق النظام الداخلي للمجلس فقط على المعلومات التي طلبها سعادة النائب المحترم ، السؤال كان محدداً والاجابة كانت محددة على هذه المعلومات التي طلبها سعادة النائب ، ولو كان هنالك استفسارات اخرى حول ما

سعادة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

سعادة رئيس المجلس

معالي وزير التربية

\* طارئة سلحت المبررات التي اوردتها النائب الدكتور أحمد عيسى العبادي الى الحكومة ، الصحيح سيكون اجابة وشكراً .

هكذا من الأهل

أورده في تعليقه على الرد لكننا قد زودنا سعادة النائب المحترم بالاجابة عليه مع ان النظام الداخلي أيضاً ينص في المادة "٨٦" للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستعرض الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة "انا الفهم ذلك انه الاستيضاح حول السؤال المحدد والاجابة المحددة .

واقول ان الوثائق التي ابرزها والمواضيع الاضافية التي لم تضمن في السؤال هي امور جديدة واذا وجهت في الاتجاه الصحيح سيكون عليها اجابة وشكراً هذا وقد سلمت المبررات التي اوردها النائب الدكتور احمد عويدي المهادي الى الحكومة .

سعادة رئيس المجلس

السؤال طرح على الحكومة وقد مت الحكومة اجابة حسب المطلوب صحيح لكن ايضاً الحديث ايضاً كان عن المعهد باستيضاح عن موظفين واساتذة هذه الامر والاجابة كانت في هذا الاطار .

السيد الامين العام البند "٥" شكرًا .

السيد الامين العام

٥- الاقتراحات برغبة :

أ- اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١١/٢٧/١٩٩٠ ، مقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات ، بشأن الطلب بتشكيل لجنة من السادة النواب ، للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس النواب الاكرم

ارجو تقديم الاقتراح التالي ، مع فائق الاحترام ،

أقتراح برغبة

أرجو تشكيل لجنة من السادة النواب للاطلاع على أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزيون من جميع الأوجه ، مع الاحترام والتقدير .

النائب المهندس

فؤاد مصطفى الخلفات .

سعادة رئيس المجلس  
الدكتور حسني الشهاب

حسب الاصول يحول للجنة الادارية ، الدكتور حسني .  
الاقتراح برغبة غير واضح بالنسبة لي ، ما المقصود بالاطلاع علي  
أوضاعها من جميع الوجوه ؟

سعادة رئيس المجلس

الحقيقة ليس موضوع مناقشة الان ، يناقش في اللجنة الادارية ويعود اليكم . و اللجنة الادارية تنسب لكم بقبول الاقتراح أو تعديله أو رفضه فيحول للجنة الادارية حسب النظام الداخلي

الدكتور حسني الشهاب

سيدي الرئيس انا موافق على هذا بس الحقيقة كي تتكون لدينا فكرة ما المقصود بذلك ، هل هناك موضوع محدد بعينه وانا افضل ان يكون محدداً ، وهو صحيح للجنة الادارية ونحن تأمل منها هذا ان نحدد ما المقصود بهذا .

سعادة رئيس المجلس

الواقع بانه ليس مجال مناقشة الان ، اللجنة الادارية تنظر بموضوع السؤال عدم وضوحه قبله أو رفضه ويعود اليكم ، موافق المجلس الكريم ؟

الجميع

سعادة رئيس المجلس

موافقون  
إذا سمحتم ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والعودة بعد نصف ساعة وشكراً .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة للصلاة والاستراحة ثم عادت بعد ذلك للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

سعادة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ، تستأنف جلستنا ، السيد الامين العام يقرأ البند الذي يليه .

السيد الامين العام

شكراً سيدي الرئيس

٦- قرارات اللجنة القانونية

(( من الدورة الاستثنائية الاولى  
للدورة العادية الأولى )) .

١- قرار رقم (٢) تاريخ ٣٠/٧/١٩٩٠ ، والمتعلق بالقانون المؤقت

هكذا من الأشهر



## مجلس النواب

رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون  
الأجانب المعاد من مجلس الأعيان .

سعادة رئيس المجلس  
مقرر اللجنة القانونية  
الدكتور محمد أبو فارس

### قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ ، برئاسة سعادة السيد  
حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة الدكتور محمد أبو فارس وأصحاب المعالي والسعادة السادة  
الاعضاء :

الدكتور همام سعيد ، فارس النابلسي ، الدكتور ماجد خليفة ، سليم الزعبي ، إبراهيم خريسات ،  
هشام الشراي ، الدكتور أحمد الكوفحي ، كامل العمري ، الشيخ عبد المنعم أبو زنت ، الدكتور عبد اللطيف  
عربيات ، عاطف البطوش ، محمد فارس الطراونة ، ومحمد المرعر .  
كما شارك في الاجتماع من أعضاء مجلس النواب السادة :

الدكتور عبد الله النصور ، يعقوب قرش ، عبد الرحيم عكور ، الدكتور حسني الشياح .  
ونظرت اللجنة في المادة المعادة من مجلس الأعيان حول القانون المؤقت رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٨٩ قانون  
معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب وبعد دراستها مع الأسباب المرجحة لتعديلها من مجلس الأعيان ترى اللجنة  
ما يلي :

أن الحقوق المالية للدولة يجب أن تحاط بالقصى الضمانات لحمايتها ولذلك فإن الاعفاء من هذه الحقوق عندما  
تتجاوز حدودا معينة يجب أن يمارسه من يتولى أعلى درجات المسؤولية في الحكومة وهو رئيس الوزراء .  
كما أن الحقوق المالية للدولة لها علاقة بالأمن ، ولها علاقة بالاقتصاد ولها علاقة بالسياسة ، ولها علاقة بالشؤون  
الاجتماعية ، ولها علاقة بالقانون .

وبالنظر الى أن رئيس الوزراء هو الذي يتسق بين كل هذه الاعتبارات فهو الذي يجب أن يارس حق الاعفاء  
إذا تجاوز مبلغ الاعفاء حدا معيناً .

والتخفيف من روتين المعاملات الرسمية ، لا يجوز أن يساق حجة لتفريط الدولة بحقوقها وممارستها  
لواجباتها ، خاصة إذا عرفنا أن القاعدة العامة هي هيمنة مجلس الوزراء على أموال الخزينة وليس أي جهة أخرى ،  
بحيث أنه لا يجوز أن يعلن من أية حقوق مالية تعود للخزينة الا بقرار من مجلس الوزراء .

مقرر اللجنة الخامسة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الأحد ١٤ / جمادى الأولى ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٠ / ١٢ / ٢٠ م .

بالإضافة الى ما تقدم فإن اللجنة القانونية تستغرب أن يكون موضوع بهذا الحجم محل خلاف بين مجلس  
الأعيان والنواب .  
وبناء على ما تقدم ، فإن اللجنة تصر على قرار مجلس النواب السابق وتوصي المجلس الكريم بالموافقة  
على قرارها .

"اللجنة القانونية"

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

### الاسباب المرجحة

لتعديل مجلس الأعيان على الفقرة (ب) من المادة (٤) من القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ .

### قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب .

إن سبب هذا التعديل هو التخفيف من روتين المعاملات الرسمية وعدم اخضاعها للاطالة وتخفيف  
مشغولية رئاسة الوزراء خاصة وأن الأرقام التي يمكن أن يتناولها الاعفاء محدودة والحالات التي قد تستحق  
الاعفاء ايضا محدودة بما يبرر أن تعطى الصلاحيات لرئيس الداخلية بناء على تنسب لجان متخصصة .

رئيس مجلس الأعيان  
أحمد اللوزي

هكذا من الشرح

هكذا من المأهول

المادة التي أهدت من مجلس الاعيان حول  
القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩م قانون مساهمة القانون في شؤون الاجانب

| المادة رقم (١٠) في القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩م  | المادة رقم (١٠) في القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩م   | المادة رقم (١٠) في القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩م   | المادة رقم (١٠) في القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٩٩م   |
|--|---|---|---|
| المادة ١٠ - كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة المشروعة له يقدم مبلغ عشرة دنانير عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزاء من الشهر. | المادة ١٠ - كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة المشروعة له او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته المستحق خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يقدم مبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزاء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزاء. | المادة ١٠ - كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة المشروعة له او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته المستحق خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يقدم مبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزاء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزاء. | المادة ١٠ - كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة المشروعة له او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته المستحق خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يقدم مبلغ قدره ثلاثون ديناراً عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزاء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزاء. |

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة من الدورة السادسة الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد ١٥ / جمادي الاول ١٤١٩هـ الموافق ١٧/٢ / ١٩٩٠ م.

سعادة رئيس المجلس السيد سليم الزعبي اصوات  
سعادة رئيس المجلس السيد الامين العام  
شكراً ، الباب مفتوح لملاحظات المجلس الكريم .  
اقترح الموافقة على القرار كما جاء من اللجنة القانونية  
نقني على ذلك  
\* من يوافق على الاقتراح وقد ثني عليه ، رجاء رفع الايدي للموافقين  
موافقة ، البند الذي يليه .  
٢- قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ٣٠ ، والمتضمن الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة .

السيد المقرر

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ٣٠ ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء :  
الدكتور همام سعيد ، فارس التالبيسي ، الدكتور ماجد خليفة ، سليم الزعبي ، ابراهيم خريسات ، هشام الشراي ، الدكتور احمد الكولقي ، كامل العمري ، الشيخ عبد المنعم ابو زلط ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، عاطف البطروش ، محمد فارس الطراونه ، ومحمد المعرعر .  
كما شارك في الاجتماع من أعضاء مجلس النواب السادة :  
الدكتور عبد الله النصور ، يعقوب قرش ، عبد الرحيم عكور ، الدكتور حسني الشيباب .  
وقد نظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب لسنة ١٩٩٠ ، وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الامة  
صالح الزعبي

" اللجنة القانونية "

اعيد الى مجلس الاعيان بالصيغة التي اقروا المجلس

هكذا من الأهل

الاسباب المرجحة  
لمشروع القانون المعدل لقانون الإقامة  
وشؤون الاجانب

مدلت الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي باضافة عبارة اليها بحيث يجيز نصها لرؤبر الداخلية ان يمنح اذن اقامة للاجنبية المتزوجة من اردني مدته خمس سنوات حيث ان حصولها على اذن سنوي بشكل عينا عليها وعلى زوجها كلما استدعى الامر لمجديده ، وما هذه الاقامة التي تحصل عليها الا مقدمة في كثير من الحالات لحصولها على الجنسية الاردنية الامر الذي ادى الى وضع المشروع المرفق .

مشروع قانون تعديل القانون وشؤون الاجانب  
للسنة ١٩٩٠

| قرا اللجنة القانونية         | المادة كما وردت في المشروع   | المادة كما وردت بالقانون الاصلي   |
|------------------------------|--|---|
| من الامور التي<br>في المشروع | <p>المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تعديل القانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٧٣ المعدل اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p>ب- للوزير بتشجيع من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجنبية المتزوجة من اردني ، كما ان له منح الاذن بالاقامة للمدة المذكورة للاجنبي الذي اقام في المملكة مدة عشر سنوات بصورة مشروطة .</p> | <p>المادة ٢٢-١- مدة اذن الإقامة ستة اشهر قابلة للتجديد في حالة تكرر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .</p> <p>ب- للوزير بتشجيع من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات ، للاجنبي الذين اقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروطة .</p> |



سعادة رئيس المجلس  
السيد فارس النابلسي  
اصوات  
سعادة رئيس المجلس

شكراً ، اي ملاحظة ، الاستاذ فارس النابلسي .  
اقترح الموافقة على هذا القانون كما جاء من اللجنة القانونية .  
نفتي على ذلك .  
رجاء رفع الايدي للموافقة ، قرار بالموافقة ، وشكراً وهذا هو نص القانون  
كما اقرا المجلس بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠  
قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ب- للوزير بتنسيب من المدير ان يمنع اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجنبيه المتزوجة من اردني ، كما ان له منع الاذن بالاقامة للمدة المذكورة للاجنبي الذي اقام في المملكة مدة عشر سنوات بصورة مشروعة .

السيد الامين العام  
سعادة رئيس المجلس

٧- اية امور اخرى يقرر المجلس بحثها ( لمدة نصف ساعة فقط )  
نرجو ان نتقيد بما جاء في النظام الداخلي وقد تقيدنا به في الجلسة الاخيرة ، ولدينا من الاسماء السادة بسام حدادين ، فوزي الطعيمة ، حمزة منصور ، عبد المنعم ابو زنت ، عبد السلام قريجات ، كامل العمري ، عبد العزيز جبر ، الدكتور محمد ابو فارس و الدكتور يوسف خصاونة .  
ونرجو الالتزام بدقيقتين أو ثلاثة حتى نلغس المجال ونتقيد بما جاء في النظام الداخلي في كل جلسة ، ونرجوان نتحكم بالوقت حتى نلغس المجال لبقية الزملاء . الاسماء التي سجلت بالاضافة لما ذكر الاساتذة فارس النابلسي ، عيسى الرهوني ، ذيب مرجي ، منصور مراد ، سعد حدادين ،

ذوقان الهنداوي ، عبد الرحيم عكور ، سلامة الغوري ، نايف الحديد ، احمد عتاب ، جمال الخريشا ، محمد درود ، زياد ابو محفوظ ، داود قوجق ، الدكتور احمد الكوفحي . تفضل استاذ  
انا لم اسجل اسمي للكلام ، رفعت اصبعي لكي ابدي نقطة نظام اذا اتيح لي ان اقولها .

السيد ذوقان الهنداوي

سعادة رئيس المجلس  
السيد ذوقان الهنداوي

تفضل .  
السيد الرئيس اشار على ان هذه الكلمات التي ستلقى هي بموجب النظام الداخلي ، وكان يشير بذلك الى المادة " ٨٨ " من النظام الداخلي التي تتعلق بالاسئلة " يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاسئلة والاجابة فاذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول اعمال الجلسة التالية "   
الواقع ان ما يشيره الاخوة النواب لا يتعلق بالاسئلة الموجودة في هذه المواد لما يتعلق بمواضيع عامة . اذ ان اثاره الاسئلة بموجب هذه المادة لها اصول معينة هي تتعلق حسب المادة " ٨١ " عن " استفهام العضو عن امر يجمله او رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمه اليها أو استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور " لكن الواقع ما درج الاخوة النواب على اثاره في مثل هذه المواضيع يتعلق بامور عامة ليس لها علاقة بهذه الاسئلة . اردت ان ابيه الى ما نبه اليه الرئيس بانه يجب ان نتقيد بنصف ساعة في هذه المواضيع . ارى سيدي الرئيس بأن الامور التي تطبق عليها المواد الموجودة تحت الفصل العاشر هي الاسئلة ، بتقيد بالنظام الداخلي في كيفية اثارها وادراجها ، وارى ان المواضيع العامة لا ينظر اليها بالطريقة التي درجت العادة بل ان يخصص وقت اطول لان الملاحظ على ان نصف ساعة لا تكفي . فاذا خصص وقت ساعة مثلاً للمواضيع العامة نكون قد انتهينا من الامور ولاتقع في المشاكل انه في كل مرة نؤجل عدد كبير من الاخوان لكي يتكلموا في المواضيع وشكراً .

نفتي على ذلك

فيه اقتراح وقبه تفتية على هذا ان يكون ساعة بدل نصف ساعة . فحسب ما جرى عليه العرف ان تحدد نصف ساعة وقد ورد في جدول الاعمال

اصوات

سعادة رئيس المجلس

نصف ساعة ، فإذا رأيت غير ذلك فالامر لكم . تفضل استاذ عبد الحفيظ

السيد عبد الحفيظ علوي

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيادة الرئيس . انا حقيقة ارى ان نصف ساعة كافية للموضوعات وتحديد دقيقتين أو ثلاث كافي والا غير هذا فأنتنا سنضيف كلاماً الى كلام ونضع وقتاً بالاضافة الى ما ضيعنا من اوقات . أرجو ان ينال هذا الموضوع الاهتمام وشكراً للجميع .

التي على ذلك .

طيب فيه اقتراحين وتم التثنية على الاقتراحين ، فيه اقتراح ان نكتفي بنصف ساعة واقتراح ان نضع ساعة وهذا القرار لكم . الاستاذ سليم الزعبي نقطة نظام

شكراً سيادة الرئيس ، الحقيقة انا كنت سأثير نفس نقطة النظام التي تعرض لها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي . الاسئلة حتى المستجدات تعني ان شيئاً جديداً قد حدث يبحث في حوته ، يعني واحد مسجل على قائمة المستجدات الاسبوع هذا وما حقه الدور اقول له خليك للاسبوع القادم .. يكون المستجد راح صار قديم ، حتى منطقياً امر غير مقبول وغير مألوف ، هذه نقطة .

النقطة الثانية انه فعلاً المادة التي اشار اليها الاخ ذوقان الهنداوي تتعلق بالاسئلة ، الاسئلة التي يجارينا عليها معالي الوزراء . بينما موضوع المستجدات عرف درج عليه البرلمان أو مجلس النواب يخصص له نصف ساعة في نهاية الجلسة . اذن فيه اقتراح ذو شقين الشق الاول يتعلق بان ابقاء قائمة المتحدثين للجلسة القائمة امر غير متعلق مع النظام ، هذا اللي بدنا نصوت عليه ثم نصوت على الوقت اذا سمحتم سيادة الرئيس وشكراً .

شكراً ، تفضل استاذ زياد

شكراً سيادة الرئيس ، ارى ان يكون الزمن " ٤٠ " دقيقة ، يعني حل وسط بين الجهتين - " ٤٠ " دقيقة تكون غير مئة وان لا يجبر الاسماء من جلسة لاخرى وشكراً .

تفضل الشيخ عبد الهادي .

ساعة وزير الدولة للشؤون البرلمانية

اذا كان الموضوع يتعلق بالاسئلة والاجوبة فالنص صريح ، الا اذا اراد المجلس ان يعدل النظام . فالمدة المحددة للاسئلة والاجوبة نصف ساعة وتلاوة النصوص غير ضرورية لان الجميع النظام بين يديه . لذلك اذا اردتم ان تددوا المدة فاللجوء الى تعديل النظام لا الى المقايضة بين المدة الطويلة والقصيرة وشكراً

شكراً الاستاذ فخري قعوار .

سعادة رئيس المجلس السيد فخري قعوار

تقدمت انا وزميلي الاستاذ منصور مراد باقتراح لرئاسة المجلس . أرجو تلاوته على الزملاء الكرام واقتراح والتصويت عليه وشكراً

اقتراح الاستاذ فخري والاستاذ منصور ان تصبح " ٤٥ " دقيقة .

ارجو تلاوته كاملاً لان الخبثيات الواردة فيه جديرة باعتقادي بان يسمعا الزملاء .

سعادة رئيس المجلس السيد فخري قعوار

سعادة رئيس المجلس

هي واضحة ، هي الفكرة فيما يخص هذا الموضوع بالذات ، هي اقتراح بـ " ٤٥ " دقيقة وان يكون لكل اخ نائب " ٣ " دقائق ، ما يتعلق وبالوقت الان هي نقطة الوقت بالذات حل هي نصف ساعة ، ساعة فيه اقتراح بـ " ٤٥ " دقيقة . فانا اجد حقيقة ان الامر متروك لكم مع ان ما جرى عليه العرف وما هو يفهم من المادة " ٨٨ " وأن هذه الفرصة في بداية الجلسة هي تتعلق بهذا الموضوع العام اسئلة ، لكن هذا الموضوع يترك لتحديد . اما فيما يخص الوقت فانا اتركها للاخوان يعقلوا على نصف ساعة أو ساعة ولا يزيد اضاءة الوقت وسناتيهم بالجواب في تفسير هذه النقطة بالذات . استاذ عبد السلام نقطة نظام .

السيد عبد السلام قريحات

شكراً سيادة الرئيس ، الحقيقة ان ما ورد في المادة " ٨٨ " هو تكملة للمواد التي قبلها ، والمواد التي قبلها تتعلق جميعها بالاسئلة والردود عليها وليس لها علاقة بما يستجد من أعمال .

سعادة رئيس المجلس السيد عبد السلام قريحات

أثني بالمادة التي تشير الى نصف ساعة يا سيدي نصف ساعة للاسئلة تعني يجب ان يدرج على جدول اعمال الجلسة من الاسئلة ، مثل كل الاسئلة التي ترد من الاخوة النواب تدرج كلها في جلسة واحدة وأما بقدر لها نصف ساعة في بداية الجلسة . مثلاً

هكذا من الأهل

الاسئلة التي طرحت اليوم استغرقت أكثر من ساعة ، المفروض ان لا تستغرق هذه الاسئلة والاجوبة عليها أكثر من نصف ساعة ، اما ما يستجد من اعمال فهد موضوع آخر ليس له علاقة بموضوع الاسئلة لان هذه المواد تكمل بعضها بعضاً وشكراً سيدي .

شكراً ، على كل اذا رأيتم بالخل الوسط هذه المرة " ٤٥ " دقيقة وهناك اقتراح من آخرين ناثين ، فاذا سمحتم هذه المرة " ٤٥ " دقيقة ويكلي .

قد لا يكون هناك اعمال مستجدة حتى تستحق نصف ساعة .

حتى الربع ساعة التي ضيعناها في الحديث وهي نصف ساعة .

بالضبط ، ليش الاستمرار في هذا .

نبدأ بالاسماء لمدة " ٤٥ " دقيقة ، الاستاذ بسام حدادين

شكراً سعادة الرئيس .

مداخلتي باسمي واسم زملائي في التجمع الديمقراطي .

سعادة رئيس المجلس

الدكتور حسني الشهاب

سعادة رئيس المجلس

الدكتور حسني الشهاب

سعادة رئيس المجلس

السيد بسام حدادين

ابداً بتساؤل الى الحكومة

هل الوفد الكويتي الذي جاء الى عمان يوم امس واستقبل رسمياً جاء بناءً على دعوته رسميه من الحكومة الاردنية ؟؟؟

ثانياً : - حول الافراج عن بعض السجناء السياسيين تم الافراج قبل اسبوعين عن " ٧ " من السجناء السياسيين وبقي منهم حوالي " ٣٠ " في سجن سراقه وعدد آخر في السجن العسكري في الزرقاء .

اننا نعتبر الافراج عن السبعة سجناء سياسيين خطوة بالانحاء الصحيح ، لكنها غير كافية ونطالب باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الذين مضى على بعضهم " ١٥ - ٢٠ " عاماً .

ان المرحلة السياسية الجديدة تتطلب إعادة النظر بمخلفات الماضي بعين هذه المرحلة والتي عنوانها الديمقراطية وحرية الرأي والنشاط السياسي .

اننا نطالب الحكومة بان تضع نهاية لهذا الفصل المأساوي من مخلفات المرحلة السابقة . وذلك بفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية وفي العلاقة مع المعارضه .

ثالثاً : - حول قرار ادارة البنك الوطني الاسلامي بفصل ٤٤ موظفاً .

أقدمت ادارة البنك الوطني الاسلامي على تسريح ٤٤ موظفاً ومستخدماً لدى البنك اعتباراً من ١٩٩٠/١٢/٣١ م بحجة : اعاده تنظيم البنك وقد التقيت امس ومعني عدد من زملاء . الموظفين المفصولين . . . . . وتبين لي ما لا يدعرو مجالاً للشك . . ان قرار الاستغناء عن خدمات الموظفين هو قرار فصل

تسلي وتسريح جماعي وان البنك المركزي ولجنة الأمن الاقتصادي يتحملان مسؤوليات اساسية في ذلك ولست بهذا تقديم الحجج والبراهين الدافعة .

أنتي ادعو الحكومة وبشكل خاص وزارة العمل الى اجراء الاتصالات مع الجهات المعنية للحفاظ على البنك الوطني الاسلامي باعتباره مؤسسة وطنية والدفاع عن حقوق الموظفين والمستخدمين .

اخيراً اتنا ندعو ( التجمع الديمقراطي ) الزملاء في المجلس الكريم لاستنكار قرار مجلس الامن رقم " ٦٧٨ " التامني باستعمال القوة ضد العراق الشقيق وشجب الموقف المتآمر على الامة العربية . شكراً سيدي الرئيس .

سعادة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

شكراً ، الدكتور فوزي الطعيمة ، عفواً تفضل دولة الرئيس .

بالنسبة للوفد الشعبي الكويتي ما فئش دعوة من الحكومة في هذا الموضوع .

من ناحية السجناء السياسيين يمكن اني اتلفتت مع اخواني في لجنة الحريات عند مراجعتي سابقاً وكانت لجنة العفو موجودة عندما ان هذول ما يطلعوش سجناء سياسيين ، ليش لانهم ارتكبوا جرائم قتل ، جرموا على جرائم القتل وليس على افكار ولا على مبادئ . واعطيت للاستاذ عيسى الذكر كشف كامل وقلت له بترجموه لي وتأشروا على مين هو المسجون سياسياً ولأن انتظر لأنه ما استطاع يلاقي ولا مسجون سياسي ، وعرض الموضوع على لجنة العفو الدولية وجوابها انه لا يوجد مسجون سياسي من هذه القائمة ومسؤول عن كل كلمة احكيها ، وافرجنا عنهم ليسوا كمسجونين سياسيين بالمناسبة وإنما مثل ما ذكر النائب المحترم انهم صار لهم مدة فدائماً نقلب هذا الموضوع ، انما هم مجرمين عاديين اما ليس تحت بند افكار أو مبادئ سياسية ، قتلوا ناس ، انحطروا بالسجن وكذا .

اذا فيه عند النائب المحترم أي مسجون سياسي حسب اعتقادي ارحب بأن يعطيني اسماءهم علشان ادرسهم الاستغناء عن موظفين البنك الوطني الصحيح لا استطيع الاجابة الآن عن هذا الموضوع وارجوا من الامانة ان ترسل كتاب بهذا السؤال لتجيبه خطياً ، لا يوجد لدي اجابة جاهزة عنه وشكراً .

شكراً دولة الرئيس . الاستاذ فارس النابلسي نقطة نظام .

سعادة رئيس المجلس

هكذا من الأهل



السيد فارس النابلسي

سعادة رئيس المجلس  
السيد سليم الزعبي

شكراً سيادة الرئيس ، يعني من الأفضل أن دولة رئيس الوزراء بعد ما  
يسمع لكل الاسئلة أن يجاوب ، يكون أفضل ، لأنه الآن كل نائب  
يجاوب عليه معناه يهردهوا الـ "٤٥" دقيقة فخليلها للأخر دولة الرئيس  
يجاوب على النواب كلهم .

الاستاذ سليم الزعبي

نعم ما ذكره دولة الرئيس ، التقينا مع دولة الرئيس كلجنة الخريجات العامة  
وكنتم مقروا لها في ذلك الحين ، نعم واعطانا دولة الرئيس قائمة باسماء  
"٣٣" محكوم سياسي . وجرى حوار مع دولة الرئيس حول السجين  
السياسي ، السجين السياسي أو المحكوم السياسي في قانون العقوبات .  
أرجو من الرئاسة أن تحميني من زميلي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة فصار  
حوار وقلنا في حينها هنالك رأيان في قانون العقوبات الرأي الأول وهو  
الغالب بقر العبرة بالهدف الذي تحققه الجريمة ، حتى أو ارتكبت من أجل  
هدف سياسي جريمة معينة ولتكن قتلا ، هكذا بقر قانون العقوبات ،  
هذه الجريمة تعتبر جريمة سياسية . كونها جريمة سياسية لا يعني أن لا  
يلحقه القانون يعني هذه هي النقطة الجوهرية بالموضوع . جرى حوار  
حول هذه القضية مع دولة الرئيس وقلنا أي واحد من المحكومين ارتكب  
قتلا أو أحدث عاهة يترك على حدة ، فكان الحوار حول هذه القضية  
بالتحديد وشكراً .

دولة الرئيس تفضل .

إذا سمحت لي مضطرتني اجاوب اخي سليم ، انا ما يعتقد انه هيك  
القانون ، ابدأ ما فيه قانون بهذا الشكل واستفتي اللجنة القانونية في  
هذا الكلام . يعني اليوم انا ما بدني اذكر اسماء ، يعني عندنا موقوفين  
أو محكومين في قتل مثلاً المرحوم فهد القواسمي ، جرم قتل هذه من  
جسلة القائمة التي اعطيتكم اياها .

صغ أم لا ؟ هل هذا مجرم سياسي ؟ فانا اقول اختصاراً اذا فيه عندكم  
قوائم اعطوني اياها ، انا مستعد منفتح في هذا الموضوع ، بس لا تحطروا  
جرائم القتل يعني .

شكراً : الدكتور فوزي الطعينة

سعادة رئيس المجلس

الدكتور فوزي طعينة

السيد الرئيس .  
الاخوة النواب المحترمين

لقد خذت الانتفاضة الفلسطينية الهائلة تتطلب منا عناية خاصة وأكبر مما تلقاه في ظرف خطير يسوده  
للأممات ضد وطننا العربي من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه . فقلنا ان تصعد دعماً الفعلي لأبطال  
للسطين لما يحلقونه من تشعيت للقوى الصهيونية التي يقول عليها من قبل الامبريالية أن تكون الجناح  
الشاري في معركة ضد طبيعة الشعب العربي وارادته ممثلة بالموقف العراقي البطولي .

في ظل هذه الأجواء يطل علينا ابطلا نلروا انفسهم للدفاع عن قضيتهم وحقوقهم فمضوا شهداء في  
عمليات بطولية امتدت من القناتة العربية اللبنانية التي فجرت نفسها بجموعة من الصهاينة مروراً بالشباب  
العربي المصري الذي عبّر عن قرده على ما يدعون من امكانية تطبيع العلاقات مع الصهاينة ورفضه للموقف  
للمصري الرسمي المرحون للامبريالية الامريكية الى مجموعة القارب الفلسطيني الذين استشهدوا في عملية فدائية  
بطولية . فهذه هي اللغة التي تستطيع من خلالها احباط مخططات اعداء - امتنا .

وما قرار مجلس الامن الاخير الذي يجيز لأمريكا وحلفائها استخدام القوة ضد امتنا الا نتيجة حتمية  
لضعفنا وتخاذلنا . فماذا ينتفع الشجب والاستنكار . حري بنا أن نكف عن الاستجداء وان نستعد بكل  
الامكانيات والسبل (اعلامياً وسياسياً ومادياً) لتصعيد نضال الشعب العربي الفلسطيني وتعزيز الروح القتالية  
العربية ، وترجمة رفضنا للاحتلال الصهيوني والهيمنة الامريكية الى مقاومة فعلية وتهديد حقيقي لمصالحهم  
وهرامل قوتهم ألماً وجدت . كيف لا وهم يندون ويحاولون بكافة الطرق والاساليب تفويض النظام العربي برمته  
وشكراً

سعادة رئيس المجلس  
السيد حمزة منصور

شكراً ، الاستاذ حمزة منصور  
بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيعاب الطلبة الأردنيين القادمين من  
الكويت في مرحلتتي التعليم الاساسي والثانوي ولكن الطلبة الاردنيين الملتحقين بجامعة الكويت لم يتم  
استيعابهم في الجامعات الاردنية حتى تاريخه علماً بأن كثيرين منهم في السنوات أو الفصول الاخيرة . أمل أن  
تسارع وزارة التعليم العالي باتخاذ الاجراءات الكفيلة باستيعابهم وفقاً لحقهم باعتبارهم شريحة أردنية عزيزة  
أسهمت وأبازوها في بناء الاردن خلال العقود الماضية

هكذا من الأهل

الامر الثاني

أتساءل حول اختفاء الطحين من الأسواق الأمر الذي يعتبر بلبلة لدى المواطنين . أمل أن يوضع حد لاختفاء هذه المادة الاستراتيجية إما بأصدار البطاقة اللازمة سريعاً وأما بضبط الخنود إذا كان السبب في اختفائه الخيلولة دون تهريبه .

والغا -

أمل أن يقدم المكتب الدائم لمجلسنا الكريم بتحديد أولويات هذه الدورة حتى يتم استثمار الدورة العادية الحالية أفضل استثمار وشكراً .

سعادة رئيس المجلس شكرًا ، استاذ عبد السلام فريحات  
السيد عبد السلام فريحات بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس / الأخوة الزملاء

أن موضوع العودة إلى الأرض وأحيائها بالزراعة بكافة أنواعها حيوياً أو أشجاراً مثمرة لهم مطلب رئيسي رفع شعاره هذا المجلس الكريم ونجاوت في هذا الطرح الحكومة المؤقتة وخاصة في هذا الظرف الذي نمر به وتحديداً لهذا الغرض أو الهدف النبيل فإنه لا بد من توفير السبل لتسهيل هذه العملية وليس وضع العراقيل أمام المزارع لاستغلال أرضه والاستفادة من خبراتها . ومن الأمور التي تحول دون ذلك هو قيام مديرية الحراج بحسب التعليمات المتوفرة لديها بمنع المزارعين من إزالة الأشجار الحرجية الموجودة داخل أراضيهم المملوكة لهم الآن ونسب متعينة وبأجراءات طويلة ومعقدة . أن هذا التصرف من قبل أجهزة الدائرة المذكورة يعطل إقبال المزارعين ويعوق عملهم في زراعة أراضيهم واستغلالها بشكل يؤتي ثماره المرجوة . لذلك فأنني أقتى على الحكومة المؤقتة إصدار تعليمات سريعة بعدم التعرض لأي مواطن يرغب في زراعة أرضه واستثمارها والسماح له بإزالة ما بها من أشجار حرجية دون اللجوء لعمليات طويلة ومعقدة خاصة ونحن مقبلون الآن على فصل زراعي نرجو الله أن يكون فصل خير وبركة وبداية لنهضة زراعية طاملاً نرتقب عطاياها . وشكراً .

سعادة رئيس المجلس شكرًا ، الاستاذ كامل العمري  
السيد كامل العمري

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

إن طلاب كلية الحجازي من جامعة اليرموك يعيشون قضية تزويرهم وتبليط أفكارهم وهم في سبيل طلبا يترددون تارة على معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي وتارة على عطوفة رئيس جامعة اليرموك وأخرى على نواب المنطقة من ثم على نواب الأمة جميعهم . وكانوا قد أثاروا موضوعهم في بداية العام الدراسي وانتظروا وانتظروا ولم يبت في موضوعهم . وما هم اليوم يشيرون مشكلتهم من جديد وما يدعرون للأسف أنهم ينتهون عن الدراسة منذ أكثر من عشرين يوماً وقد ذكر بأمرهم زميلي الدكتور الكوفحي في جلسة سابقة ولكن الأمر لا زال قائماً .

سيدي الرئيس : قضيتهم يعرضونها مكتوبة وهم يريدون أن يعطوا المواصلات التي تليق بكيانهم لأن نظام الدراسة في كليتهم ثلاث سنوات فلا يعاملون معاملة طلاب كليات المجتمع الذين يدرسون سنتين بعد الدراسة الثانوية ، ولا يسمح لهم باستكمال دراستهم كبقية الكليات الجامعية . وقد حصلوا على وعده كثيرة من بعض المسؤولين أصحاب القرار بعثت في نفوسهم الأمل ليحصلوا على الشهادة الجامعية بينما أصبحوا بنكية وخيبة أمل عندما سمعوا من بعض المسؤولين أصحاب القرار أيضاً بأن كليتهم غير معترف بها .

سيدي الرئيس : أن هذا الجو النفسي الذي يعيشه أبناؤنا طلاب هذه الكلية لا يساعدهم الطمأنينة ولا يعطيهم الحافز الضروري للاستمرار في دراستهم .

لذلك فأنني أضف صوتي إلى صوتهم للاستمرار في حل هذه المشكلة بالسرعة الممكنة موجهاً كلامي هذا لمجلسكم الكريم وخاصة أصحاب القرار هنا وفي داخل الجامعة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس وعليكم السلام الاستاذ عبد العزيز جبر  
السيد عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

فكرًا سيدي الرئيس

نشرت جريدة الدستور في عددها الصادر اليوم خبراً تحت عنوان الصين تغلق أكثر من مائتي مسجد بعد مصادمات مع مسلمي خينجيانغ ، وأوردت صحيفة الدستور نقلاً عن صحيفة الاقليم الصيني المذكور أن السلطات الصينية أهملت خلال الفترة الأخيرة أو أمرت بوقف أشغال بناء أو ترميم أكثر مائتي مسجد في هذه المنطقة التي تسكنها أغلبية اسلامية ، خشية حدوث مصادمات دامية ، أن مثل هذه الأعمال التي إن دلت على شيء دللت على أن السلطات هناك تعيش بالعقلية الشيوعية الستالينية التي انهارت في كل بلادها ومؤسساتها ، والتي تقف في وجه حرية العبادة التي يجب أن تتوفر لكل مواطن على هذا الكوكب ، انني أهيب مجلس النواب الكريم الاحتجاج لدى حكومة الصين على هذه الأعمال البهيمية ومطالبتها بالكف عن اضطهاد المسلمين وشكراً

هكذا من الأهل

## مجلس النواب

سعادة رئيس المجلس شكرًا ، الدكتور محمد أبو فارس

الدكتور محمد أبو فارس بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة بأسمي واسم الدكتور همام سعيد

أولاً: إن أهل قطاع غزة الذين يسكنون مع اخوانهم على أرض الأردن منذ عام ١٩٦٧ الى يومنا هذا ، يعانون كثيراً من المشكلات الخائفة في ارزاقهم وأعمالهم وحرمانهم وتنقلاتهم وأبنائهم . وإن كثيراً من النواب ونحن معهم قد تحدثوا عن هذه المشاكل والآلام التي يقاسيها اخواننا هؤلاء ، وطالبوا الحكومة أن تضع حلولاً لهذه المشكلات وتخفف هذه الآلام ، ولكن شيئاً من هذا لم يقدم للمجلس ، ولم يجد المجلس جدية من الحكومة في معالجة هذه المآسي ، علماً بأنه لا توجد أسباب مقنعة لهذا الجمود في التحرك نحو التصدي لهذه المشاكل .

أنا نتساءل بالأم ومعي كثير من النواب الى متى ينظر الى هؤلاء الاخوة نظرة انسانية تخلف عنهم آلامهم وتزيل عنهم كثيراً من الصعوبات

ثانياً: إن حكومة قد سمحت للمغتربين من أبناء غزة من يعملون في الكويت أن يقيموا على أرض الأردن ، وهؤلاء لهم أطفال وأبناء وبنات بحاجة الى التعليم ودخول المدارس الحكومية . وما يؤسف له أن هؤلاء قد حرموا من ادخال ابناءهم في المدارس الحكومية . والمطلوب أن يُقبل ابناء هؤلاء في المدارس الاردنية ، وهذا أقل ما يمكن أن ندخله الى قلوب هؤلاء من مواساة .

ثالثاً: لقد أطلعنا على كتاب مدير التربية والتعليم لعمان الكبرى رقم ح ت ٢٤٨٨٢/٢/١٤/١ تاريخ ٢٤/٢/١٤١١ هـ الموافق ١٠/١٠/١٩٩٠ يذكر فيه أن عدد حصص مادة التربية الاسلامية للصف الأول الثانوي التجاري حصة واحدة وأن عدد حصص مادة التربية الاسلامية للصف الثاني الثانوي التجاري حصة واحدة ، والمعلوم أن عدد حصص هذه المادة لوقت قريب كان حصتين فكيف تحول النصاب الى حصة واحدة في كل صف من الصفين .

أن مادة التربية الاسلامية مادة حيوية لانها تقوم بغزبية الاجيال ، والأصل أن يزداد في حصص هذه المادة لا أن ينقص منها ، والهجوم على حصص التربية الاسلامية أمر يدعو الى الابتكار والاستهجان . والمطلوب أن تعلق ترضيعاً حول هذا الامر وأن تعاد حصص هذه المادة الى ما كانت عليه سابقاً ونحتفظ بحقلنا استجواب الجهة المختصة في المستقبل وشكراً .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ فارس النابلسي

السيد فارس النابلسي شكراً سعادة الرئيس .

طلعتنا الصحف هذا اليوم بخبر عن تشكيل لجنة تحقيق من الادعاء العام العسكري للتحقيق في قضية بنك البتراء بعد مرور عام على التحقيق وانتهاء التحقيق ، ونقرأ اليوم عن تشكيل لجنة جديدة للتحقيق في هذا الموضوع مما يعني مزيداً من الوقت .

أطلب من دولة رئيس الوزراء اعلامنا عن هذا الموضوع حيث أن دولة الرئيس كان قد ربط قضية استمرار الاحكام العرفية بقضية بنك البتراء وشكراً .

شكراً ، الاستاذ عيسى الرؤفوي

سعادة رئيس المجلس

السيد عيسى الرؤفوي

بسم الله الرحمن الرحيم

سادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يقتضي تدهور الاوضاع في المنطقة العربية ، وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على الاوضاع في الاردن بشكل خاص ، والعالم العربي بشكل عام نتيجة قرار مجلس الامن الاخير ، ان تبادر الحكومة بالتعاون مع مجلس النواب للحد من الضرر الاقتصادي لعدد مؤثر وطني موسع بهدف تدارس الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية لتعبئة قوى الشعب لوضع حلول مناسبة لكافة المعضلات والمشاكل التي تعترض مسيرة الاردن في مختلف المجالات وسط هذه الظروف الاستثنائية القاهرة ، وفي هذا الاطار أشير الى بعض المرتكزات والمقدمات التالية :

١) منذ اندلاع أزمة الخليج وتفاقم اجراءات المقاطعة الاقتصادية والحصار ضدنا ازدادت هموم ومشاكل مختلف القطاعات ، مما يجعل المعالجة الجزئية عديمة الجدوى ، وبات الامر يتطلب معالجة شمولية .  
٢) لا بد من عقد مؤتمر وطني تشارك فيه كافة اللجان الرسمية والشعبية لوضع استراتيجيات متكاملة وخطة طوارئ شاملة تلغز في مختلف القطاعات لمواجهة الاوضاع المستجدة والمتلاحقة للتخفيف من آثارها وتوقف مضاعفاتها . وفي المعضلات التي يجب معالجتها بكل حزم قضية استيعاب الاعداد الكبيرة من المغتربين العائدين بالاضافة الى الاعداد الجديدة الذين ينتظر تدفقهم بعد ان اصبحت الحرب في الخليج وشبكة الوقوع في اعقاب صدور القرار الطام من مجلس الامن ضد العراق الشقيق .

٣) لا بد أن تبادر الحكومة الى تنفيذ خطوات عملية سريعة تدعو اليه مثل الى تقديم القروض

هكذا من الأهل



والتهيئات الاستثمارية للمغتربين والمواطنين لتنشيط الحياة الاقتصادية المهددة بالركود الكامل ووضوح التسهيلات لتأجير أراضي الدولة لزيادة الرقعة الزراعية . واعطاء رخص حفر الآبار مع التعجير لهذه الاراضي .

- (٤) على الحكومة ان تبادر الى تنظيم مؤتمرات في كل محافظة وكل لواء تتبقي عنها " وحدات عمل " من القطاعات الرسمية والشعبية لتحديد متطلبات مواجهة الارض الخالية والقادمة مع السعي لتطوير سياسات وبرامج عملية في الاكتفاء الذاتي يجري تطبيقها في مختلف المحافظات الاردنية .
- (٥) وضع اجراءات جديدة للتشخيص وترشيده الاستهلاك وتسخير كل الامكانيات واعطاء الادارات المحلية الصلاحيات الكاملة في اجراء دراسة احتياجات كل منطقة بكل قطاعاتها من خلال التعاون مع النواب المعنيين في المناطق المختلفة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة رئيس المجلس شكرًا . الاستاذ زياد ابو محفوظ .  
السيد زياد ابو محفوظ بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرًا سعادة الرئيس .

ان للاردن اسطولاً من الشاحنات يعمل فيها اكثر من عشرة الاف سائق اردني لا زالى يقاسون من اجل لقمة العيش حيث ان السلطات السعودية تضع العراقيل امام دخول الأردنيين عبر اراضي السعودية تحمل البضائع التركية والسورية واللبنانية والمصرية سواءً الى الشعب السعودي أو الى شعوب دول الخليج العربية الشقيقة مخالفه في ذلك قوانين العرايزت ومتناسية ان الشعب العربي الأردني تلقى على أطول خط للمواجهة مع العدو الفاسب اللثيم اسرائيل وتمنع الأردني خسائر فادحة في القطاع الزراعي والصناعي لان السعودية امتنعت عن ادخال هذه البضائع عبر اراضيها واني اطالب الحكومة ان تجري الاتصالات اللازمة مع الحكومة السعودية لوضع الحلول المناسبة مع أن الأردن لم يفتقر ذنباً تجاه الشعب السعودي الشقيق سوى معارضتنا ووقوفنا في وجه الفطرسة الامريكية المعتدية ، وشكرًا سعادة الرئيس .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ ذيب مرجي .  
الدكتور ذيب مرجي شكرًا سيدي الرئيس .

في البداية اقدر موقف الحكومة من أزمة الخليج والموقف الوطني والتي نحن معها . ولكن لا يجوز لهذا الموقف ان يخفي حقيقة ما يدور

على الساحة الداخلية وان لا نهمل متطلبات وهموم الناس اليومية . لي ثلاثة ملاحظات .

الاولى ، انني اتساءل عن جميع التعيينات التي تمت خلال هذا العام في مختلف دوائر الحكومة والمؤسسات العامة . وانا اعلم ان الحكومة تعهدت بان تلتزم بتحقيق العدالة في هذه التعيينات ولا اعتقد انها عملت ذلك . اطلب من الحكومة ان تزود المجلس باسماء كل الذين تم تعيينهم في الدوائر والمؤسسات العامة خلال هذا العام .

النقطة الثانية ، كنت اتقن ان يكون معالي وزير الصحة موجود حتى نرى كيف عالج مشكلة مستشفى الاميرة بسمة وهي مشكلة متفاقمة واعتقد خطيرة جداً أرجو الحكومة ان تتوجه بجذبة وبسرعة لمعالجة هذه المشكلة وان تأخذ بمطالب الشعب في تلك المنطقة حيث يتواجد اكثر من مليون مواطن .

النقطة الثالثة ، اعتقد ان حدود الاردن قائمة حتى الحدود الاردنية العراقية ، تساولي هو هل التاجر الاردني بحاجة الى تصريح لكي يسوق البضاعة الاردنية داخل الحدود الاردنية ؟؟ .

وصلت معلومات بان التجار الاردنيين بحاجة الى تصاريح لكي يتم تسويق بضاعتهم داخل الحدود الاردنية وتحديدًا في منطقة تسمى "الصفاوي" أرجو توضيح ذلك من معالي وزير الداخلية .

الاستاذ داود كويج

سعادة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

كنت اتوي الحديث عن تقنين الا ان سعادة النائب محمد الدردور سبقني في الحديث عن النقطة الاولى والمتعلقة بأنصاف اصحاب سيارات " دويل كين " ، واعادة النظر في الانظمة والتعليمات التي صدرت هذا العام بزيادة رسوم ترخيص تلك السيارات بشكل كبير .

اما النقطة الثانية : -

لقد شكى عدد من الاخوة المغتربين المائدين من الكويت بسبب أزمة الخليج بأن الجهات الامنية في دائرة الترخيص لا تميز بين هؤلاء وغيرهم من المغتربين عند تحديد اقامة سياراتهم الخاصة بعد مضي الاشهر الثلاثة

الاولى . وتطلب الدائرة من المقترعين ان يدفع مبالغاً تتراوح من " ٢٠ - ديناراً الى حوالي " ٥٠ - ديناراً بما في ذلك رسوم التأمين عن كل شهرين وذلك حسب حجم السيارة .  
واري من الضروري ان تصدر الحكومة التعليمات الخاصة بهذا الشأن بالسماح لأصحاب السيارات الاستمرار في استعمال سياراتهم الخاصة بدون تجديد حتى ينت الحكومة بشكل نهائي في هذا الموضوع بما يحفظ مصالح هؤلاء الاخوة اسوة في الدول العربية التي سمحت لمواطنيهم من العائدين بسبب أزمة الخليج من الكويت باستعمال سياراتهم الخاصة بشكل مؤقت وإلى إشعار آخر .

والسلام عليكم ورحمة الله .

سعادة رئيس المجلس السيد منصور مراد  
شكراً سيادة الرئيس ...

لا زال موضوع المواطنين الأردنيين المقيمين في الخارج والمنوعين من دخول بلدهم ، موضوعاً غير محلول ويتفاعل باستمرار على الساحة الداخلية . لقد تغيرت الظروف المعيشية والاجتماعية لهؤلاء الأشخاص وانتظمت سبل العيش لهم في الخارج وهم يريدون العودة ليكونوا مواطنين صالحين . وقد وجهت مذكرات موققة للسيد رئيس الوزراء والسيد وزير الداخلية حول اوضاع هؤلاء المواطنين وقد ادرجت كامل المعلومات عنهم . ولكنني لم اتلقى من السيد رئيس الوزراء ووزير الداخلية أي جواب على مذكراتي هذه ... ليس من العدل أو الاتصال ان يبقى هؤلاء المواطنين ممنوعين من العودة الى وطنهم لأسباب وأهية ، ومثل هذه السياسة تتعارض مع نص القانون ويرد خطاب العرش وأطلب من الحكومة سرعة الاجابة على مذكراتي وحل هذا الاشكال وشكراً .

سعادة رئيس المجلس الدكتور أحمد الكولجي  
شكراً ، الدكتور أحمد الكولجي  
بسم الله الرحمن الرحيم .

أكد على ضرورة إيجاد حل سريع عاجل لقضية طلبة كلية الحجازي الذي سبق وأشرت اليه قبل أكثر من اسبوع والذي أكد عليه اخي النائب كامل العمري .

وبعد ذلك اقول لهما لا شك فيه بان موضوع البطالة يشكل همّاً داخلياً ضخماً وأثاره تهمز المجتمع بأسره ، لذلك لا بد من استقطاب الحكومة للكنائس وتجميع الطاقات الالهية الداخلية والخارجية وان تضع الحوائز

المادية والمعنوية لكل من يساهم بابحاثه ومشاريع قوانينه في التخفيف من هذا الخطر الداهم .  
وليمما يتعلق بالزراعة كمورد اساسي من موارد الدخل فأتنا نلاحظ الزحف العمراني على حساب البقعة الزراعية وعن سبق إصرار ، سواء على مستوى الافراد أم مستوى مشاريع الاسكان والتطوير الحضري كقطعة الارض المخصصة التي استملكت من اراضي اربد وبيت رأس الزراعية ، الامر الذي يدعونا بهذا الصدد لكي تطالب باعادة النظر في كل مشروع اسكان أو تطوير يحجم البقعة الزراعية وكذلك ان تعيد الحكومة النظر في المخططات الهيكلية العمرانية وشكراً .

سعادة رئيس المجلس السيد سلامة الغوري  
شكراً ، الاستاذ سلامة الغوري  
شكراً سيادة الرئيس

"بسم الله الرحمن الرحيم"

بيان من الكتلة الوطنية حول الحوار الاميركي العراقي

العراق الشقيق أعرب في عدة مناسبات عن استعداده للدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الادارة الاميركية للتوصل الى تسوية سلمية لا بد منها ولم يتخل عن هذا التوجه في أصعب الاوقات التي علت ليها الدعوات الشريرة والعذوانية . والعراق ايضا أعرب في عدة مناسبات وشدة على التوصل الى تسوية سلمية تشمل كل قضايا الشرق الاوسط بما فيها الصراع الذي تنتهج الولايات المتحدة تحياله سياسات عدوانية وامبريالية تعزل الترميز لتلبية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني . أما مجلس الامن وبسبب الهيمنة المطلقة الاميركية ومواقف بعض اعضائه من الدول ذات المصالح والارتباطات غير المشروعة قد أهمل قضية فلسطين عشرات السنين ولم يتابع تطبيق قراراته التي صدرت عنه بشأنها وظل متفرجاً على الاحتلال والانتصاب جرائم القتل والتشريد والترويع التي فاقت كل وصف . ان قرار مجلس الامن الذي كان مبنياً منذ اليوم الاول للأزمة على التهديد وتصعيد الاجراءات العسكرية والسياسية وشراء الضمان بغطاء عربي مادي ومعنوي وترجيها غير مألوف وسريع وملتمز وهو قرار اميركي تلحق بقتاع الشرعية الدولية الزائلة .

الولايات المتحدة الاميركية بغزوها الامة العربية ومقدساتها تهدك الى السيطرة التامة المطلقة على منابع البترول كي تتحكم في مقادير الشعوب كافة وحماية اسرائيل والحرف عليها من تنامي القوات والذرات العراقية

هكذا من الأشغال

ومن أجل هذا الهدف الاستراتيجي زادت مساعدتها المادية والعسكرية للكيان الاسرائيلي ونفس الوقت رفضت ربط قضيتي الخليج وفلسطين . ان الجحافل الاميركية والبريطانية بالذات لم تأخذ واقعها في الاراضي العربية المقدسة لتحرج بعد سنة او سنتين . وانها جاءت لتستقر في هذه البلاد حتى ينصب آخر برميلي بعزل وينفس الوقت للقضاء على آمال كل العرب في الوحدة والامن والاستقرار والسلام وانشاء النظام الدفاعي المنشود الشبيه تماما بحلف شمال الاطلسي والوحدة الاقتصادية الأوروبية . ان القرار رقم ٦٧٨ الذي اتخذته مجلس الامن قراراً باطل وغير قانوني لانه يعكس بصورة واضحة الازدواجية في التعامل مع القضايا المنطقية ومجاهل القضية الفلسطينية والعدوان الصهيوني المستمر على ابناء فلسطين العزل إلا من ايمانهم بعدالة قضيتهم واصرارهم الاكيد على استعمال الاسلحة المتاحة بين ايديهم لا تنزع النصر المؤزر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ان المبادرة الاميركية في التفاوض مع العراق تدعونا الى الشك والتوجس لان المبادرة تقوم على اهداف تكتيكية غاياتها اقناع العالم بان الولايات المتحدة استنفدت سبل السلام بينما هي تضاعف قواتها يومياً ولم تتزحزح قيد انملة عن مواقفها السابقة التي تجاوزت الحدود في الاستهانة في حقوق الامة العربية وعدم اعطائها الفرصة لحل قضاياها على الاسس العربية والاسلامية التي تمثلت في مبادئ الجامعة العربية . اننا ومن منطلق حبنا للسلام المبني على الحوار المتكافئ عالباء الذي يجمع بين الطرفين دون وضع عراقيل وبنوايا خالصة هدفها النظر في جذور المشكلة من اساسها ودون التمسك بشروط غير مقبولة تتلخص بها الولايات المتحدة الاميركية امام الشعب الاميركي والرأي العام العالمي نرحب ترحباً جليداً بهذا اللقاء وهذا الحوار آخذين بعين الاعتبار هدفتي الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، ونتائجها المدمرة على البلاد العربية كلها .

وانه بناء على ماسبق فعلى الحكومة الاردنية ان تتخذ كل اجراء ضروري للمحافظة على امن الاردن وترايه واضحة امامها ان احتمالات الحرب مازالت اقوى من احتمالات السلام وان مبادرة الرئيس الاميركي ربما تكون فقط لتمهيد الطريق للحرب ولذر الرماد بالعينين ، لكل هذا نؤيد اقتراح التجمع الديمقراطي باستنكار قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ .

وأرجو ان تكلل الجبهة الذي بدأ بها جلالة الملك الحسين المعظم في هذا الموقف من الهداية بأحلال السلام في المنطقة .

والسلام عليكم ..

وعليكم السلام ، الدكتور سعد حدادين .

سعادة رئيس المجلس

الدكتور سعد حدادين

سيادة الرئيس :

لقد تكررت في الآونة الاخيرة وفي أكثر من وزارة عملية النقل التعسفي الفجائي لبعض الموظفين خاصة أولئك الذين قضوا مدة طويلة في الخدمة ووصلوا الى درجات متقدمة في سلم الدرجات .

لقد أصبح الموقف مهدداً بالنقل في أي لحظة وتحت مزاج مسؤولية بعيداً عن أي أسس علمية أو قانونية . فهناك موظفين نقلوا نقلاً تعسفياً من مناطق في الجنوب الى أخرى في الشمال أو العكس دون أي سبب أو سابق انذار أو تنبيه أو تحقيق في صحة المعلومات عن مدى حقيقة ما يرد عن الموظف من معلومات صحيحة . لذا أرجو من المسؤولين التوقف عن هذا الاسلوب . وان تراعي ظروف الموظف خاصة في هذه الظروف العصيبة والتي تمر بها البلاد . مما يولد مشاكل مادية ونفسية تنعكس على اداة الوظيفة وتسيير اموره العائلية مع الشكر .

سعادة رئيس المجلس

شكراً ، الاستاذ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور

شكراً سيدي الرئيس .

مع كامل القناعة بحزمة كل مسكر ومسكر صناعة وتجارة وما تجره المسكرات من مصائب وويلات على مجتمعنا مما كنا نتمنى معه على الحكومة العمل على توقيف صناعته في هذا البلد المرباط وتسيوطة . فقد تناهى الى مسامعنا ان شركة البيرة الاردنية قد قبلت ان يحال عليها من شركة اميركية توريد البيرة من الاردن الى القوات الاميركية المتفطرة لتعريض فوق ارضنا المقدسة . وصلنا ايضاً ان هذه القوات الباغية تستورد البرتقال من الاردن ، ولما كان مثل هذا الاجراء يتنالى مع موقفنا الحكومي والشعبي ويتنافى مع خلقنا وديننا ، " فالجزة تجزع ولا تأكل يثديها " كما يتنالى حتى مع توجه الحكومة في هذا العدد .

فأني آمل ان توقف الحكومة مثل هذه الاجراءات وسأحتفظ بحق توجية السؤال الى معالي وزير الصناعة والتجارة لبيان حقيقة هذا الامر وشكراً

شكراً ، الدكتور أحمد عناب

سعادة رئيس المجلس

الدكتور أحمد عناب

شكراً السيد الرئيس أرجو ان اتوجه الى دولة الرئيس ان اراضي قرية "الرهادنة" والمنشأ عليها معسكرات ومنشآت والتي بعد مراجعات عدة حصل أصحابها على القسم الذي هو خير ضروري للمعسكر ولكنهم منعوا ايضاً أو يمنعوا الان من زراعته ، وبعد أن طلبت وزارة الزراعة من اصحابها زراعتها بالحبوب ، أرجو العمل على منع من يمنعهم ، كما ان قرية "الرهادنة" والتي هي اكبر قرية لها اراضي في الاغوار ويسمى "شور الرهادنة" اذ على هؤلاء السكان في القرية ان يسيروا أو يقطعوا ٣٦ كيلومتر ومنعت اربع كيلو معرات توصلهم بالاغوار من تمديد

هكذا من الله



الطريق ، ارجو من دولة الرئيس بصفته وزيراً للدفاع ان يدرس الوضع لان الموضوع موضوع اقتصادي ويؤثر في هذه القرية والاسيكتورا محاصرين وشكراً سيدي الرئيس .

شكراً ، الاستاذ نايف الحنيد.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم .

حتى لا ننس سعادة الرئيس المجلس ، ايها الاخوة .

سمحت الشقيقة العربية السعودية عن ديون الشقيقة مصر البالغة اربعة آلاف مليون " دولار " ونأسف لانها لم تسمح ، اربعين مليون دينار عن المملكة الاردنية الهاشمية ثمن البترول المشتري منها ، واوقفت تدفقه عنا فوراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، الاستاذ جمال خريشا .

سيدي الرئيس .

حديثي عن الخدمة الصحية في اقصية الموقر والجيزة وسحاب ، هذه الاقصية متماسكة جغرافياً وحدودها من الغرب حدود امانة عمان الكبرى ، طريق مادبا حتى الموجب ، ومن الجهة الجنوبية وادي الموجب والقطرانة ، ومن الشرق أيضاً حدود امانة عمان الكبرى حتى ماسرى الزرقاء حتى الحدود السعودية .

هنالك خدمة صحية جيدة من حيث المراكز الصحية والعيادات والجراحات الاطباء لكن لا يوجد في المنطقة الراسعة اي مستشفى ، وهنالك وعود متكررة ومن حكومات متعاقبة على ايجاد اكثر من مستشفى أو في كل قضاء ايجاد مستشفى . لكن الظروف المالية الحالية كلنا نعرفها ونقدرها ، فاني اقترح ايجاد مستشفى للثلاثة اقصية في قضاء سحاب وفي قرية سالم " التي تبعد عن جنوب سحاب ثلاثة كيلومترات وهي تغتم بالتاكيد الثلاثة اقصية وشكراً .

شكراً بقيت اربع اسماء ، لو سمحتوا دقيقتين دقيقتين وبمعدنا تكون الاجابة على الاسئلة . الامتاذ محمد النردور

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سيدي الرئيس .

سعادة الرئيس المجلس

السيد نايف الحنيد

سعادة رئيس المجلس

السيد جمال خريشا

سعادة الرئيس المجلس

السيد محمد النردور

لي ملاحظتان اتى على ذكرها بعض الزملاء لعل فيهما مزيداً من التوضيح .

#### الملاحظة الاولى :-

ان المواطنين في قضاء الرويشد اصبحوا يعانون من شح في المواد الغذائية وتقص في البضائع الأخرى نتيجة عدم وصول هذه المواد اليهم وأبقائها في مدينة الاغواط بحجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن القاضية بال حظر الاقتصادي على العراق واثباتاً لحسن نية الاردن نحو تلك القرارات .

ان قضاء الرويشد قضاء واسع يسكنه عشرات الآلاف من المواطنين ولا يجوز ان تضحي بأى فرد منهم من اجل ان نثبت اننا ملتزمون بقرارات مجلس الامن فكيف الحال اذا كان الأمر متعلقاً بأعداد كبيرة من المواطنين . هذا وقد أوشكت بعض المحلات التجارية في الرويشد على الخلق أبوابها وأخذت بعض الاسر بالرحيل الى مناطق أخرى في المملكة حيث تتوفر متطلبات الحياة المعيشية فيها بشكل أسير انني اهيب بدولة الرئيس والحكومة الرشيدة معالجة هذا الموضوع المعالجة المناسبة .

#### الملاحظة الثانية

لقد قامت وزارة التعمير بوقف بيع مادة الطحين الى المحلات التجارية التي تباع بالمفرق متعصرة بتوفيرها للمخابز فقط ان هذا الاجراء سبب المتاعب لطعام كبير من المواطنين الذين تفرش عليهم ظروف السكن وكان الإقامة ان يقوموا بصنع الخبز في بيوتهم انني اطلب من معالي وزير التعمير وهو صاحب الخبرة الكافية في هذا المجال ايجاد الحل المناسب الذي يكفل وصول هذه المادة إلى من يرغب بها أخلاً بمبدأ الاعتبارات السلبية التي يعرفها معاليه والتي ادت الى الاجراء السابق حيث لا حاجة للذكرها في هذا المقام وشكراً .

سعادة رئيس المجلس الاستاذ فخري قعوار

شكراً سيادة الرئيس

لقد سبق لهذه الحكومة - قبل حوالي سنة - ان قدمت لنا عدداً كبيراً من الوعود ، من بينها تقديم اقرار ملصق عن ممتلكات أعضاء مجلس الوزراء ، وعن كبلية الحصول عليها .. وها نحن نسمع هذه الايام عن نوايا تعديل وزاري ، وحدث من قبل تعديل آخر ، وقد قضت الحكومة في سبيلها جملة وتقصيلاً دون أن نعلم شيئاً عن ممتلكات الوزراء قبل أن يتبوأ أو مناصبهم وبعد أن تبوأوها ..

ومن هذه الوعود أن دولة رئيس الوزراء وعد بالغاء الاحكام العرفية . ثم انتهت مدة الوعد ، وعاد دولته لربط بقاء استمرار الاحكام العرفية بقضية بنك البتراء ، التي تتألف من " ٦٠ " قضية فرعية ، ثم قال لنا أن الامر متروك لمجلسنا .. وفي اعتقادي أن مجلسنا بين رأي واضحاً في رده على خطاب العرش ، حيث طالب

هكذا من المجلد

بالغاء الاحكام العرفية فوراً ومن غير إبطاء أو تسويق ، وتحويل القضايا المعلقة كافة على المحاكم المدنية .. خاصة وأن شعبنا متشوق جداً لمعرفة النصوص والفاسدين الموجهين في الداخل والخارج ، من المتورطين بقضية بنك الهراء ؟ وشكراً

سعادة رئيس المجلس السيد عاطف البطوش .  
شكراً سيدي الرئيس . موضوعي يتعلق بديوان الخدمة المدنية .

مع تقديري الشديد لما يبذله الديوان ( ديوان الخدمة المدنية ) من اجراءات وجهود لضبط عملية التعيينات وتحقيق أكبر قسط من العدالة في توزيعها .  
الآن انني والأخوة المواطنين نلاحظ أن هناك بعض الأمور التي يجب ملاحظتها وتلاقيها حتى يتحقق للجميع الرقابة على اعمال الديوان ليتأكد الجميع من عدالة اجراءات الديوان ، وتتخلص ملاحظاتي فيما يلي .  
١ - أن يضاف الى اسم المطلوب مؤهلة سنة التخرج ومجموع النقاط التي حصل عليها بموجب اسس الديوان - بالصحة المحلية مع توقيع كل طالب خدمة عند تعيينه على تعهد يلتزم بموجبه أن يخدم في الدائرة أو المنطقة التي عُيِّن فيها وعلى حسابها مدة لا تقل عن ستة سنوات وتحت طائلة الاستغناء عن خدماته .  
٢ - أن يقوم الديوان بأرسال عدد محدد بقدر العدد المطلوب من أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة . لأن الديوان أن صار يرسل عدداً أضعاف أضعاف العدد المطلوب وهذا أصبح يشكل إلتفافاً على أولويات التعيين بحيث شاهدت شبهاً طلبوا لأكثر من ستة مقابلات مع وزارات ودوائر ومؤسسات إلا أنهم لم يعينوا وهم اصحاب الأولوية ورفضوا دون سبباً مبرراً إلا أن المتقدمين للمقابلة أكفأ منهم .

لذا أرى أن يرسل العدد المطلوب فقط ويحق للوزير أو مدير الدائرة أو المؤسسة إذا كانت للوظيفة شروط جوهرية في صاحب الوظيفة ووجدتها لا تنطبق على الشخص المرسل كأن تكون الوظيفة الشاغرة مراقب أجهزة والمرسل من الديوان مثلاً ضرير أو أن تكون الوظيفة الشاغرة تحتاج الى جهد ميداني مضني والمرسل معاق أو الوظيفة المطلوبة تحتاج لشخص سليم النطق كمنذع مثلاً والشخص المرسل أبكم أو الشيخ ... الخ حينها يعاد الشخص المرسل بكتاب مسبب اما في هير ذلك فعلى أجهزة الحكومة أن تلتزم بسد حاجتها من الموظفين المرسلين من الديوان وبذلك تتحقق الرقابة للديوان وللمواطنين على الدوائر والمؤسسات ويحول الديوان دون الالتفاف على أولويات طالبي التعيين . وشكراً

سعادة رئيس المجلس الدكتور أحمد عويدي العبادي .

الدكتور أحمد عويدي العبادي شكراً سيدي الرئيس .

هناك ثقلتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان .  
الأولى : - تسمع كثيراً من الزملاء الكرام بين قينة وأخرى عن المحكومين السياسيين وليس هناك من تعريف واضح محدد لهذا الاصطلاح ، أنا شخصياً اتساءل هل أن من يشتم الاردن ثم يرتكب جرائم أخرى يعتبر محكوماً سياسياً ؟ أم انه اذا ارتكب عملاً تخريبياً وحكم عليه في جريمة من الجرائم يعتبر محكوماً سياسياً ؟

الحقيقة انني في ضباب وأطلب الاتفاق ما بين الزملاء وبعضهم بعضاً وبينهم وبين الحكومة حول تحديد وتعريف معنى المحكوم السياسي كي لا يستخدم أي مجرم عباءة السياسة غطاء لجرائمه ضد الاردن ، ولكي لا يأخذ هذا الامر مزيداً من النقاش والجدال في وقت لاحق .

النقطة الثانية : - ترى لماذا يتحمل الاردن جميع مآسي الأمة العربية ؟ انه كغيزر الشخير مأكول ومذموم ، اذا امتلأت منه بعض الجيوب طارت وباحت في أكنان غيره ، واذا فرغت هذه الجيوب جاءت تطلب عطف الاردن وتطالب بحقوقها منه ، وبعضها لم يتوانى يوماً في الاساءة اليه . ان ابسط قواعد المظالمات الوطنية ان تكون عوناً للوطن لا عوناً عليه وقزعة له لا فزعة عليه ، وان على الاردن ألا يساهم في أي عمل قد يعتبر في يوم من الايام انه تدخل في الشؤون الداخلية لا طراف أخرى . أو يعتبر في يوم من الايام انه ضرب من ضروب الخيانة في نظر التاريخ حتى لو ظهر هذا العمل الآن انه يرتدي الثوب الانساني وشكراً .

شكراً ، الاستاذ عيسى مدانات

شكراً سيدي الرئيس .

سيدي الرئيس شرفني الزملاء اعضاء التجمع الديمقراطي بالغاء الكلمة التالية باسمهم . أصدر مجلس الامن باكثرية اعضائه وبضغط من الولايات المتحدة قراره الثاني عشر الذي يجيز للدول المتعاونة مع نظام عائلة الصباح استخدام جميع الوسائل اللازمة وأنا أقفيس ، " ضد العراق اذا لم يطبق في غضون الفترة الممتدة حتى ١٩٩١ / ١ / ١٥ جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة به " وهو قرار يعني إطلاق يد الولايات المتحدة وحلفاءها الاطلسيين بفن حرب ضد العراق اذا لم ينسحب من الكويت

هكذا من الله على

خلال الفترة المحددة وإعادة آل صباح لحكم الكويت وتحرير جميع الرهائن الاجانب في العراق .

وما يزيد من خطورة القرار المشار اليه كونه ينص على طلب مجلس الامن، وأنا أقتبس الآن ، " الى جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملاً بالقرار " وهذا يعني انه اذا ارادت اسرائيل ان تتخذ اجراءات معينة انسجاماً مع القرار كان تشارك بعمل عسكري ما ضد العراق فانه يتوجب ان يقوم الاردن ، وأنا أقتبس ، " بتقديم الدعم المناسب لاجراءات اسرائيل " لتسهيل مهمتها في الهجوم العسكري ضد العراق عبر الاراضي أو الاجواء الاردنية .

بعد كل ذلك يجري تبرير مثل هذا القرار العدواني الخطير بالحرص على النظام الدولي الجديد في وقت لا يختلف فيه هذا النظام الجديد عن النظام القديم الذي استخدمت فيه الدول الامبريالية سياسة الانتزاعات المدعومة بالالة العسكرية والبوارج الخربية ، وتمكنت من هذا الطريق من بسط سيطرتها ونفوذها على العديد من بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . في حين يفترض ان تكون أبرز معالم النظام الدولي الجديد حقيقة هي حل النزاعات الاقليمية حلاً سلمياً يختلف جذرياً عن الممارسات العدوانية الاستعمارية القديمة ، كما يفترض ان يفترض الحيلولة دون ان تصبح دولة امبريالية كبيرة كالولايات المتحدة الامريكية هي التي قلبي ارادتها على سائر أقطار العالم ، ومع ذلك لابد من الاشارة الى تطور جديد مثير في خضم الازمة يتمثل في مبادرة الرئيس الامريكى " بوش " اخيراً بطلب الحوار مع العراق في " واشنطن " وبغداد " ودون الوقوف عند الاسباب والدوافع التي أملت هذا التطور الجديد المثير بعد طول رفض وعناد ، فلا بد من الامساك بهذه المبادرة بحرص وحكمة وبقطة بحيث تجعل منها مبادرة جادة وحقيقية لقطع الطريق على احتمال استغلالها لكسب الوقت وتحويلها لاداة لتحليل الاهداف الاجرامية التي عجزت الولايات المتحدة الامريكية عن تحقيقها بالتهديد والرهيب .

ينبغي تبني الرأي العام العربي والعالمي الرسمي والشعبي للضغط باتجاه

ارغام الولايات المتحدة على عدم التفكير إطلاقاً للانتقال بالتعديب العسكري الذي ظلت وما زالت تلوح به طوال الشهور الاربعة التي انقضت على اندلاع الازمة وحتى هذه اللحظة للانتقال بالتهديد لشن الحرب فعلاً ضد العراق وتعرض سائر المنطقة العربية وشعبها لخطر التدمير والابادة الجساعية . ينبغي الاهتمام لتفعيل الدور العربي من جديد بالامساك بزمام المبادرة ولمرة الحل العربي الذي طالما جرى الحديث عنه ، فاذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تعلن استعدادها للحوار مع العراق ضمن باب اولى ان تقوم الاطراف العربية جميعاً ، تلك التي شاركت الولايات المتحدة حشدها العسكرية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج وتلك التي رفضت المشاركة وحرمت على حل سلمي للنزاع ، من باب اولى ان تقوم هذه الاطراف العربية جميعاً بالتلاقي من جديد وأخذ قضايها بأيديها ونزع فتيل الانتفجار الرهيب .

سيدي الرئيس ، اقتراح على المجلس الكريم اصدار بيان يشجب فيه هذا القرار ويطلب من الحكومة أن تقوم بنشاط دبلوماسي مكثف جنباً الى جنب مع أطراف عربية أخرى كاليمين ومنظمة التحرير الفلسطينية والجزائر وليبيا وغيرها بهدف تفعيل الدور العربي في الظروف الجديدة لنزع فتيل الانتفجار العسكري الرهيب ولمرة معالم الحل السياسي العتيد وفقاً للمبادرة العراقية المعروفة في ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ وشكراً سيدي الرئيس .

شكراً استاذ عيسى ، دولة رئيس الوزراء .

شكراً ، أحاول الاجابة سريعاً على بعض النقاط التي اوردها النواب المحترمون .

في الموضوع الخفاء الطحين من السوق ، الطحين ما اخفى والمأ نظم موضوعه لانه كميات كبيرة تهرب من الطحين ، في اسبوع واحد وجدنا ٢٤٧ " طن في مناطق تهريب يعني ، مسكناً سيارات ذاهبة للسعودية وغيره . طبعاً كما هو معروف للمجلس الكريم الدعم الكبير الذي تزده الحكومة من الخزينة في سبيل دعم مادة الطحين ، وليس من المعقول ان تدعم الطحين ليهرب الى خارج الحدود . واستعشنا عن موضوع تمار



الجملة بأن المؤسسات العسكرية والمدنية أصبحت توزع الطحين على المواطنين ، هذا الحل الذي وجدناه في سبيل مكافحة التهريب . والامن العام نشط في هذا الموضوع كثيراً ولكن بكل أسف هنالك تجار في السوق السوداء يريدون أن يستمروا في هذه التجارة ، وكما هو معروف حتى في العراق تجار السوق السوداء وتجار الحرب حطوا عليهم عقوبة الاعدام لثقل هذه التجارة ، لذلك أنطلق أيضاً الى اجابة الاستاذ ذيب مرجي بأن " الصفاوي " هي نقطة حدود تقريباً ، نحن حدودنا في الرويشد بعيدة " (٧٠ كم) عن الحدود الحقيقية .

إذا كان هنالك فيه نقص في المواد التموينية في الرويشد سنعالج هذا الموضوع كاملاً . ولكن بعض الاخوان يعلموا ، وأنا اعلم طبعاً ، ان منطقة الرويشد فيها مخزونات كبيرة للتهريب ما فيهاش نقص مواد يعني ، يمكن صار يفضل التجار انهم يهربوا المواد احسن ما بيعوها للمواطنين ، هذا الذي حصل ، اما اذا بدنا نفقش مثلاً المحلات هناك سنجد كميات هائلة جداً من المواد التموينية وتهرب ليلاً ، طبعاً هذه المواد كما هو معروف ايضاً مستوردة الى السوق الاردني " بالدولار " فلذلك ايضاً هنالك بعض الاعراجات في هذا الموضوع انك كيف تدبر استيرادك لمواطنيك ، والتهريب بالنسبة لجميع الجهات شرقاً وجنوباً وشمالاً مش لجهة واحدة ابداً ، وين يبدفوا سعر اكثر يتلاقي السكر طلع والطحين طلع والشاي وما شابه ذلك .

برضة موضوع متعلق بالشيخ عبد الرحيم العكور ، الصحيح انا سمعت انه فيه صلقة " بيرة امستل " لقوات من النوع هذا قبل شهرين سمعت انا مش الان جديد ، فوراً سألت عنها وزير الصناعة وعمل تحقيق فيها ، مش صحيحة مش صحيحة ابداً ما حصلش يعني هذا الموضوع ، كويس لو اي خبر من هذا النوع ولو " بالتلفون " فهاويه رأساً . أما في طاعة جديد " امستل " بدون كحول شيخ عبد الرحيم خالية من الكحول ، مش للقوات الامريكية هذه قطعاً اني بحثت عنها ووجدتها غير صحيحة لم يصدر على الاطلاق ، وحتى صاحب المصنع فوجي . بهذا الخبر واقسم بانه لم يتصل به أحد أصلاً ، لم يتصل به أحد ، والصحيح لما بدهم يستوردوا

هذول بتعرف من وين يستوردوا ، على كل انه ما فيش منه الصحيح انا دقلت وراء هذا الخبر ووجدته عار عن الصحة .

موضوع الاستاذ عبد السلام حول الحراج معروف ان هذا موجود في القانون الصحيح ، لا نستطيع إلا ان نطبق القانون والقانون يقول انك بتسمح للزراعة اذا كانت الحراج اهن " ٢٥ ٪ " ، لو عدت للقانون يحتاج لتعديل يمكن ، انا اعرف ما هي مشكلة عجلون اعرفها تماماً ومتأثر بها ، ولكن عم يعطي سماح سنوياً عم ينقص " ٢٠٠٠ " دونم من المناطق الحرجية ، المناطق الحرجية الخاصة حوالي اربعين الف دونم . هل تعطي لصاحب الارض الحرجية ان يقطع ما يشاء من هذه الاشجار ويفنيها ، هذا الموضوع يحتاج الى اللجنة الزراعية في مجلس النواب ليقرر هذا الموضوع ويوافق عليه مجلس النواب نحن ما عندنا مانع . ارض زراعية " ٢٥ ٪ " اذا فيها اعراش لحد " ٢٥ ٪ " تزرع اكثر من " ٢٥ ٪ " لا ، علماً بان وزارة الزراعة دائماً تعمل تبادل بين الاراضي الحرجية وارضية املاك الدولة الغير حرجية علشان تخفف من غلواء هذا الموضوع . على كل الموضوع يحتاج الى دراسة اعظم من قبل اللجنة الزراعية إذا سمحت الاستاذ محمد ابو فارس ، الواقع كلنا نعيش المأساة ، نعيش مأساة أبناء غزة وتلفظ أماً عليهم ، ومخيم غزة موجود وحاولنا مراراً ومرة مرات من التخفيف من الالم . نحن في هذا الموضوع لا نستطيع ان نحل جميع القضايا لهؤلاء . وهي من مسؤوليات دول عربية بعينها كل فرد من قطاع غزة موجود وخرج الى الخليج يحمل وثيقة سفر مصرية فلسطينية ومع الراشدين قدم البنا هؤلاء وقيل القيد اخذنا التعهدات اللازمة بانهم للعبور الى مصر وليس للاقامة هنا ، يعيش طول عمره في غزة ومعاه وثيقة سفر فلسطينية من مصر ، هل تريدون ان نحل مشاكل هؤلاء فقط هنا في الاردن ؟؟ قطعاً لا .

يعني انا بحب احكي في هذا الموضوع انه يمكن نصل يوم ما نلاقيش مية الشرب من كثر المهاجرين عندنا ، صراحة بحكيها وانا ادق ناقوس الخطر لمياه الشرب ، اذا نزلنا لمناطق بين حميدة يتصنوا لنا بعدواً عن مياتنا بدنا نزرع ، لا احنا بنقول الشرب اولاً نحن لم نزاحمكم على اراضيكم

هكذا من الأهل

الزراعية ولكن ما زاد من تلك الأراضي وينزل على البحر الميت يجب أن ننقله إلى عمان لأنه هذا الواقع الموجود عندنا أنه نحتاج إلى مياه شرب. علواً معلش يعني ندخل موضوع في موضوع ، أنا مراقب المقتعدي في بيتي صار لي اسبوع لم تصلني الماء ولا مرة ، اسبوع كامل وامثالي كثير في عمان ، ماذا نفعل ؟ المطلوب من الامة العربية ان تتحمل مسؤولياتها مش الاردن نحالة بده يكون فقط يعالج هذه المسألة لوحده ، لا يقدر ولا يستطيع الصحيح لا يستطيع ، فيه عنده امكانيات ، فيه عنده قدرات ، رقعة زراعية معينة ، مياه معينة ، كل شيء بقدر موجود في هذا البلد ، فقير شحيح في المواد الطبيعية أو الامور الطبيعية . لذلك تعمل موازنة في هذا الموضوع تحاول ولكن لا يطلب منا هذه الحكومة أو اية حكومة انه كل هذه المسألة تحملها فقط الاردن ، وبالتالي دول لديها القدرة أكثر بكثير من هذا البلد لحل هذه المسألة ومطلوب منها وهؤلاءاها موجودين يرسم الامانة لديهم ، وأنا " يكليني اللي قبني " . في موضوع قضية بنك البترا ، لم تشكل لجنة تحقيق استاذ محمد ابو فارس ابداً ، لجنة التحقيق انتهت وقدمت الأوراق يمكن قبل شهر ونصف وأحيلت وشكلت محكمة وأحيلت إلى الادعاء العام ، يمكن الادعاء العام ان يكمل تراقص ، لا ادري ، لست باطلاع ، أما أحيلت للادعاء العام لتقضيها إلى المحكمة وليس إلى لجنة تحقيق . والان أمام محكمة عرقية خاصة مشكلة لهذه القضية ، وشكلت خاصة للاسراع بها .

موضوع ممتلكات الوزراء للاستاذ فخري ، اللي وعدنا فيه أوفينافيه نحن ، بتراجع اللجنة القانونية بتلاقي فيه قانون لهذا الموضوع ، لأنه عندما يقدم الوزير أو النائب لأنه النائب كمان لازم يقدم مش الوزير نحاله ، والعين لازم يقدم هذا قانون موجود ، لمن يقدم على أي أساس قانوني يقدم ممتلكاته وامواله ... الخ . ليش لمجلس النواب ؟ حتى يكون لمجلس النواب لازم يكون فيه قانون يقول يقدم لمجلس النواب ، فلي القانون يقدم إلى القضاء إلى هيئة قضائية من العدل العليا أو محكمة التمييز وهذا القانون موجود يمكن منذ سنة أشهر لا أعرف منذ مدة طويلة آخراني في اللجنة القانونية يعرفوا ذلك .

في موضوع الغاء الاحكام العرفية كما ذكرت نحن الان نستعمل الاحكام العرفية لصالح المواطنين ، لأنه لا زلت إلى الان تأتيني استناعات من المواطنين والذين يعودون من الخليج والذين طردوا بموجب تعليمات الادارة العرفية ، لا لغاء القرار ، والاحصائية الموجودة في رئاسة الوزراء لغاية تاريخ قبل اسبوع ، هنالك " ١٢١ " قرار من الحاكم العسكري " ١٢١ " موظف إلى الدوائر الرسمية ، للاعادة وليس للفصل ، لان هذا القرار لا يلغيه إلا قرار حاكم عسكري وأخواني القانونيين يعرفوا هذا الكلام ، قرارات تعليمات الادارة العرفية تحتاج إلى تعليمات ادارة عرقية لا لغائها ، والان نستعمل تعليمات الادارة العرفية لاعادة حقوق الناس الطبيعية لهم ، وإذا بتحبوا أرسل لكم كشف بجميع الاسماء والتي صدرت مني أوامر تعليمات ادارة عرقية لا عادتهم للاستخدام .

موضوع ديوان الخدمة المدنية لا يستطيع ان اجيب في هذه العجالة عنه ولكن لدي اقتراح ان يحول هذا الموضوع إلى اللجنة الادارية في مجلسكم الكريم وبأني رئيس ديوان الخدمة المدنية تناقشه بالارقام وبالاسماء وبأي سؤال كان ، أفضل لاني لست محيطاً بهذا الموضوع ولا أي زميل من أخواني محيط كاملاً ، المحيط كاملاً في الموضوع هو رئيس ديوان الخدمة المدنية .

طبعاً كلية الحجازي أحييها إلى معالي وزير التعليم العالي للجاجة عليها . باعتقادي اني كلفت ووفيت وشكراً .

شكراً ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ، تفضل .

سعادة رئيس المجلس  
معالي وزير التربية والتعليم  
والتعليم العالي

شكراً سيدي الرئيس .

ساجيب باختصار على ثلاثة مواضيع أثارها اصحاب السعادة النواب المحترمين .

اولاً : - استفسار سعادة النائب حمزة منصور عن الطلبة الاردنيين الذين قدموا من الكويت للالتحاق بالجامعات الاردنية . كما تعلمون لم يكن هنالك مشكلة بالنسبة لقبول الطلبة في التعليم الاساسي والتعليم العالي بل ان الطلبة في الصف الثالث الثانوي ، في التوجيهي ، ظلوا

هكذا من الأهل



يسجلون للتخرجي حتى نهاية الشهر الماضي على الرغم من ان التخرجي على الابواب ، ولم تغأخر اطلاقاً في تسجيلهم واستدعيتهم عن طريق الصحف المحلية .

بالنسبة للجامعات ، الجامعات منذ البداية فتحت الباب لا لتعاقبهم بالتسجيل في الدراسة الحرة ، وهي دراسة غير منتظمة ، لانهم لم يكونوا يملكون وثائق يبرزوا فيها سجلهم الاكاديمي في جامعات الكويت .

بعضهم الان بعدما انقضى هذا الوقت حصلوا وثائق تبين المواد التي درسوها والمرحلة الدراسية والعلامات التي حصلوا عليها . هؤلاء يجب ان يلتزموا بتعليمات منح درجة " البكالوريوس " في الجامعة المعنية ، لان بعضهم يقول انه انتهى السنة الرابعة ولم يبق على تخرجه إلا فصل واحد أو سنة واحدة ، شروط الاقامة في الجامعات الاردنية تتطلب ان يدرس الطالب على الاقل " ٦٠ " ساعة في المعتمدة حتى يتخرج من تلك الجامعة ويحمل شهادة تلك الجامعة واسم تلك الجامعة وهذا عرف جامعي معروف . ايضاً شروط الانتقال من جامعة الى جامعة تتطلب ان لا تحسب للطالب اي مادة في جامعته الاصلية وحصل فيها على تقدير دون جيد ، فسيخسر بعض هذه الساعات . هذه شروط اكايدية واضحة ومحددة يجب ان تطبق عليهم ، يجب ان يدرسوا " ٦٠ " ساعة معتمدة وتحسب لهم الساعات التي درسوها وفق أسس الانتقال .

ايضاً شروط الانتقال تتطلب ان يكون معدل الطالب العام جيداً في الجامعة الاردنية وجيد في جامعة اليرموك . ان ما يجب ان يقال هنا ، مع ان الجامعات تحاول جاهدة لقبول جميع هؤلاء الطلاب ، ان الجامعات هذا العام قبل فيها اعداد كبيرة من الطلاب " ١٠٦٥ " طالب ، لم يقبل في اي عام مض مثل هذا العدد ، وايضاً الجامعات تعاني من ضائقة مالية وقبول طلاب أكثر يزيد من عجز تلك الجامعات .

في تخصصات الطب مثلاً وطب الاسنان الدراسة دراسة سنوية لا يستطيع الطالب ان يلتحق في منتصف العام ، فقد يضطر بعضهم الى الانتظام في الدراسة في مطلع العام الدراسي القادم ، كل هذه أمور وايضاً صعوبات تواجهها الجامعات ويجب ان يكون هنالك تفهم لها من

الجانبيين ، وتأمل ان شاء الله الطلبة الذين استكملوا وثائقهم ان يتم انتقالهم الى الجامعات حسب الاصول ان شاء الله .

النقطة التي اثارها سعادة النائب كامل العمري وايضاً سعادة الدكتور الكوفي حول كلية الحجازي .

كلية الحجازي قبل العام الدراسي " ٨٩ / ٩٠ " العام الدراسي الماضي كانت كلية الحجازي ، والتي أنشأت تبرع سخي من المرحوم " هشام الحجازي " ، كلية مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات وقبلوا هؤلاء الطلاب على هذا الاساس ليحصلوا على دبلوم كلية الحجازي ، وقد تخرج من هذه الكلية وقبل هؤلاء ثلاث دفعات بدبلوم كلية الحجازي . لما ارتؤي ان تطور هذه الكلية وان يحدث فيها برنامج جديد موازي للبرنامج السابق وهو برنامج بكالوريوس في الهندسة التطبيقية ، وبدء بقبول طلاب في هذا البرنامج منذ العام الماضي بأسس وشروط للقبول تختلف عن أسس وشروط القبول لبرنامج الدبلوم . اي ان الذي قبل منذ العام الماضي بكلية الحجازي للهندسة التطبيقية التي تمنح البكالوريوس في الهندسة التطبيقية كان عليه ان يحقق ابتداءً شروط الالتحاق بالهندسة وهو معدل " ٨٠ ٪ " على الاقل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وهذا الشرط لم يكن مطروحاً من الطلبة الذين التحقوا قبل ذلك التاريخ بالكلية عندما كانت كلية تمنح الدبلوم .

هؤلاء الطلاب الآن يطلبون التجسير بين برنامجهم لحظته الدراسية المختلفة عن برنامج البكالوريوس ، الامر من اختصاص رئاسة الجامعة ، فادارة الجامعة درست مطلبهم في البداية وقالت لهم العقد الذي بيني وبينكم ان امتحكم الدبلوم وستحصلون عليه ، وبعد ذلك بعد ان حصلوا على الدبلوم قد يفكر في التجسير . اما هم مصرون على ان يتخذ القرار الآن والا بعضهم وحصل في الواقع عملية الاعتصام عملية الانتطاع عن الدراسة كما ذكر الشيخ كامل العمري حتى يتخذ قرار ويتخذ القرار الان .

بعضهم يتخرج في نهاية هذا العام ، قابليتهم وقلت لهم ان هذا من اختصاص ادارة الجامعة ، وادارة الجامعة حتى ولو كان ردها الاول هو رد



سلمي لكن يمكن ان يعاد النظر فيه ، في هذا الرد ، اما الان انتم تستكملون دراستكم لتحصلوا على الدبلوم وبعد ذلك قد يحصل التجسير .

التجسير بين كليات المجتمع والجامعة سيبدأ في العام الدراسي القادم وهذا قرار أخذه مجلس التعليم العالي من حيث المبدأ ولكن شروط التجسير لم توضع بعد حتى بين كليات المجتمع العامة والخاصة وبين الجامعات .

فعندما يدرس مجلس التعليم العالي هذا مرة ثانية انا وعدتهم انه سيرفع موضوع التجسير بين شهادتكم للدبلوم وبين بكالوريوس الهندسة التطبيقية ، ولكن عند مقابلتي لهؤلاء الطلاب وبعد ان خرجوا اعتقدت انهم اقتنعوا وسيعودون للدراسة ، ان الاعتصام ليس هو السبيل للحصول على ما يريدون .

النقطة الثالثة التي اثارها سعادة الدكتور محمد ابو فارس حول حصص التربية الاسلامية في التوجيهي التجاري ، الذي تفضل به صحيح ولكن يجب ان نوضح الامر ، تعلمون ان خطة التطوير التربوي جعلت التعليم الاساسي عشر سنوات بدلاً من تسع سنوات ، عندما كان التعليم الاساسي تسع سنوات كان الطالب يلتحق بمسار التعليم المهني في الاول ثانوي والثاني ثانوي والثالث ثانوي ، الثلاث سنوات الاخيرة ، وكان يدرس ساعتين تربية اسلامية في الاول ثانوي وساعتين في الثاني ثانوي وساعتين في الثالث ثانوي ، الان الاول ثانوي الذي أصبح صفراً أصبح في مرحلة التعليم الاساسي واصبحت التربية الاسلامية فيه ثلاث ساعات لانه انضم هذا الذي كان مهني أصبح تعليم اساسي ، الاول ثانوي صف عاشر والتربية الاسلامية فيه ثلاث ساعات اي اكثر بساعة مما كان مرسوفاً في السابق قبل تطبيق خطة التطوير التربوي الجديدة ولكن في الصف الحادي عشر والثاني عشر أصبح في المرحلة الانتقالية فقط التربية الاسلامية ساعة في الحادي عشر وساعة في الثاني عشر ، اي ان الساعات أصبحت في المرحلة الانتقالية ثلاث ساعات في العاشر ، ساعة في الحادي عشر ، وساعة في الثاني عشر .

هذه المرحلة الانتقالية تنتهي عند البدء في تطبيق المناهج الجديدة التي تبدأ في العام القادم ، حيث أصبح مسار التعليم المهني مثل العلمي والادبي ، أصبح هنالك تعليم ثانوي شامل . وفي الصف الحادي عشر والثاني عشر جميع الطلبة قريضي ، فندقي ، تجاري مهني ، يدرس ثلاث ساعات تربية اسلامية في الصف الحادي عشر وثلاث ساعات تربية اسلامية في الصف الثاني عشر وهذا طبعاً اكثر مما كان يدرس لان الفندقي والقريضي كان ساعة ساعة والتجاري كان ساعتين ساعتين .

عمسنا على الجميع علمي ، ادبي ثلاث ساعات في الصف الحادي عشر وثلاث ساعات في الصف الثاني عشر ان شاء الله من بدء تطبيق الخطة في العام القادم .

يجب ان لا تغفل انه ايضاً مجلس التربية والتعليم الذي هو يقر هذه الأمور هذا العام أقر مساراً ثانوياً شرعياً ، من الصف السابع والثامن والتاسع والعاشر ، فيه هنالك مسافات يدرسها الطلبة في التربية الاسلامية التلاوة والتجويد والحديث وتم بعد ذلك في الصف الحادي عشر والثاني عشر بدأنا توجيهي شرعي يحصل فيه الطالب على الثانوية الشرعية ، يعني احب ان اقول هذا حتى تكون المعلومات متكاملة واشكر الزملاء على اثارهم هذه النقاط والسلام عليكم .

وعليكم السلام ورحمة الله ، وشكراً معالي الوزير

تحين موضوع وموعد الجلسة القادمة .

الجلسة القادمة الساعة الخامسة من مساء يوم الاربعاء القادم ، وترلع الجلسة .

### - انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

هـ . عبد اللطيف هريبات

سعادة رئيس المجلس

السيد الامين العام

سعادة رئيس المجلس

امين عام مجلس الامة

صالح الزهمي

هكذا من الأشهر